النهوض الاقتصادي

وتنمية المدن المصرية الجديدة

د. صلاح شعير

الكتاب: النهوض الاقتصادي.. وتنمية المدن المصرية الجديدة
الكاتب: د. صلاح شعير
الطبعة: ٢٠٢٣



الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)
٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة - جمهورية مصر العربية
هاتف: ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس: ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com **E-mail: info@bookapa.com**

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر

شعير، صلاح
النهوض الاقتصادي.. وتنمية المدن المصرية الجديدة / د. صلاح شعير
– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.
١٩٧ ص، ١٨*٢١ سم.
الترقيم الدولى: ٢ – ٦٤٢ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨
أ – العنوان رقم الإيداع: ٢٦٨٨٧ / ٢٠٢٢

النهوض الاقتصادي

وتنمية المدن المصرية الجديدة



الإهداء

إلي كل الحالمين بمستقبل مشرق

مقدمة

تعد فكرة إنشاء المدن الجديدة عندما تترجم إلي واقع حقيقي قوة عظيمة الأهمية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو الدوران السريع، ويترتب علي ذلك حراك متنوع في مجالات الأعمار، والبناء، والتنمية، بداية من التخطيط وإنشاء البنية الأساسية والإنشاءات المعمارية ومد المرافق، والخدمات، وإنشاء المصانع من هنا تسري روح جديدة في أوصال الاقتصاد الوطني، وتتوالي الزيادة في الطلب علي المستلزمات المتنوعة المستخدمة في الإنشاء والتعمير.

يؤدي ارتفاع معدلات التشغيل خلق المزيد من فرص العمل، وبالتالي الأثر الاقتصادي لا يتوقف عند حدود المكان فقط، بل يمتد ليشمل كل أرجاء الدولة لأن إمداد هذه المدن بالاحتياجات المادية المتنوعة يتم في جزء منه عن طريق السحب من رصيد التراكم السلعي، والخدمي القائم، علاوة علي الإنتاج الجديد لمواجهة الطلب المتنوع وعموماً الحركة العمرانية ترتبط بأكثر من ٩٠ نشاط، وصناعة ومهنة ابتداء من الحديد والصلب، ومواد البناء، والمهن الفنية والهندسية والحرفية ومعدات الحفر والنقل وغيرها من أنشطة متنوعة.

تمثل تلك الحركة الاقتصادية إكسير الحياة، والإنعاش للاقتصاد القومي من خلال ضخ أموال جديدة تسهم في دوران عجلة الإنتاج، هي رحلة من التحدي للطبيعة، والصحراء وقد تكون في غاية الصعوبة، فهي طريق لبذل المال، والجهد والعرق، هي حرب لترويض الطبيعة القاسية القاحلة يكون العدو

الأول فيها هو الندرة في الموارد والتكاليف المرتفعة مع ما يستجد من عقبات أثناء التنفيذ.

ويتناول هذا الباب بعض مشاكل الاقتصاد بالمدن المصرية الجديدة انطلاقاً من العقبات الاقتصادية التي تتعرض لها بعض المناطق الجديدة، وذلك في مجال الاستثمار العقاري، والصناعي، والخدمي، والطاقة، وسوف يتضح أن هناك تطابق تام في الأوضاع والظروف الاقتصادية الصعبة بمصر مع الوضع القائم في المدن الجديدة.

يتناول هذا الكتاب عرض صورة مبسطة للوضع الاقتصادي بمصر، وخاصة داخل المدن الجديدة بوصفها بوابة المرور نحو لآفاق المستقبل، وذلك بالتطبيق علي مدينة ٦أكتوبر كحالة عملية، وكجزء من كل ينطبق عليه ما ينطبق علي باقي البلاد، وذلك من خلال عرض بعض النماذج التي من المناسب إعادة النظر فيها، بداية من التخطيط والتنفيذ والأداء، لتلافي الإخفاقات التي واكبت عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك بعقد بعض المقارنة مع الحالات المماثلة علي الصعيد الدولي.

الفصل الأول: تمهيد حول المدن الجديدة بمصر

الفصل الثاني: تنمية سيناء ومنطقة قناة السويس

الفصل الثالث: الاستثمار العقاري نموذج مدينة ٦أكتوبر

الفصل الرابع: الاستثمار الصناعي بمصر والمدن الجديدة.

الفصل الخامس: اقتصاد الخدمات.

الفصل السادس: مستقبل اقتصاديات الطاقة بمصر.

الفصل الأول

تمهيد حول المدن الجديدة بمصر

تقترن المدن الجديدة بالقفزات الحضارية الكبرى عندما تكون هناك الرغبة في إيجاد حلول للتكدس السكني، وهو أسلوب عمراني متبع منذ فجر التاريخ ففي الدولة المصرية القديمة كانت مدينة منف أحد الحلول العمرانية للخروج للصحراء، ومن أبرز التطورات التي شهدته مصر في هذا الصدد من الناحية التاريخية بصورة شديدة الإختصار مايلي:

١- **مدينة الفسطاط: وذلك بال**تزامن مع الفتح الإسلامي لمصر: قيام عمرو بن العاص بإنشاء مدينة الفسطاط عام ٢١ هـ /٦١٤ م وبعدها كانت من أهم المدن التى شيدت مدينة القطائع عام ٢٦٣ هـ /٨٧٦ م [١] وأسسها أحمد بن طولون وغيرها من مدن عديدة، ومازالت تتوالى عمليات البناء للمدن الجديدة ، و تشير بعض الدراسات أن التاريخ القريب لنشأة المدن الصحراوية في مصر يرجع إلي عام ١٨٩٦ بالتزامن مع حفر قناة السويس حيث أقيمت مدن بور سعيد و بور فؤاد والإسماعيلية و بور توفيق.

٢- **شهد القرن العشرين تجربة التمدد الأفقي لمدينة القاهرة :** فتم إنشاء ضاحية مصر الجديدة شمال شرق القاهرة عام ١٩٠٥ وضاحية المعادي علي الضفة الشرقية للنيل عام ١٩٠٨ علاوة علي قيام المستثمر اليوناني جناكليس في الثلاثينات باقتحام الصحراء غرب الإسكندرية بهدف زراعة العنب اللازم لصناعة النبيذ ثم الانطلاق غربا.

---

[١] - راجع د. محمد محمد النبراوي، الآثار السلامية العمارة والفنون والنقود، د.ن، القاهرة، ٢٠٠٨

٣- **في عهد عبد الناصر خلال الخمسينات شيدت مديرية التحرير:** لقد أعقب ثورة ١٩٥٢ فكرا تنمويا يهدف إلي غزو الصحراء و اتجهت الدولة عام ١٩٦١ نحو الوادي الجديد بمشروع طموح يهدف إلي استيعاب ٤ مليون نسمة وفي عام ١٩٦٥ توسعت الحكومة المصرية في اتجاه شرق القاهرة.

٤- **أقيمت مدينة نصر علي مساحة ٦٣٠٠ فداناً :** و تم التوسع في المشروع عام ١٩٧١ بإضافة ١٤٠٠٠ فدان أخري وكانت البداية القريبة لإنشاء المدن الجديدة في عمق الصحراء عام ١٩٧٦ بعد تخصيص الأراضي الواقعة بين الكيلو ٤٨ والكيلو ٦٨ بين القاهرة والإسماعيلية لإنشاء مدينة العاشر من رمضان ثم مدينة مايو والسادات ثم مدينة ٦ أكتوبر

٥- **توالت بعد ذلك تباعاً عمليات إنشاء المدن الجديدة :** منذ عهد الرئيس السادات حتي اليوم، وكان اتجاه الدولة نحو الصحراء يهدف إلي رسم سياسة عمرانية جديدة للتخفيف من حدة الكثافة السكنية داخل المدن المصرية القديمة وحماية الأراضي الزراعية من التآكل نتيجة للبناء عليها علاوة علي فتح أفاق جديدة للاستثمار المتنوع داخل هذه المدن من أجل تحقيق قفزات اقتصادية تسهم في تحقيق عائد تنموي حقيقي . [١]

بلغ عدد المدن الجديدة في مصر حتي ٢٠١٢ حوالي ٢٧ مدينة : منها ٣ مدن في مراحل التخطيط والإنشاء (الأقصر الجديدة – شرق بورسعيد – العلمين الجديدة ، وبلغت إجمالي مساحة المدن الجديدة ٩٢١ ألف فدان [٢]، ,الاستثمارات المنفذة بالمدن الجديدة حوالي ٦٠ مليار جنيه بخلاف استثمارات القطاع الخاص،

---

(١) - تقيم التجربة المصرية .Engineering Sciences (JES), Assiut Esam University Al-
Dr. Ali Mohamed Din

(٢) - موقع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ،تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/٣/١١
*www.**urban**-comm.gov.eg/about.asp*

ووصل عدد السكان الحالي حوالي ٥ مليون نسمه ومن المتوقع أن يصل إلى ١٧ مليون نسمة عند اكتمال نمو المدن الجديدة.

تم تنفيذ حوالي مليون ومائتان ألف وحدة سكنية بالمدن الجديدة منها: حوالي ٣٥٠ ألف وحدة منفذة بمعرفة الهيئة، وحوالي ٨٥٠ ألف وحدة منفذة بمعرفة القطاع الخاص والجهات الأخرى بمختلف مستويات الإسكان (اقتصادى – متوسط – فاخر). وفي مجال الأراضي تم تخصيص ١٥٥ ألف قطعة أرض سكنية بمساحات تتراوح من ٢٥٠م٢ – ١٠٠٠م٢ لبناء (عمارات – فيلات) بخلاف ما تم طرحة بمشروع الإسكان الاجتماعي كالتالي ٩٦ ألف قطعة عمارات للإسكان الاقتصادي والعائلي والمتوسط بنسبة ٦٢%،٥٩ ألف قطعة إسكان فوق متوسط وفيلات بنسبة ٣٨%.

وضمن مشروع الإسكان الاجتماعي ضمن خطة الهيئة توفير حوالي ١٠٠ ألف قطعة أرض سكنية بمساحات صغيرة بنهاية عام ٢٠١٢بالمدن الجديدة بمساحات تتراوح من ٢٠٩م٢ إلى ٢٧٦م٢ وذلك ضمن برنامج الإسكان الاجتماعي والذي يستهدف تلبية رغبات ذوى الدخول المتوسطة تم طرح الاتى:– بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٥ تم طرح عدد ٦٥٠٠ قطعة أرض بنظام القرعة العلنية بعدد ١٢ مدينة جديدة وفي ٢٠١١/١٢/٢٢ تم طرح عدد ٩٨٨٠ قطعة أرض بنظام القرعة العلنية بعدد ٦ مدن جديدة.

وفي قطاع الخدمـات: تم تنفيذ ١٣٥٠مبنى خدمي بمعرفة الهيئة وعدد ١٩٥٠مبنى بمعرفة القطاع الخاص بمختلف الأنشطة (تعليمية – صحية – تجارية –...). وفي قطاع المرافق والبنية الأساسية: تم تنفيذ عدد ٢٩ محطة مياه شرب بإجمالي طاقة مياه منتجة ٢.٧ مليون م٣ / يوم ، و عدد ٢٦ محطة صرف صحي باجمالى تصرفات مستهدف سعتها ٦٨٠ ألف م٣ / يوم، و عدد ٤١ محطة محولات كهرباء بطاقة ٣٦٥٠ م. ف. أ. وفي مجال الشبكات: تم تنفيذ ١٠ ألاف كم / ط شبكات مياه شرب، و تم تنفيذ ٧ ألاف كم / ط شبكات صرف صحي و

تنفيذ ٤٦ ألف كم / ط شبكات كهرباء ، وتم تنفيذ ٧٥٦٠ كم / ط شبكات طرق وتنفيذ ٨٧٨٣ كم / ط شبكات اتصالات. [١]

واستكمالا لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية العمرانية فقد قامت الوزارة بإعداد خريطة التنمية والتعمير في جمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧ حيث تم تحديد أنسب المواقع لإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وأولوياتها من خلال محاور جديدة للتنمية ينشأ عليها عدد من المجتمعات الجديدة (٤٤ تجمعا عمرانيا) تختلف وتتنوع قواعدها الاقتصادية حسب الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية لكل منطقة منها، وبحيث يتولد فيها فرص عمل.

سنستعرض سوياً في عجالة بعض المعلومات عن المدن الجديدة التي بدأت كمشروع نهضوي بعد حرب ١٩٧٣ وكان الرئيس الراحل محمد أنور السادات يهدف إلي صياغة معادلة عمرانية مقترنة بالنهضة الشاملة ولكن الحقائق علي الأرض تشير إلي إخفاقات جمة سوف نستعرضها لاحقا بالتطبيق علي مدينة ٦أكتوبر

أولا خريطة المدن الجديدة بمصر: وتقسم المناطق الجديدة بمصر إلي عدة أقاليم وذلك طبقًا للخصائص الجغرافية، والمناخية، والثروات المتعددة، وذلك طبقا للتقسيم التالي: [٢]

١- **منطقة الشمالية:** وتضم مدينة دمياط الجديدة وبرج العرب والقرى السياحية ، وأقدم هذه مدينه برج العرب الجديدة من مدن الجيل الأول وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٥٠٦) لعام ١٩٧٩، وتقع على بعد ٦٠ كم في اتجاه غرب مدينة الإسكندرية و تبعد عن شاطئ البحر المتوسط بحوالي ٧ كم من الطريق الساحلي إسكندرية / مطروح ويجاورها من ناحية الشمال مركز ومدينة

---

[١] - راجع نشرة وزارة الإسكان عام ٢٠٠٩، بتصريف

[٢] - موقع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة *www.**urban**-comm.gov.eg/about.asp*، تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٣/١٠/١٠

برج العرب القديمة وجنوباً مشروع مبارك لشباب الخريجين وغرباً مدينة الحمام.

وتليه من حيث النشأة مدينة دمياط الجديدة وتم إنشائها بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٤٦) لعام ١٩٨٠ و تقع مدينة دمياط الجديدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط و تبعد حوالى ٤.٥ كيلو متر إلى الغرب من ميناء دمياط الجديد .

والقرى السياحة الداخلية بالساحل الشمالي ، ساعدت على ازدهار الساحل الشمالي وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٥٤٠) لعام ١٩٨٠ وتضم قرية مراقيا السياحية التي تقع بين الكيلو ٥٠.٥ و الكيلو ٥٢ طريق الإسكندرية مطروح ، و قرية مرابيلا السياحية، وتقع بين الكيلو ٦٦.٢٥ و الكيلو ٦٧ شمال الطريق الساحلي الإسكندرية مطروح و بعمق ٥٠٠ م من الطريق إلى شاطىء البحر الأبيض المتوسط، مركز مارينا السياحي و يقع بين الكيلو ٩٤ و الكيلو ١٠٥ شمال الطريق الساحلي الإسكندرية مطروح.

٢- **منطقة شرق:** وتضم مدينة العاشر من رمضان و الصالحية الجديدة وبدر والعبور والقاهرة الجديدة و١٥ مايو وشمال خليج السويس ، وأهم هذه المدن مدينة العاشر من رمضان وهي من مدن الجيل الأول وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٩) لعام ١٩٧٧ وتقع مدينة العاشر من رمضان على طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي عند الكيلو ٤٦ من القاهرة وتبعد عن مدينة بلبيس ٢٠ كيلو، و ترتبط مدينة العاشر من رمضان بمدن: بلبيس – الزقازيق – القاهرة وهي من أكبر المدن الصناعية

في حين تأسست منطقة خليج السويس بالقرار الجمهورى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٣م بإعتبار منطقة شمال خليج السويس من مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة للأراضى المملوكة للدولة بمنطقة خليج السويس وهذه المنطقة تقع على جانبى النهاية الشمالية لخليج السويس.

و تتميز منطقة شمال خليج السويس بموقعها المتميز حيث تقع على جانبى النهاية

الشمالية لخليج السويس محددة بأبعاد ٦٠ × ٧٤ كم٢ بمساحة إجمالية ٤٣٥ ألف هكتار تشمل المسطحات المائية والمناطق السياحية والزراعية والموانئ والجبال ومناطق التنمية، كما تتميز منطقة شمال خليج السويس بموقعها عند نقطة ارتكاز محاور التجارة والاتصالات العالمية ونطاق تداخل قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتعتبر منطقة شمال خليج السويس منطلقاً للتنمية الشاملة فى مصر للموقع المتميز ولتوافر الثروات والمعادن وطرق الاتصالات وكذلك بمواردها الطبيعية (البترول – الفحم – الدولوميت – الرخام والجرانيت) حيث ينتشر بها أنشطة تكرير البترول وإنتاج الأسمدة والأسمنت وصناعة الحديد والمنسوجات والزجاج والرخام والجرانيت وأنشطة التصدير وصيد الأسماك وخلافه.

ترتبط منطقة شمال خليج السويس بشبكة طرق دولية وإقليمية وخطوط سكك حديدية تربطها بمحافظات(القاهرة بمسافة ١٢٥ كم – الإسماعيلية بمسافة ٨٠ كم – البحر الأحمر ١٣٥كم) ويربطها نفق الشهيد أحمد حمدى بسيناء كما ترتبط بقارتى آسيا وإفريقيا وأوروبا عبر سلسلة من الموانى (ميناء السويس – ميناء الأدبية – ميناء العين السخنة) وميناء الصيد بمنطقة عتاقة وهذه المنطقة من أهم المناطق الصناعية والتجارية بمصر.

بينما تعد مدينة القاهرة الجديدة من مدن الجيل الثالث وتم إنشاؤها بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩١) لعام ٢٠٠٠تقع مدينة القاهرة الجديدة في القوس الشرقي للقاهرة شرق الطريق الدائري فى المسافة المحصورة بين طريق القاهرة السويس الصحراوي و طريق القاهرة– العين السخنة الصحراوي و تعتبر أقرب المدن للقاهرة وهى تقع المدينة على بعد ١٥ كم من المعادى وحوالي ١٠ كم من مدينة نصر وهي ذات طبيعية عمرانية وسكنية.

٣- منطقة غـــــرب وتضم السادس من أكتوبر والسادات والنوبارية والشيخ زايد: مدينه السادات من مدن الجيل الأول وتم إنشاؤها بقرار رئيس الجمهورية

رقم (١٢٣) لعام ١٩٧٨ وتقع في الاتجاه الشمالي الغربي من مدينة القاهرة عند الكيلو ٩٣ طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي وتتميز بوجود شبكة طرق إقليمية تربطها بالقاهرة و الإسكندرية و محافظات وسط الدلتا.

في حين تعد مدينة النوبارية الجديدة من مدن الجيل الثاني وتم إنشائها بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٥) لعام ١٩٨٦، وتقع على طريق الإسكندرية – القاهرة الصحراوي وعلى بعد ٧٩ كم من الإسكندرية وهي مرتبطة بشبكة موصلات مع أبو المطامير وقرى الخريجين والإسكندرية والعامرية

أما مدينه الشيخ زايد من مدن الجيل الثاني وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٣٢٥) لعام ١٩٩٥، تبعد مدينة الشيخ زايد عن وسط القاهرة ٣٨ كم بالمنطقة الواقعة بين طريق القاهرة – الإسكندرية الصحراوي و مدينة ٦ أكتوبر وتطل على محور ٢٦ يوليو وترتفع المدينة عن سطح البحر ٢٢٦ متر وهي تقع بجوار مدينة ٦أكتوبر التي سوف تتعرض لها الدراسة بشكل تفصيلي فيما بعد.

٤- **منطقة شمال الصعيد:** وهي تضم مدن، الفيوم الجديدة، وبني سويف الجديدة ، والمنيا الجديدة ، وأخميم الجديدة، وسوهاج الجديدة.

و بني سويف الجديدة من مدن الجيل الثاني وتم إنشاؤها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٦٤٣) لعام ١٩٨٦ و تقع على وادي النيل و ترتفع عن سطح البحر ٥٥م و تتوسط المسافة بين مدينتي القاهرة و المنيا و تبعد عن مدينة القاهرة ١٢٤ كم وعن مدينة المنيا ١٢٣ كم وعن مدينة الفيوم ٦٠كم وعن البحر الأحمر ١٦٢ كم.

و المنيا الجديدة من مدن الجيل الثانى وتم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٨) لعام ١٩٨٦ وتقع على الجهه المقابلة لمدينة المنيا الحالية شرق النيل على هضبة بارتفاع ١٣٥ م فوق سطح البحر و تبعد عن المنيا الحالية ١٥ كم و عن مدينة القاهرة ٢٥٠ كم.

والفيوم الجديدة من مدن الجيل الثالث وتم إنشائها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم

(٢٧٨) لعام ١٩٨٦ وتقع مدينة الفيوم الجديدة غرب طريق (القاهرة/ اسيوط) الغربى على بعد ١٠٠ كم جنوب القاهرة و تبعد عن مدينة الفيوم ١٥ كم و تبعد عن مدينة بنى سويف ٤٠ كم.

أما أسيوط الجديدة من مدن الجيل الثالث تم إنشاؤها بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٩٤) لعام ٢٠٠٠ وتقع شرق النيل على طريق القاهرة – سوهاج الصحراوي عند التقائه مع طريق الغردقة / أسيوط و ترتبط بمحورين اساسيين الأول قناطر أسيوط و الثاني الكوبري العلوي الجديد، وتقع علي بعد ١٨ كم من مدينة أسيوط و ٣٦٠ كم من القاهرة.

و أخميم الجديدة من مدن الجيل الثالث وتم إنشاؤها بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٥) لعام ٢٠٠٠ وتقع شرق نهر النيل جنوب شرق مدينه أخميم ويمر بها جنوبا وادى الاحايوه ويحدها من الشمال الغربي وادى النزيزه ودير مارى جرجس ويبعد الحد الغربي الأوسط والجنوبي للمدينة حوالى /٢كم عن نهر النيل ويقترب الحد الغربي الشمالي بمسافة قدرها واحد /كم من النيل.

وسوهاج الجديدة من مدن الجيل الثالث تم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٦) لعام ٢٠٠٠، وتقع مدينة سوهاج الجديدة جنوب غرب مدينة سوهاج القائمة غرب النيل و تبعد ١٨ كم عن مدينة سوهاج الحالية، مجاورة لمطار مبارك الدولي وجامعة سوهاج الجديدة.

منطقة جنوب الصعيد وتضم كل من: قنا الجديدة من مدن الجيل الثالث وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٧) لعام ٢٠٠٠، و قنا الجديدة في الشمال الشرقي لمدينة قنا الأم على طريق قنا سفاجا بالكيلو ٨.

أما مدينة طيبه الجديدة فهي من مدن الجيل الثالث وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٨) لعام ٢٠٠٠، وتقع مدينة طيبه الجديدة على بعد ١٤ كم شمال شرق مدينة الأقصر و تبعد ١٠كم عن مطار الأقصر الدولى وعلي بعد ٣كم من طريق

مصر – أسوان الصحراوي، في حين تطل مدينة اسوان الجديدة علي الشاطئ الغربي للنيل شمال مدينة اسوان بمسافة ١٢ كليوا من نهر النيل بشريط ساحلي طوله ٦ كيلوا متر وعمق ٧.٥ كيلوا أمام جزيرة بهاريف.

٥- **منطقة سيناء: وهي منطقة تتميز بأهمية سياسية واقتصادية، ويمكن أن تمنح للاقتصاد المصري فرصة** جيدة للنمو، وعلي مر التاريخ نجد أن سيناء قد لعبت سيناء دوراً هاماً في تاريخ مصر، فعلي الصعيد العسكري كانت طريقاً للجيوش وأرضاً للمعارك وعلى ترابها سالت دماء الذين كانوا يحرسون بوابة مصر الشرقية كما شهدت تقدم جيوش صلاح الدين الأيوبي عندما طارد الصليبين انتصرت عليهم في معركة حطين عام ١١٨٧ م وعلى أرض سيناء تم إيقاف تقدم المغول والقضاء عليهم في معركة عين جالوت ١٢٦٠ م كما شهد عام ١٩٥٦ م العدوان الثلاثي على مصر واحتلال سيناء وفى عام ١٩٦٧ م وقع على أرضها حرب الأيام الستة التي انتهت باحتلال إسرائيل لكل أرض سيناء، وفى عام ١٩٧٣ شهدت أرض سيناء العبور العظيم للقوات المسلحة المصرية واسترداد الأرض وفى مارس ١٩٨٩ تم رفع العلم المصري على طابا والتي كانت آخر بقعة من الأرض تم استرجاعها

الفصل الثاني

تنمية سيناء ومنطقة قناة السويس

بلغ عدد سكان سيناء ٥٥٤ ألف نسمة، نحو ٣٩٥ ألف نسمة في محافظة شمال سيناء ١٥٩، و ألف نسمة في محافظة جنوب سيناء وذلك في يناير ٢٠١٢م. (١) بيد أن مشكلة التنمية في هذه الجزيرة تحتاج إلي إيجاد مصادر متجددة للمياه، لأن سيناء شبه جافة، إذ يقدر علماء النبات الهطول فيها بنحو ٣٠٠ مم/سنة. تهطل الأمطار القليلة وأحياناً البرد والثلوج في سيناء شتاء. وتقدر بنحو ٢٠٠ مم، فما فوق على ساحل البحر المتوسط (العريش). تتناقص جنوباً إلى ٩٠ مم في جبل المغارة، وإلى ٢٦ مم في نخل (التيه) على ارتفاع ٤٠٠ م، وإلى ١٣ مم في محطة الطور على خليج السويس. وتقدر السهول القابلة للزراعة في سيناء بنحو ٨ آلاف كيلو متر مربع. منها ٨٩% داخل محافظة شمال سيناء وحدها، وهو ما يتيح إمكانية زراعة مليون ونصف المليون فدان باستخدام المياه الجوفية والعيون الطبيعية، وكذلك استغلال مياه السيول بسد الروافعة.

١- **محافظة شمال سيناء:** تقع محافظة شمال سيناء في الشمال الشرقي لجمهورية مصر العربية بين خطى طول ٣٢،٣٤ شرقاً وخطى عرض ٢٩، ٣١ شمالاً، ويحدها شمالاً البحر المتوسط بطول ٢٢٠ كم، أما جنوباً فخط يمتد من جنوب ممر مثلا حتى رأس النقب ويحدها من الشرق الحد السياسي لمصر مع فلسطين المحتلة. [٢]
وتتنوع ثروات المحافظة من حيث نقاء المناخ، واعتدال الجو مما يجعلها من أفضل

---

[١] - تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المصري في أول يناير ٢٠١٢.

[٢] - http://www.northsinai.gov.eg. تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/٢/١١

المواقع السياحية في العالم حيث تصل نسبة ثاني أكسيد الكربون فيها إلي واحد من ألف جزء، وثاني أكسيد الكبريت بنحو ٢ من مليون، هذه يعني انه من أفضل البيئات النقية علاوة علي الثروات المعدنية ومصايد السماك، والزراعة.

- **الزراعة بشمال سيناء:** ومن أهم النشطة الزراعية بشمال سيناء زراعة النخيل، فالإحصائيات الأولية تشير إلي وجود ما يقرب من ثلاثة أربا ع مليون نخلة تتراوح أعمارها ما بين ٥٠ إلي ١٥٠ عاما، وكان من أولي هذه المحاولات تجريم قطع أشجار النخيل وإجبار أصحاب المشروعات والمنشآت السياحية والعمرانية علي زراعة فسائل جديدة للنخيل وإقامة عدد من المشاتل لتوفير تلك الفسائل، ومعمل لزراعة الأنسجة لتطوير زراعات النخيل واستنباط أصناف جديدة عالية الجودة والإنتاج، ثم مشروع المليون نخلة لمضاعفة أعداد النخيل الحالي [١] ويؤكد خبراء كلية الزراعة بالعريش أن الدراسة تشير إلى إمكانية زراعة ١٥٠ ألف فدان على مياه السيول، بالإضافة إلى ٣٠٠ ألف فدان في أعلى وادى العريش والجفاجفة والبروك من خلال كميات المياه المحتجزة خلف سدود مثل سد الروافعة ووادى الكرم وسط طلعة البدن، كما أوضحت التجارب إمكانية زراعة أصناف عديدة من القمح بمناطق الشيحة والكوثلاد والقسيمة . [٢]

- **مشكلة الملوحة:** بشمال سيناء أنه تم عمل حصر بالمساحات المنزرعة على زمام ترعة السلام، وذلك لتقنين أوضاع واضعي اليد.. مشيرًا إلى أن مساحات الأراضى المنزرعة بالخوخ على مستوى المحافظة انخفضت من ٨٠ ألف فدان إلى ٤٠ ألف فدان بسبب زيادة ملوحة الآبار، وأنه يتم زراعة أنواع أخرى من

---

[١] - الأهرام الرقمي، تحت عنوان: أشجار النخيل مازالت تتربع علي عرش سيناء، نشر في ١٧/ ٢٠١٠/٦.

[٢] - الأهرام الرقمي،، تحت عنوان: ١.٥ مليون فدان تنتظر الزراعة بالمياه الجوفية بوسط سيناء نقلا عن: الأهرام اليومى، نشر في ٥ /١٢/ ٢٠١٢

المزروعات التى تتحمل الملوحة.[1]

- **مشكلة إهدار المياه:** سكان يستهلكون مياه قدرت بنحو ١٠٠١٠٠ متر مكعب/ يوم،منها ٧٤ ألف متر مكعب من مياه النيل، ومتوسط استهلاك المياه للفرد نحو ٢٤٥ لتر متر مكعب ورغم ندرة المياه يبلغ الفاقد من المياه نحو ٢٧ ألف متر مكعب يوميا.[2] أ ومنثم يجب رفع الوعي بثقافة ترشيد المياه.

٢- **محافظة جنوب سيناء:** تعد ندرة المياه هي المشكلة التي تواجه مخططات التنمية بشرق مصر وغربها، و تعتمد الزراعة فى محافظة جنوب سيناء على المياه الجوفية ويبلغ إجمالى الآبار (حكومي / أهالي) حوالي ١٠٠٠ بئرا.

وتبلغ إجمالي المساحة المنزرعة فى المحافظة (٥٤٣٩ فدان) منهم (١٢٢٧ فدان) مزروعة بالنخيل ومن أهم الزراعات في المحافظة الفواكه والخضراوات والقمح والشعير.

- **مستقبل النشاط الزراعي:** ويمثل التوسع في إنتاج الزيتون والبلح فرص خاصة يجب استغلالها, وتجدر ملاحظة أن شجر نخيل البلح يظهر قدرة على التأقلم مع المياه الجوفية المالحة، ولذا يزرع في مناطق لا تصلح لزراعة محاصيل أخرى, ومن الممكن من الناحية الفنية زيادة إنتاج الخضروات للمراكز السكانية, كذلك يمكن زراعة المحاصيل العطرية والطبية في جنوب سيناء. وتبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة حوالي ٢٠٠ ألف فدان ، ويعد سهل فيران به أكبر إمكانيات للنمو الزراعي على المدى القريب في جنوب سيناء، ولكن يمكن تحقيق هذه الإمكانيات إذا حظيت نظم المياه الرئيسية باهتمام عاجل, وفي المناطق التي لا تصلح فيها الزراعة بسبب التربة ذات الطبيعة شديدة الطينية أو ترتفع فيها نسبة المواد الصلبة – الذائبة في المياه المتاحة – يمكن فيها التوسع بالزراعة المائية بدرجة

---

[1] - الدستور، ٧ / ١٢/ ٢٠١٣، تحت عنوان: محافظ شمال سيناء: الحكومة تولي أهمية كبرى لقطاع الزراعة بسيناء

[2] - محافظة شمال سيناء، مركز المعلومات، كتيب بيانات إحصائية موجزة، أبريل ٢٠١٣

كبيرة.كما توجد بعض النباتات البرية التي تستخدم فى معالجة بعض الأمراض ومنطقة شرق القناة وخليج العقبة من المناطق التي يعد لها مستقبل زراعي هام في جنوب سيناء.

- **الإنتاج الحيواني وتربية الماشية:** تعتبر تربية الحيوان من الأنشطة الاقتصادية الهامة في جنوب سيناء، بسبب توفيرها للدخل لنسبة من السكان وتشمل الأنواع الرئيسية من الحيوانات الجارى تربيتها: الجمال والماعز والغنم، حيث توفر اللبن واللحم والصوف والشعر والجلد كما يوجد بالمحافظة ثلاث مناطق بها فرص جيدة بعض الشيء للإنتاج الحيواني، وهي وادي غرندل، وادي فيران،والشريط الساحلي الجنوبي الغربي. ولكن من المهم الإشارة إلى أن تربية الحيوانات في مكان ثابت يناسب هذه المناطق التي تستخدم أيضا في زراعة المحاصيل مما يستلزم بناء أسوار أو التحكم في حركة الماشية لحماية المحاصيل.
- **مصايد الأسماك:** يمتد ساحل محافظة جنوب سيناء لمسافة ٦١٠ كيلو متر من عيون موسى على خليج السويس إلى طابا على خليج العقبة ويعتبر خليج السويس أهم منطقة صيد للأسماك في البحر الأحمر. وهو يتميز بضحالة مياهه نسبيا، مما يمكن مراكب الصيد التي تتبع طريقة سحب الشبكة على القاع. كما تندر به الشعب المرجانية (التي تتداخل مع عملية الصيد عامة)، وتتميز مياهه بتوافر العناصر الغذائية فيه نسبيا. وبالمقارنة، تقل أهمية خليج العقبة بالنسبة لصيد الأسماك حيث يصعب استخدام أسلوب سحب الشبكة على القاع نظرا لعمق مياه. وبالرغم من توافر الموارد البحرية،تنحصر عملية الصيد في نطاق السطح الصخري على الساحل (الحيد البحري) على طول الساحل وجزيرة تيران[١]

---

[١] -. http://www.southsinai.gov.eg- تاريخ الدخول للموقع ٧ /٢٠١٤/٢ - بوابة محافظة جنوب سيناء

- **مقومات الطبيعة:** تعتبر السياحة بجنوب سيناء من أهم الأنشطة الواعدة، وتتميز المحافظة بمناخ معتدل صيفا دافئ شتاءا وتتراوح درجات الحرارة بين ١٥ درجه مئوية فى يناير و ٣٠ درجه مئوية فى أغسطس باستثناء سانت كاترين (من ٦ إلى ٢٣ درجه مئوية)، كما حبا الله المحافظة بشواطئ رائعة تمتد ٦٠٠كم على خليجى السويس والعقبة وسلاسل جبال تعرف بأنها أعلى جبال مصر بالإضافة إلى المناطق التى أعتبرت محميات طبيعية (٥ محميات) وقد أدى كل ذلك إلى تنوع المنتج السياحى فانتشرت الأنماط السياحية التالية:

- **السياحة العلاجية:** تعتمد على الطبيعة في علاج المرضى وشفائهم مثل الينابيع المعدنية والكبريتية والرمال والشمس للاستشفاء من بعض الأمراض الجلدية والروماتيزمية.ومن أهم مناطق السياحة العلاجية: حمام فرعون و حمام موسى.

- **السياحة الدينية:** لزيارة الأماكن المقدسة وهى سياحة تهتم بالجانب الروحي للإنسان فهى مزيج من التأمل الديني والثقافي وجنوب سيناء أرض زاخرة بالمعالم الدينية الساحرة للديانة الإسلامية والمسيحية ويمكن لأى سائح زيارة المواقع السياحية فى سانت كاترين ومنها: دير سانت كاترين ومكوناته السياحية الكنيسة الكبرى وكنيسة العليقة المقدسة والمسجد الفاطمي ومكتبة الدير، دير البنات ويقع في وادي فيران وقد بنى فى نفس توقيت بناء دير سانت كاترين، توجد في جبل موسى أعلى قمته كنيسة صغيرة وجامع. يقوم السائحون بتسلق الجبل ٧٥٠ درجاً من الصخر بعد منتصف الليل ليروا شروق الشمس. قبري النبي صالح والنبي هارون عند مدخل مدينة سانت كاترين.

- **الثروة المعدنية :** تعد جنوب سيناء المورد الأول للثورة المعدنية فى مصر يتدفق من أطرافها الغربية البترول ومن شرقها الفحم و المنجنيز و الفلسبار و يوجد فى جنوب سيناء الكثير من الخامات التى تستخدم فى الصناعات المختلفة.

ج- **تعثر مخططات التنمية بسيناء :** وكان من المقرر توطن نحو ٢,٩٠٥ مليون نسمة في محافظتي سيناء منهم ٢,٤٥٧ مليون نسمة في شمالها، وذلك ضمن مخطط التنمية مابين عامي ١٩٩٤ حتى ٢٠١٧ وهو ما لم يحدث، ورغم يمثل الاستثمار الخاص بسيناء نحو ٦٧,٥٦%. [١] لم يسهم هذا الاستثمار في تحقيق تنمية مناسبة يتحقق من خلاله توطين الشاب، ومن ثم لا يزال الفراغ السكاني من أخطر ما يهدد السيطرة الأمنية علي سيناء، سواء كان التهديد من الخارج أو من بؤر إجرامية تستغل هذا الفراغ في الهرب أو زراعة المخدرات.

د - **أهمية الزراعة بيئيا :** علاوة علي توفير الغذاء والمادة الخام اللازمة للصناعة أن الشجرة هي الحل الوحيد للتخلص من غازات الاحتباس الحراري حيث تشير الدراسات البيئية أن حزاما أخضر من الأشجار عرضه ٣٠متر يخفض تركيز غاز أول أكسيد الكربون بنسبة تصل إلى ٦٠% وان كيلو مترا مربعا من الأشجار يمتص يوميا من ١٢–١٢٠ كلجم من هذا الغاز وفي المقابل تطلق النباتات إلى الجو الأكسجين وغاز ثاني أكسيد الكربون وفي مناطق الغابات والأحزمة الخضراء يستهلك كل متر واحد من المادة الخشبية ١,٨٣ طن من غاز ثاني أكسيد الكربون وتطلق ١,٢٣ طن من الأكسجين والنخيل من أسرع النباتات في تكوين المادة الخشبية ومصر تحتاج إلى ٢٠٠ مليون نخلة لإصلاح الخلل الايكولوجي. هناك بعض النباتات غير التقليدية يمكن زراعتا بسيناء الساحل الشمالي بمصر منها:

س - **نموذج زراعة الصبار**: ومن النباتات الطبية التي يمكن التوسع في زراعتها الصبار، وخاصة بعدما أثبتت الدراسات أن للصبّار فوائد عديدة ذات اهمية اقتصادية منها:

---

[١] - محافظة شمال سيناء، مركز المعلومات، التوجه الاستراتيجي للدولة لتعمير وتنمية سيناء، ابريل ٢٠٠٩

- الهضم: يحتوي هلام الصبّار على أنزيمات عديدة تساعد على الهضم، تعتبر مكوناً رئيسياً في انهيار السكريات وامتصاص المواد الغذائية. إذا كنت تشعر بعسر هضم تناول بعض لُب الصبار أو اشرب عصيره، سيكون ترياقاً قوياً جداً لمتلازمة القولون العصبي
- يخلص من الديدان المعوية: من المعروف عن الصبّار أن طارد قوي للديدان المعوية وهو فعّال في قتل الديدان داخل المعدة
- يزيل السموم من الجسم: لأنه مصنوع أساساً من مواد جيلاتينية يعتبر الصبّار وسيلة رائعة لتخليص الجسم من السموم. عندما يتم أكل الصبّار يمر عبر المعدة ويمتص السموم ويخرجها مع البراز
- لعلاج الإمساك: الصبّار ملين قوي، يساعد الجسم على التأقلم مع التغيرات الغذائية، كما أنه يزيد من قدرة الأمعاء على امتصاص العناصر الغذائية، ويعالج حموضة المعدة.
- الكولسترول: وجدت دراسة بريطانية أن مركب بيتاسيتوستيرول الذي يمتلئ به الصبّار يساعد على خفض مستويات الكوليسترول.
- كذلك يحتوي الصبّار على عدد كبير من الأحماض الدهنية التي تساعد على توزيع الدهون في الجسم. يساعد ذلك على تحسين الدورة الدموية ويحمي القلب
- تقوية جهاز المناعة: الصبّار غني بمركبات سكريات أحادية تقوّي المناعة عن طريق تعزيز خلايا الدم البيضاء
- مرونة المفاصل: يحتوي الصبّار على عناصر عديدة تخفف من التهاب المفاصل وتزيد من مرونتها. كذلك يقلل بعض الالتهابات الداخلية مثل قرحة المعدة، إلى جانب أن استعماله الخارجي يساعد على زيادة مرونة المفاصل وتليينها وعلاج الالتهابات الجلدية

- **يكافح البكتريا والفطريات: يحتوي الصبّار على الكبريت ومجموعة نشطة من الأحماض التي تعمل كمضادات للبكتريا والفطريات.**
- **يحسن صحة الجلد: الصبّار ملطف للبشرة، يقلل من تهيجها، وتساعد خصائصه المضادة للالتهابات على علاج العيوب مثل حب الشباب ومشاكل الجلد الأخرى.**
- **يساعد هلام الصبّار على التخلص من خلايا الجلد الميتة، وزيادة نعومة البشرة وعلاج آثار الشيخوخة مثل التجاعيد والخطوط الدقيقة عند وضعه على البشرة بانتظام.**

وهذ النوع من الزراعة له أهمية طبية ويناسب ندرة المياه ولذا يجب وضع خطط تنموية بهدف زراعة تلك النبات.

ص- الصوب الزراعية: وهو نموذج من الزراعات الحديثة يحقق نوع من الإنتاجية العالية ويوفر الماء، وأن إنتاجية ٤٥٠ الفدان الواحد بهذه الطريقة توازي إنتاج ٩ أفدنة تزرع بالطريقة القديمة التقليدية ألف فدان من الخضر بالطرق التقليدية بالصوبة، فى منطقة الساحل الشمالى، نظراً لما تتميز به من مناخ مناسب لهذه الزراعة، وهو الأمر الذي يوفر مساحات كبيرة للمحاصيل الإستراتيجية بالوادي والدلتا لصالح زراعة القمح. [١]

ط - الشعير: يمكن زراعته بفرص أكبر في الساحل الشمالي الغربي، وتتم معظم الزراعات بعد نوه المكنسة (٢٠نوفمبر) ومدتها ٤ أيام وقد تأتى مبكرة أو متأخرة عن هذا التاريخ بضعة أيام ، ويحتاج الفدان (٣٠-٣٥ كجم). [٢] **وهناك نوعان لاستخدام الشعير**

---

[١] - البورصة، تحت عنوان: مشيراً الى وزير الزراعة يناقش اقامة مشروع متكامل لانتاج السكر والزيوت واللحوم الاعلاف والحبوب فى توشكى،نشر في ١٦/ ٦ / ٢٠١٤

[٢] - موقع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مركز البحوث الزراعية، الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي، تارخ الدخول للموقع ٢٠١٤/٢/١ ، http://www.caae-eg.com/

- **الاستخدام في الغذاء البشري:** وهذا الأمر يحتاج مهارات خاصة لأن صناعة خبز الشعير في مصر تحتاج إلي طرق لم يتدرب عليه المصريين، ويمكن نقل التجربة الليبية في هذا الصدد، فصناعة خبز الشعير هناك تتم بطريقة ممتازة.

- **الشعير المستنبت:** وهي طريقة تعتمد علي استنبات الشعير كأعلاف، فزراعة فدان بالبرسيم الحجازي لا يتعدى إنتاجه ٦٦ طناً سنوياً ويستهلك نحو ٥٣٠٠ متر مكعب من المياه، بينما يمكن إنتاج ٣٠٠ طن من الشعير المستنبت من مساحة ٥٠ متراً مربعاً، اعتماداً على ٧٥٥ متراً مكعباً فقط من المياه. مع إمكانية زراعة الشعير في غرف معزولة فيما يعرف باسم الهيدروبونيك لإنتاج كمية كبيرة من الأعلاف الخضراء التي تتسم بارتفاع نسبة الرطوبة بها وتفضلها الحيوانات في المناطق الصحراوية الجافة للتخفيف من وطأة الحر بالمنطقة. ويستغرق إنتاج الشعير المستنبت فترة تتراوح بين ٧ و٨ أيام من نموها بداخل الصوبة. إن قيمة الاستثمار فى هذا المشروع يتم استردادها بالكامل بعد ٨ أشهر. لكنه يحتاج إلى توعية المستثمرين بأهمية الاستثمار في هذا النوع من الزراعة لتعميمها فى مشروعاتهم على مستوى الصحارى المصرية. [١]

ظ - زراعة الزيتون: شجرة الزيتون هي الشجرة التي تقاوم الظروف البيئية الصعبة، والتي يعتمد عليها اقتصاد معظم دول حوض البحر الأبيض المتوسط، ، وتبلغ المساحة المنزرعة فى العالم ٩ مليون هكتار (٩٨% منها فى منطقة حوض البحر الأبيض) تنتج حوالي ١٠ مليون طن ثمار يستخدم منها مليون طن ثمار كزيتون مائدة والباقي لاستخراج حوالي ٢ مليون طن زيت، يستهلك معظم الإنتاج من قبل الدول المنتجة، وترجع أهمية في أن له استخدامات صناعية في زيت المائدة وصناعة العلف الحيواني.

---

[١] - الوطن، ٢٢ /٥ /٢٠١٤، تحت عنوان: الشعير المستنبت » بداية لمشروعات الثروة الحيوانية فى الساحل الشمالى، نشر في ٢٢ /٥ /٢٠١٤.

وطبقا لإحصائيات قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة بلغت المساحة المنزرعة عام ٢٠٠٠م بنحو ١٠٨,٣ ألف فدان (٥٨.١ ألف فدان خارج الوادي، ٥٠,٢ ألف فدان داخل الوادي)، ويبلغ متوسط إنتاج الفدان ٣,٨ طن، إجمالي الإنتاج بمصر ٢٨١,٧ ألف طن يستخدم معظمة كزيتون مائدة وحوالي ٢٧ ألف طن ثمار تستخدم في استخراج حوالي ٤ ألاف طن زيت.

المياه المستخدمة في الري: وتقدر كمية الري اللازمة للفدان في حالة الرى بالغمر بـ ٣٠٠٠ إلى ٣٥٠٠م٣ تعطى على ١٠-١٢ رية، وفى حالة الري بالتنقيط، وهو النظام المفضل فأن كمية الري اللازمة للفدان تقل إلى النصف تقريبا (١٥٠٠ ٢٠٠٠ م٣ /فدان). [1]

خطوات مبشرة: وقعت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مع عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بروتوكول تعاون لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع زراعة ٣ مليون شجرة زيتون في مصر، والتي تشمل زراعة ٢,٤ مليون بمحافظات سيناء والساحل الشمالي خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧م. [2]، بيد أن الأمر يتحاج إلي زراعة كميات أكبر لتوفير حاجة مصر من الزيوت النباتية.

ط - زراعة أشجار النخيل: بخلاف المنظر الجمالي لأشجار النخيل قدر علماء مركز البحوث الزراعية أن عائد إنتاجية النخلة الواحدة بمائة جنية على أساس الأصناف المزروعة حاليا إما في حال تنفيذ المشروع وزراعة الأصناف الفاخرة مثل صنف برحى الذي يباع ألان في الأسواق الكبرى بمصر بحو ٨ جنيه للكيلو الواحد وتصل إنتاجية النخلة تحت الظروف المصرية من ٢٠٠-٥٠٠ كيلوجرام

---

[1] - محمد السيد السيد محمد، أكرم سعد الدين، معهد بحوث البساتين،نشرة رقم ٧٢٠، ٢٠٠٢

[2] - موقع *أخبارك*، ٢٢ *تحت عنوان: أبوحديد: زراعة ٢.٤ مليون شتلة زيتون في سيناء والساحل الشمالي نشر في ٢٠١٤/٢/٢٢ ،*

في العام أي يقدر متوسط إنتاجية النخلة الواحدة بما لا يقل عن ٢٠٠٠ جنية سنويا، و يبلغ عدد أشجار النخيل في الفدان الواحد ٦٦ نخلة، ويمكن زراعة النخيل في مرتفعة الملوحة وتستخدم منتجات النخيل في صناعات عديدة منها:

- **صناعة السكر:** من الضروري إنتاج السكر من البلح حيث تصل نسبة السكريات في بعض الأصناف الى٨٠% ويميز سكر البلح عن أنواع السكر الأخرى في أنة سكر أحادى (جلوكوز)
- **صناعة وقود بديل عن النفط:** يمكن استخدام الفائض من الإنتاج في صناعة السكر أو الأصناف غير تجارية كمادة خام رخيصة تخدم عدة مصانع لتحويل تالف التمور والرديء والمعيب وفرز التصدير والمرتد وتحويل تلك الكميات الضخمة إلى وقود بديل عن النفط وهو الايثانول والذي بدأت كل دول العالم في التسابق على إنتاجه من قصب السكر والذرة والقمح.
- **إنتاج الكربون :** يمكن إنشاء مصنع لإنتاج الكربون النشط من نوى النخيل والذي يدخل في العديد من الصناعات الهامة كأجهزة التكيف وغيرة من عمليات التنقية وامتصاص الغازات السامة.
- **الصناعات التخمرية العديدة:** مثل الخل وحمض ألستريك والخميرة وصناعة زيت نوى النخيل.

ق- **زيادة إنتاجية الحبوب:** وذلك في كل الزراعات بمناطق مصر، فقد أكتشف المخترع "على مُحَمَّد إبراهيم عاشور" مركب لمنشط حيوي طبيعي لنباتات القمح والذرة والأرز، والمركب الذي أطلق عليه اسم "جور١٩" يحتوي على عدد كبير من العناصر المعدنية والأحماض الكيتونية التي تحدث توازنا أيونيا في العصارة النباتية، فتساعد النبات على تسهيل امتصاص العناصر المعدنية من التربة والاستفادة من الطاقة الضوئية. كما تساعد النبات أيضا على زيادة المحتوى النشوي؛ فتدفع البراعم الساكنة للنمو، وكذلك تخليق الأحماض الأمينية داخل

النبات، وتقوية الأنسجة النباتية؛ وهو ما يزيد من قوة تحمل النبات للحرارة والملوحة.. وهكذا أهّلت كل هذه المقومات المركب لأن يكون له دور في زيادة إنتاجية الفدان إلى ٣٠% وزيادة حجم حباته إلى الضعف.

يرش المركب في الصباح الباكر أو بعد الغروب، والرش عندما يكون عمر النبات من ٤٠ إلى ٤٥ يوما، وأن يكون معدل استخدام المركب هو ٥.٨ سم٣/ لتر ماء، وأن تكون المياه المستخدمة من مصدر آخر غير مياه الحنفية ؛ لأن الكلور يبطل استخدام هذه المادة. كما أشار لضرورة وجود فاصل زمني قدره ٥ أيام بين استخدام المركب والتسميد بالبوتاس الورقي؛ لأن عنصر البوتاسيوم يثبط هذه المادة.

مزايا المركب: لا تقتصر فقط على كونه مركبا صحيا وسهل الاستخدام، بل سعر، فالزجاجة التي تحتوي على ١٠٠ سم٣ يصل ثمنها إلى ١٥ جنيها. [١]

٣- **أنفاق قناة السويس:** يعد حفر ستة أنفاق أسفل قناة السويس للربط بين سيناء وباقي أجزاء الضفة الغربية للقناة أمرًا في غاية الأهمية، لربط سيناء بالوطن الأم عن طريق شبكة موصلات قوية، وتشمل المرحلة الاولى حفر ٤ أنفاق، واثنان فى المرحلة الثانية،وذلك تحت إشراف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة.

بدأ مشروع أنفاق قناة السويس منذ يناير ٢٠١٥ في المرحلة الأولى منه، لإنشاء نفقان للسيارات، ونفق سكة حديد شمال الإسماعيلية بداية من حى الأسرة بمنطقة نمرة ٦، وذلك من خلال شركتى "كونكورد وبتروجت". ويقدر طول النفق بحوالى ٦ كيلومترات من غرب القناة إلى سيناء داخل. وسوف يتم إنشاء ثلاثة أنفاق أخرى جنوب بورسعيد، وتكلفة الأنفاق الستة ٤ مليارات دولار، بما يوازى ٢٩ مليار جنيه مصرى وفقًا لسعر الدولار عام ٢٠١٥م، وذلك لربط سيناء بالوادى ضمن مشروع

---

[١] - موقع موهبون، تحت عنوان، مركب لمنشط حيوي طبيعي لنباتات القمح والذرة والأرز: تاريخ الدخول علي الموقع في ٢٠١٤/٤/٢١
http://www.mawhopon.net

تنمية محور قناة السويس، وتعد هذه الأنفاق حال اكتمالها بوابة التنمية الاقتصادية لشبه جزيرة سيناء.

٤- **مشروع قناة السويس :** هو من أهم المشاريع التي تطرح علي الساحة بقوة منذ أربعة عقود تقريبا بعد حرب عام ١٩٧٣ م، وهو امتداد للفكر المصري القديم القائم علي عبقرية المكان، فقديما قد أنشأ المصريون القدماء قناة ملاحة حول شلال علي نهر النيل منذ أكثر من ٤٠٠٠سنة, والقنوات فكر عالمي متطور يسعي لتحقيق قفزات اقتصادية، فقد بني البابليون قنوات ملاحة لنقل المياه إلي المنطقة الخصبة بين نهري دجلة والفرات, كما بدأ الصينيون حفر قناة في القرن الخامس قبل الميلاد بين بكين وهانجتشووسميت' بقناة الصين الكبيرة 'ولكن لم تكتمل إلا في القرن الثالث حيث أصبح طولها الإجمالي١٧٨١ كيلو مترا وقد تراكم الطمي و الطين المترسب في قاعه ا, بحيث لم يعد يتجاوز عمقها١٨٠ سنتيمترا بحلول عام١٩٥٠، وبعد تأهيلها تستخدمها حاليا السفن التي لا تزيد حمولتها علي٢٠٠٠ طن وكانت تعتبر أطول قناة ملاحية في التاريخ القديم.

تتشابه القنوات الملاحية مع المضايق، فكل منهما يصل بين مسطحين مائيين، ويمكن اعتبارها مضايق اصطناعية ضيقة جداً. وقد تقع القنوات الملاحية عند مستوى سطح البحر مثل قناة السويس. وقد تقع فوق مستوى سطح البحر مثل قناة بنما وتمر بها السفن بمساعدة الأهوسة. وتُعتبر قنوات السويس، وبنما، وكيل، من أهم القنوات الملاحية في العالم، ويمكن إضافة القناة الروسية، التي تصل بين البحر الأبيض الروسي وبحر البلطيق، وهي قناة داخلية لاستخدام روسيا فقط وليست مفتوحة أمام الملاحة الدولية. وهناك فكرة لشق قناة في برزخ كرا على الحدود بين الملايو وتايلاند، وأخرى في نيكاراجوا بأمريكا الوسطى لمساعدة قناة بنما.

أ- **نبذة عن قناة السويس :** من أقدم القنوات الملاحية المهمة في العالم, استغرق حفرها عشر سنوات قبل افتتاحها في ١٦ نوفمبر١٨٦٩ م وهي تختصر الطريق

البحري بين الغرب و آسيا بدلا من الدوران حول رأس الرجاء الصالح, وتربط هذه القناة الإستراتيجية البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر, ويبلغ طولها ١٦٢ كيلو مترا, وعرضها٦٠ مترا, ولا يقل عمقها عن١٩ مترا.

وقد اتفقت تسع دول على توقيع معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨ الخاصة بالملاحة في القناة. ونصت المعاهدة على أن تكون قناة السويس البحرية حرة ومفتوحة دائماً، في وقت الحرب والسلم، لكافة أنواع السفن الحربية والتجارية، من دون تفرقة بين الأعلام التي ترفعها السفن. وتعهدت الدول الموقعة على الاتفاقية بعدم التدخل في حرية الملاحة بالقناة في وقت السلم والحرب.

سيطرت فرنسا على أكثر من نصف رأسمال شركة قناة السويس. بينما استطاعت إنجلترا أن تشترى حصة من نصيب مصر في رأسمال الشركة سنة ١٨٧٥ وبذلك أصبحت تمتلك ٤٤% من رأسمال الشركة. وكان امتياز الشركة يمتد إلى ٩٩ سنة، وحتى سنة ١٩٦٨.

وأممت مصر شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦. وأدى هذا إلى العدوان الثلاثي على مصر في العام نفسه. ويرجع السبب الحقيقي في هذا العدوان إلى أن إنجلترا وفرنسا ظنتا أن حركة الملاحة في القناة ستضطرب.

وتوقفت الملاحة بالقناة عقب حرب ٥ يونيه ١٩٦٧، وأعيد فتح القناة للملاحة العالمية في ٥ يونيه ١٩٧٥، وقد كان هذا هو الإغلاق الثاني للقناة بسبب الأعمال الحربية على ضفافها. فقد سبق أن أغلقت سنة ١٩٥٦ أيام حرب السويس، التي تعرف باسم العدوان الثلاثي على مصر ثم جاءت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ١٩٧٦، لتنهى أي حظر على الملاحة الإسرائيلية في القناة. ويمكن تمييز دورين إستراتيجيين للقناة:

- - **الإستراتيجية القديمة:** عندما احتلت إنجلترا مصر ومشارفها من الشمال والجنوب الممثلة في قبرص وعدن أصبحت القناة عنق الإمبراطورية البريطانية،

وحاول أعداء إنجلترا في الحربين العالميتين الأولى والثانية دق هذا العنق ولم يفلحوا، لأن بريطانيا استماتت في الدفاع عن هذا الممر، الذي يربط بين أجزاء إمبراطوريتها ويُقصر المسافة بينها.

- **الإستراتيجية الجديدة:** طرأت أربعة متغيرات منذ منتصف القرن العشرين هي: ثورات الاستقلال والتحرير وتصفية الاستعمار من المنطقة، وتدفق البترول بغزارة هائلة في منطقة الخليج العربي، ونشأة إسرائيل في فلسطين شرق القناة، وحدوث الانقلاب النووي.

ب- القنوات الملاحية بالعالم الحديث: وليست قناة السويس هي الوحيدة فيوجد بالعالم العديد من القنوات الهامة منها :

- قناة مانشستر: تم افتتاحها عام١٨٩٤, يبلغ طولها الإجمالي٦٤ كيلو مترا, ولا يقل عمق مياهها عن٥.٨ متر. و قد سمحت هذه القناة الملاحية بجعل مدينة مانشستر الميناء البريطاني الثالث من حيث الأهمية, رغم أن هذه المدينة تبعد٨٧ كيلو مترا عن البحر
- قناة بحر الشمال أو(كييل): يعود افتتاحها إلي عام١٨٩٥ و خضعت لعملية صيانة و ترميم عام١٩١٤. تختصر هذه القناة الملاحة بين بحري الشمال و البلطيق, وتمر جنوبي الحدود الفاصلة بين الدانمارك و ألمانيا و لا يقل عمقها عن٧.١٣
- قناة بنما: تمر هذه القناة في دولة بنما، وتشرف عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وتم افتتاحها سنة ١٩١٤ وهي تربط بين المحيط الأطلسي في الشرق والمحيط الهادي في الغرب، كما توضح (الخريطة الرقم ٢٦)، وشقت هذه القناة لتفادى الدوران عن طريق رأس هورن ـ الطرف الجنوبي لأمريكا الجنوبية ـ ولتجنب الملاحة الخطرة، وتقصير المسافة، وتقليل النفقات. وتُعد الملاحة في قناة بنما أكثر صعوبة عن نظيرتها في قناة السويس لأن الأولى تعتمد على الأهوسة، لذا ترتفع تكلفة صيانتها وبالتالي رسوم المرور فيها. وقد نصت اتفاقية هيي Hay Pauncefote سنة ١٩١٢ على أن تبقى

القناة حرة ومفتوحة أمام جميع السفن التجارية والحربية في وقت السلم والحرب بمساواة كاملة. كما نصت المعاهدة على عدم اتباع سياسة التفرقة بخصوص سفن ورعايا أي دولة تستخدم القناة.

- قناة ستالين: كانت روسيا عاجزة عن توفير المياه في فترة ما قبل الثلاثينيات من القرن العشرين بصورة دائمة لسكان العاصمة موسكوالي ان امر ستالين عام١٩٣٢ بانشاء قناة يبلغ طولها١٢٨ كيلومترا تربط بين البحر الأبيض وبحر البلطيق بالاتحاد السوفيتي سابقا وتم افتتاحها في٢ أغسطس عام١٩٣٣
- قناة فولجا ـ دون: افتتحت في الاتحاد السوفييتي عام١٩٥٢, وهي صلة الوصل بين البحر الأسود و بحر أزوف و بحر قزوين و يبلغ طولها مائة كيلو متر.
- قناة هيوستن: بولاية تكساس الأمريكية تم افتتاحها عام١٩٤٠, ويبلغ طولها٩١ كيلو مترا, ولا يقل عمق مياهها عن١٠.٤ متر و قد جعلت هذه القناة الملاحية مدينة هيوستن بين أبرز موانئ الولايات المتحدة الأمريكية و أكثرها حركة. رغم أن هذه المدينة تبعد٥٠ ميلا عن الساحل.
- قناة ألفونس الثالث عشر: تم افتتاحها عام١٩٢٦, ويبلغ طولها الإجمالي٨٥ كيلو مترا, ولا يقل عمق مياهها عن٦.٧ متر تسمح هذه القناة الملاحية للسفن بالوصول إلي مدينة اشبيلية بإسبانيا وهي تشكل٦.٤ كيلو متر من الأقنية التي جري حفرها فعلا علي طول ممرها المائي.
- قناة ويلاند: تم افتتاحها عام١٩٣١ ميلادية يبلغ طولها٤٥ كيلو مترا. ولا يقل عمق مياهها عن٨.٨ متر, وهي تسمح للسفن بالالتفاف حول شلالات نياجرا و العبور بين بحيرتي اريه و أونتاريو في كندا.
- قناة بروكسل: تم افتتاحها عام١٩٢٢ ميلادية يبلغ طولها ٢٢ كيلو مترا, و لا يقل عمق مياهها عن٦.٤ متر وهي تسمح للعاصمة البلجيكية بأن تصبح ميناءا داخليا.[١]

---

[١] - جريدة الأهرام، العدد ٤٣٦٩١ ، تحت عنوان: أشهر القنوات الملاحية في العالم ، نشر في ٢٠٠٦/٧/٢١.

وبعد هذا العرض يتضح أن قناة السويس من أفضل القنوات من الناحية الاقتصادية والسياسية.

ث- **القنوات المقترحة:** هناك بعض الدراسات والتجهيزات لإنشاء قنوات ملاحية بالمنطقة منها القناتان التاليتان:-

فكرة قناة طابا رفح : هو مشروع مقترح لإقامة أكبر قناة مائية ملاحية على الحدود المصرية - "الإسرائيلية" في سيناء، وصفها المصدر المصري بقناة "ملاحية وأمنية". تبدأ من مدينة طابا جنوب سيناء وتمتد بمحاذاة الحدود مع "إسرائيل"، وتنتهي عند مدينة رفح المصرية على البحر المتوسط. وهدف القناة تحقيق البعدين الاستراتيجي الأمني والاقتصادي للمنطقة بأكملها، وهو حلم كبير يغير الخريطة الجغرافية والأمنية "لمنطقة الشرق الأوسط" أما عرض القناة المائية فهو ألف متر وبعمق ٢٥٠ قدماً وبطول ٢٣١ كلم

القناة الإسرائيلية: ولدت فكرة القناة البديلة من جديد تحت مظلة التعاون الأمريكي الإسرائيلي الأردني, الذي حمل في جعبته ثلاثة سيناريوهات لحفر القناة:

- قناة تسير في خط مستقيم من (إيلات) بامتداد وادي عربة شمال البحر الميت, وتنحرف غرباً لتتصل بميناء حيفا, وهي بطول ٣٩٠ كيلومترا.
- قناة تمر من من إيلات وتتجه شمالاً, مستغلة وادي عربة, ومخترقة صحراء النقب, وصولاً إلى وادي غزة على البحر بطول ٢٨٠ كيلومترا.
- -قناة تقع إلى الشمال من الثانية متصلة بالبحر الأبيض المتوسط عند ميناء (أشدود), بطول ٣٠٠ كيلومتر.

ج- **مشروع تطوير قناة السويس الجديد :** مشروع تنمية محور قناة السويس يعود لنهاية السبعينيات عندما طرحه المهندس حسب الله الكفراوى وزير الإسكان حينها على الرئيس أنور السادات، لكن المشروع لم يخرج للنور، ثم عاد الكفرواى

وأعاد طرح المشروع بداية التسعينيات على الرئيس حسنى مبارك، لكن أيضا لم يخرج المشروع للنور، ولم تتخذ أى خطوات تنفيذية تجاه هذا المشروع وحُفظ. والكفراوى صاحب فكرة استغلال ممر قناة السويس كمركز لوجستى عالمى، فكان يريد خلق "هونج كونج" مصرية على حسب وصفه لفكرته، وكان يريد من خلال فكرته جذب الاستثمارات التى ترتبط بالممرات الملاحية، لأنه مؤمن بأنه لا يوجد ممر ملاحى على مستوى العالم أفضل من ممر قناة السويس، لكن مشروعه ظل حبيسا بالأدارج ولم ير النور طوال هذه السنوات رغم أن التكلفة كان من الممكن أن تكون أقل بكثير.

تكررت فكرة التطوير من جديد عندمت أعلنت وزارة الإسكان عن دراسة للمشروع باعتبارها إحدى الجهات المشرفة على التنفيذ، وتعتمد الفكرة على إقامة إقليم متكامل اقتصاديا وعمرانيا ومكانيا ولوجستيا، ما بين مينائي شرق التفريعة في الشمال، ومينائي العين السخنة والسويس في الجنوب، ليمثل مركزا عالميا في الخدمات اللوجستية والصناعية ليقدم خدمة إضافية للعملاء بأقل تكلفة وبأعلى كفاءة.

ويري البعض أن الإيرادات المتوقعة لمصر قد تصل إلي عشرات المليارات من الدولارات حال أكتمال المشروع صناعيا وتجاريا، بالإضافة إلى إعادة التوزيع العمراني والجغرافي للسكان من خلال مشروعات عمرانية متكاملة وحل مشكلتي البطالة والإسكان.

وتعتمد الرؤية المستقبلية لتطوير إقليم قناة السويس بحسب الدراسة على خمس ركائز أساسية وهي: التجارة العالمية والنقل "بحيث يكون محور قناة السويس مركزا لوجستيا عالميا" والطاقة الجديدة والمتجددة" عبر استخدام الإمكانات الطبيعية لإنتاج الطاقة النظيفة بالإقليم "والتنمية البشرية" وتمثل الثروة البشرية الركيزة والدعامة الأساسية ومفتاح تنمية إقليم قناة السويس والسياحة العالمية حيث هناك منتج سياحي متميز وفريد بالإقليم "وأخيرا المجمعات الصناعية" بحيث يتم إنشاء مجموعة من الصناعات المتكاملة في بيئة مثالية". وسوف يقترن ذلك بإنشاء مناطق ظهير زراعي خلف مناطق التنمية الثلاث وقد يسمح ذلك باستيعاب ثلاثة ملايين حسب بعض الخبراء.

وتطوير الأنشطة الصناعية بمنطقة بشمال غرب خليج السويس بإقامة مشاريع مصانع معدات وآلات صيد وبناء سفن صغيرة ولانشات، وآلات ومعدات وهياكل ومستلزمات إنتاج سيارات وجرارات، وأجهزة كهربائية معمرة وآلات صناعية.

إلى جانب ذلك كان مقررا أن يكون هناك عدة مشروعات خاصة بتصنيع وتعبئة وتغليف الأسماك في القنطرة شرق وشرق بورسعيد بالإضافة إلى إنشاء مركز صناعة وصيانة السفن والحاويات في بورسعيد وشمال غرب خليج السويس وتشييد منطقة صناعية كبرى في شرق التفريعة.

وفي قطاع الخدمات يوجد مقترح بمشروعان أولهما إنشاء جامعة تكنولوجية بمنطقة القناة في وادي التكنولوجيا بالإسماعيلية والثاني إنشاء مدينة علمية بالتعاون مع جامعات دولية ومدنية طبية بمدينة شرق بورسعيد، إلى جانب إنشاء محطتي كهرباء تعملان بالطاقة الشمسية والدورة المركبة بواسطة التوربينات الغازية والبخارية في شمال غرب خليج السويس بالإضافة إلى إقامة مشروع محطة كهرباء تعمل بطاقة الرياح بمنطقة شمال غرب خليج السويس وإقامة محطة توليد كهرباء بقدرة ٥٠ ميجاوات بالطاقة الجيوحرارية "حرارة باطن الأرض" على خليج السويس. [1]

كل تلك الأفكار الطموحة تمثل بداية للتحرك نحو بناء الاقتصاد المصري بالمناطق الجديدة، وحال تنفيذ تلك الدراسات على أرض الواقع ستصبح منطقة قناة السويس قلعة اقتصادية هامة.

خ - بعض الملاحظات التي يجب مراعاتها أثناء إقامة هذا المشروع: بهدف تعظيم العائد:

- ألا تؤدي المشاريع الصناعية الجديدة القرر لإقامتها إلي توقف المشاريع القائمة وزيادة نسب الطاقات العاطلة بمصر عند تخصيص مناطق صناعية جديدة بمنطقة القناة.

---

[1] - الأهرام الاقتصادي، محمد عبد الجواد، ١٩/ ٢٠١٢/١١، وصحف أخري

- أن تكون الأرضي المخصصة للأنشطة الاستثمارية بمقابل انتفاع
- أن تكون المشاريع الصناعية لسد احتياجات السوق المصري من السلع المستوردة أو للتصدير.
- أن تكون الصناعات الجديدة لتوطين التكنولوجيا الحديثة.

الفصل الثالث

الاستثمار العقاري نموذج مدينة ٦أكتوبر

لقد أنجز الرواد مدينة ٦ أكتوبر لتكون صرحاً عملاقاً حتى أصبحت حقيقة لها وجود، وذات ثقل اقتصادي كبير في مجال التنمية الصناعية والعقارية والزراعية، وهناك مشروعات متنوعة وتوسعات قادمة في المخطط الاستراتيجي توحي بأن الحراك الاقتصادي فيها سوف يؤثر ويتأثر بما يدور في مصر كلها من كافة الجوانب.

تعد مدينة ٦ أكتوبر بوصفها ثاني أكبر مدينة صناعية وتقدر الاستثمارات الصناعية بها بمبلغ ٤٠ مليار جنيه عام ٢٠١٢م، وهذه الاستثمارات وفقًا لأسعار عام ٢٠١٦ تقدر بأكثر من مائة مليار جنيه

موقع المدينة: تعتبر مدينه السادس من أكتوبر من مدن الجيل الأول وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٥٠٤) لعام ١٩٧٩سميت مدينة ٦أكتوبر بهذا الاسم تيمناً بنصر السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وتقع علي بعد٣٨ كيلوا متر غرب القاهرة وتربطها بالعاصمة عدة طرق هي المحور والطريق الدائري وطريق الواحات الفيوم وتم اختيار المدينة في ١٦ يناير ٢٠٠٨ م لتصبح عاصمة محافظة ٦ أكتوبر [١]

---

[١] - *www.urban-comm.gov.eg/about.asp-* موقع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/٢/١٢

مساحة المدينة: حيث تبلغ المساحة الكلية لمدينة ٦ أكتوبر ١١٦.٨٧٨ ألف فداناً، أقام بها جهاز المدينة ٦٢ ألف وحدة إسكان متنوع بين منخفض و متوسط و متميز .

. **المنطقة السكنية :** تنقسم في مدينة السادس من أكتوبر إلى الأحياء من الأول إلى الثاني عشر بالإضافة إلى الحي المتميز وحي البشاير و حي الأشجار وحي غرب سوميد ومنطقة جنوب الأحياء السكنية والمناطق الشمالية السياحية.

وتحتوى منطقة جنوب الأحياء السكنية علي العديد من التجمعات السكنية من أشهرها البستان وحى الزمالك وحى السكرية ومشروع الإسكان الحر ومشروع إسكان المستقبل وحى الزهور ومشروع ١٠٣ وإسكان الشباب والإسكان المطور والإسكان العائلي والإسكان القومي ومناطق حدائق أكتوبر التي شملت المشروع القومي للإسكان وأبني بيتك ومساكن السكان الأولي بالرعاية على امتداد سوق الجملة ومدينة الإنتاج الإعلامي علاوة علي المناطق السياحية والإسكان الفاخر.

الأراضي التي خصصت للاستثمار العقاري : وفي إطار سياسة توفير الأراضي للأفراد للبناء عليها تم توفير ٢٣ ألف قطعة للبناء عليها بمساحات من ٢٨٨ متراً إلى ١٥٠٠ متر ، كما تم إسناد ٥٠٠٦ أفدنة للقطاع الخاص لإقامة ١٧٥٨٠٠ وحدة سكنية وتم تخصيص ١٥٠ فدان لجمعية المستثمرين لإقامة وحدات سكنية بمساحة ٦٣ متراً للعاملين و١٠ أفدنة لجمعية الصناعات الصغيرة لإقامة وحدات للشباب، علاوة علي توفير ٤٢ ألف قطعة أرض بمساحة ١٥٠ متراً للقطعة لمشروع(ابني بيتك).

المنطقة الصناعية : تقع المنطقة الصناعة في الاتجاه الغربي للمدينة، وتحتوي على عدد من المناطق الصناعية تضم أكثر من ١٤٠٠ تعمل في إنتاج مختلف السلع حتي عام ٢٠١٢.

وفي قطاع الخدمات: تم بناء عدد ٤٥ مدرسة حكومية و ٧ معاهد أزهرية و ٥ جامعات خاصة، بالإضافة إلى المعاهد العليا المتنوعة علاوة على جامعتين تحت الإنشاء، وفي المجال الصحي توجد ١٢ مستشفي في المدينة و ١٠ مراكز صحية و جاري عمل مستشفي للشرطة علاوة علي المستشفي المركزي بالحي السادس، وحسب المسئولين جاري إعادة تأهيل مستشفي التأمين الصحي المتوقفة بالحي السابع وفي المجال الرياضي تضم المدينة عدداً من الأندية منها نادي ٦ أكتوبر والصيد والمهندسين والمحامين ومصر للتأمين والإعلاميين وجارى التفاوض على إنشاء نادٍ للتجاريين،بالإضافة مركز الشباب في الحى السادس،ومركز شباب العمرانية، ومنتدى الشباب بحي شباب مبارك،وعدد من الملاعب السداسية في الأحياء المختلفة.

في المجال الثقافي: يوجد عدد ٢ قصر ثقافي بجانب مدينة مبارك التعليمية و٢ مكتبة عامة و٢ سينما ومركز سوزان مبارك الاستكشافي علاوة على مساحة مخصصة لدار الأبرا المصرية وعدد كبير من المطابع العامة والخاصة .

في المجال الاجتماعي: تضم المدينة ٢٠ حضانة و ٥ وحدات اجتماعية و أكثر من ١٥ جمعية أهلية و في الخدمات الدينية يوجد ٨١ مسجداً و كنيسة واحدة وأخرى تحت الإنشاء، والمدينة تضم ١٥٢مشروعاً،في مجالات الاستثمار العقاري، والسياحي مقامة علي ٢٨٨٤ فداناً بالإضافة إلى ٢٢ ألف فدان خطط لها أن تكون حزاماً أخضر حول المدينة. [١] ومن ثم سوف يتم تناول بعض الموضوعات كمايلي:

أولا أخطأ التخطيط الإستراتيجي: تعتبر طريقة بناء مدينة ٦ أكتوبر بالقرب من الجيزة محلاً للنقد، فالنمو العمراني أدي إلي اقتراب عملية التلاحم و التلاصق مع منطقة هضبة الهرم ، وهذا سوف يجعل استمرار مدينة القاهرة الكبرى من أعلي

[١] - العلاقات العامة، جهاز مدينة ٦ أكتوبر

مدن العالم كثافة سكانية، وبالتالي يؤدي إلي تمركز الكتلة البشرية فى المسافة من القاهرة إلي مدينة ٦ أكتوبر بطول ٥٠ كيلو متر هذا يعني أن قطر القاهرة الكبرى سيصل إلى مائة كيلو متر في تجمع يقطنه ٢٠ مليون نسمة وهو ما يعادل ٢٥ % من سكان مصر في عام ٢٠١٠ م , ومن المتوقع أن ينتقل إلي مدينة ٦ أكتوبر من القاهرة الكبرى و باقي أنحاء مصر ٥.٥ مليون نسمة مع اكتمال مشروع (ابني بيتك) والمشروعات الإسكانية المختلفة, هذه الكثافة البشرية مرتبطة باستثمار مئات المليارات كاستثمار صناعي و عقاري و زراعي علاوة علي هذا الكم الكبير من أصحاب العقول و المفكرين و القوة المنتجة،هذا التجمع خلق العديد من المشاكل الحالية والمستقبلية المتفاقمة.

يقتحم من يمر بشوارع القاهرة الكبرى إلى أكتوبر رحلة من العذاب المتكرر نتيجة للزحام والتلوث، فعدد السيارات التي تمر في القاهرة الكبرى يوميا هو٢.٥ مليون سيارة، وفي تقرير آخر لمجلس الشوري المصري جاء مايلي: أن هناك ١,٤ مليون سيارة في القاهرة، وأن عدد السيارات التي تدخل القاهرة من ١٦ منفذا يصل إلي ١,٢ مليون سيارة يوميا. (وهذا يشير إلي أن مجمل عدد السيارات بالقاهرة الكبري نحو ٢.٦ مليون سيارة يوميا. وأن عدد السيارات في القاهرة الكبرى يمثل ٤٨% من عدد المركبات علي مستوي الجمهورية وأنه من المنتظر أن يصل عدد رحلات النقل داخل القاهرة الكبرى في عام ٢٠٢٢ إلي ٢٥ مليون رحلة راكب يوميا. [١]

عدم السيولة المرورية: وتبرز المشكلة الأكبر في بطء الحركة فقد أشارت بعض الدراسات التي أجرتها مكاتب الخبرة المصرية والأجنبية إلي أن متوسط سرعة المركبة في القاهرة الكبرى ٦.١١ كيلو متر في الساعة، وسوف يصل إلي كيلو متر

---

[١] - حامد محمد حامد، الأهرام الرقمي، ٢٠١٠/٤/١٧، تحت عنوان : كارثة: ١٦ مليار جنيه خسائر أزمة المرور نقلا عن الأهرام المسائي.

واحد فقط في عام ٢٠٢٢ علي الطرق الرئيسية داخل القاهرة الكبرى إذا بقيت الأوضاع علي ما هي عليه [(١)] وهذا يجعل عملية التعامل مع الكوارث مثل الحرائق وتتبع الجرائم أو نقل المرضي شيء في منتهي الصعوبة.

يتنقل جزءاً كبيراً منها إلي مدينة ٦أكتوبر عن طريق المحور، والطريق الدائري،وطريق الواحات، في حين أن الشوارع بالقاهرة لا تتحمل أكثر من نصف مليون سيارة.

تكمن المشكلة في عدم سيولة انتقال البضائع و العمالة وهذا بدوره سوف يعطل القوة العاملة والإنتاج علاوة علي ملايين الأطنان من الكربون المنبعث نتيجة لاحتراق الوقود الذي يصحب تصاعده زيادة نسبة التلوث البيئي وهذا بدوره يعني زيادة انتشار الأمراض،و علي رأسها الأمراض الصدرية،دون أن تكترث وزارة المجتمعات العمرانية بهذا الكم الهائل من الزحام الذي يظهر فشلها في التخطيط نتيجة عدم اعتماد مسافات كافية بين المدن الجديدة والقديمة.

واليوم كادت أكتوبر أن تلتصق بالقاهرة الكبرى نتيجة ترهل اللاستثماري العقاري، كي يواكب الزيادة السكانية، وهذا خطر علي الأمن العام، وخاصة في عمليات تتبع وزارة الداخلية للجريمة، فهذا الأمر سيصبح في منتهي الصعوبة لاحقا أذا استمر هذا النمو العمراني، وقد يصبح الكمين الأمنى مربكًا للمرور، مما يخلق نوعاً من عدم الرضا نتيجة للتكدس، وستكون المفاضلة بين تتبع مرتكبي الجرائم أو المحافظة على سيولة المرور خياراً في منتهى الألم.

وتأمين احتياجات هذا الكم الهائل من مستلزمات المعيشة سيكون فوق قدرة المرافق والطرق، وخاصة الماء، وخدمات الصرف الصحي، هل كان ذلك غائباً عن متخذي القرار التخطيطي هذا الوضع المتوقع ؟.

[(١)] - حامد محمد حامد، الأهرام الرقمي، مرجع سابق

الخطر الأمني: المشكلة الأكبر أن السلام الذي تنعم به البلاد الآن ربما لا قدر الله ينتهي في ظل دوران عجلة العلاقات الدولية بين الشد و الجزر و التوتر فلم يذكر التاريخ أن بلداً ما عاش في مأمن عن الحرب، الآن القيادات السياسية تحاول صنع ذلك و لكن ربما يفرض علي أي دولة ومنها مصر خطر التعرض لنزاع عسكري مع أي دولة كبري أو صغري، فالحروب الماضية كانت ذات فاتورة عالية واقتصرت الخسائر فيها علي القتلى والجرحى و أصحاب العاهات في ميادين القتال، وكان الاقتصاد يتدخل لصرف المعاشات و التعويضات والعلاج أما اليوم في ظل الحروب الحديثة واستخدام تقنية عسكرية متقدمة و آلة الحرب المدمرة سوف تكون الخسائر فيها أعلى بمئات المراحل.

برز الفترة الماضية غياب التخطيط الاستراتيجي عن أذهان بعض مصممي المدن الجديدة، أو عدم الأخذ بها اذا كان موجودًا، وكان ينبغي وضع كل الاحتمالات في الحسبان ماذا يحدث لو تعرضت القاهرة الكبرى للقصف سوف يكون الأمر كارثياً، ولك أن تتصور أن رأساً نووية أو كيماوية سوف تسقط علي القاهرة الكبرى كم سيبقي من ٢٠ مليون نسمة و كم سيعيش مشوهاً إن نسبة النجاة في ظل الحروب الحديثة حتى داخل المجتمع المدني سوف تتضاءل من اليوم فصاعداً، وأن أخر الحروب القذرة في المنطقة العربية بالعراق صورة مصغرة لما يمكن حدوثه

نموذج العراق كمثال: فعندما تعرض العراق للغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ استخدام الحلفاء في غزو العراق نحو ١٤٢ ألف طن من المتفجرات وتعادل هذه الكمية حجم الدمار الناجم عن إلقاء سبع قنابل ذرية مشابهة لتلك التي أسقطت على مدينتي "هيروشيما وناغازاكي" أبان الحرب العالمية الثانية، كما أطلقت الدبابات خمسة آلاف إلى ستة آلاف قنبلة بينما أطلقت الطائرات عشرة آلاف قنبلة، كما استخدم الحلفاء قنابل النابالم وكذلك القنابل العنقودية وقنابل الوقود الحارقة، أيضاً استخدموا اليورانيوم المنضب في الحرب وهي المرة الأولى التي يستخدم فيها هذا السلاح في الحروب الحديثة ويشكل علامة سيئة في تاريخ الإنسانية، ووفق

ذلك التصور فأن أكثر من ٣٠٠طن من اليورانيوم المنضب ما يزال يدور في المنطقة وهو يشكل عامل تلوث قاتل يهدد صحة البيئة والإنسان من خلال الإشعاع والنسبة الكيماوية العالية المنبعثة منه، الكثير من تلك الأسلحة استخدم ضد المدنيين وكذلك لضرب الملاجئ والمباني المدنية البعيدة جداً عن ميدان المعركة وليس ضد الجيش العراقي فقط، لم يتوقف نهائياً التهديد للمدنيين بوقف إطلاق النار حيث ما زالت الولايات المتحدة تهدد الشعب العراقي من خلال إطلاق الصواريخ والرؤوس الحربية دون تبرير معقول.[١]

وبعض التقارير الأخرى تشير أن القذائف المخصبة باليورانيوم بلغت ١٧٥٠ طن، و هو ما أدي إلي انبعاث غبار اليورانيوم المشع بنسبة تفوق عدد ٢٥٠ ألف قنبلة مثل التي ألقيت علي ناجازاكي في الحرب العالمية الثانية والسؤال هل القاهرة تحتمل مثل هذا الأسلحة في حال نشوب صراع مسلح ؟

فادحة الخسائر بسبب التكدس : أن تعرض القاهرة لخطر عدوان عسكري لا قدر الله أمر محتمل ولو حدث سوف يخلف خسائر لا تطاق، ولذا يجب تصحيح هذا الخطأ، لأن وضع ربع القوة البشرية بما فيها من النخبة المصرية في شتى المجالات العلمية والفنية والمهنية والاقتصادية في هذا المحيط الضيق الذي لا يذكر بالنسبة لجغرافيا المساحة الشاسعة داخل حدود الدولة المصرية ويعد أسوء العشوائيات التي تمت.

تتصف الحروب الحديثة التي تساندها القوي الغاشمة في ظل الغطرسة بعدم وجود أي اعتبار للحياة المدنية فعلي الرغم من القوانين و المعاهدات الدولية التي تحرم قصف المدنيين والمستشفيات و المنشآت الاقتصادية تجد أن أول ما تبدأ به الدول المعتدية هو تلك المحرمات و لا أحد يستطيع إيقاف عجلة الدمار و الخراب.

---

[١] - دراسة د .شاكر الحاج مخلف/رئيس تحرير جريدة المدار الأدبي، " الفصل الأخير في مواجهة الاحتلال "، ٢٠٠٥ .

عدم وجود ملاجئ عسكرية لحماية المدنيين: ومن الملاحظ عدم وجود ملاجئ لحماية المدنيين عند حدوث أي عدوان عسكري علي مصر لا قدر الله، سواء كانت تلك الملاجئ تقليدية أو متطورة ضد أسلحة الدمار الشامل. وخلو المدن الجديد ة من هذه المرافق الهامة، علاوة علي عدم وجود مخططات مستقبلية تراعي تلك الاحتياجات الأمنية، يحتاج إلي مراجعة.

بعض أخطاء تشيد المدن الجديدة: شهدت عملية النشاط العقاري في المدن الجديدة أخطاء جمة في تخطيط المدن و كأمثلة برز منها ما يلي:-

- - **عدم وضع التطورات المستقبلية في الحسبان:** علي سبيل المثال في مدينة ٦ أكتوبر هناك الكثير من الطرق الرئيسية غير مؤهلة لاستيعاب الكثافة المرورية و منها طريق الحي السادس من جهة محطة الكهرباء التي تغذي المدينة فالمسافة بين طريق الواحات حتى طريق المؤدي للمدينة والمصانع تعد عشوائية بكل المقاييس ، فعرض هذا الطريق ضيق للغاية ولا يناسب حركة المركبات عليه ولا يوجد فرصة حقيقية لعمل أي توسعات علي الرغم من أنه يخدم منطقة حيوية من الحي الأول إلى السادس و المصانع.

- - **عشوائية إقامة المرافق العامة و نقاط الخدمات الحكومية:** لم يراع المخطط أن تكون هذه المرافق علي محاور المواصلات الأساسية والشوارع الرئيسية كذلك أساليب مد الخدمات و المرافق تتم بنفس الفكر القديم في مد خطوط الكهرباء أو التليفون أو المياه أو الغاز وعملية الحفر تتم وفقاً لمنهج عشوائي مما يعد إهداراً للوقت و الجهد والمال ولا يوجد تنسيق بين الجهات التي تقوم بإنشاء هذه الخدمات. كل جهة خدمية كانت تعمل بصورة منفصلة، تقوم بالتكسير ثم الرصف ثم تأتي الأخرى لتكرار نفس العمل، هناك مسلسل مستمر لإهدار المال دون مبرر مع أنه كان من الممكن في إطار التخطيط القومي تلافي تلك الأخطاء وإقامة شريط للخدمات علي جانب الطرق وعمل وصلات أرضية أسفل الطرق

المرصوفة لمرور الكابلات، ومواسير المياه، إلا أن القصور في التخطيط كان قاسماً مشتركاً في أسلوب العمل.

كذلك تحديد المواقف العامة للسيارات وتحديد خطوط السير للمركبات كانت تفرض كعرف نتيجة لسلوك عشوائي وهذا يجعل الكثافة المرورية تتكدس على طرق غير مؤهلة، ومن المهم مراعاة ذلك في أي مخططات إنشائية قادمة، ويجب أن تأتى عملية إدارة الاستثمار العقاري من قبل الدولة عن طريق التحكم في المعروض من الأرض بما يلبي الحاجة الفعلية ويقضي علي عمليات التصقيع وتوفير المساحات اللازمة لنمو العمران لمقابلة الطلب المتزايد للقضاء علي المضاربة التي تنعكس علي سعر الوحدات السكنية، وهذا هو المتوقع القيام به من قبل الحكومات الحالية.

- **بروز الطاقة العاطلة:** يرى الاقتصاديون أن أهم المظاهر السلبية هي بروز الطاقات المعطلة في مجالات الإسكان، ورأس المال العقاري نتيجة لعدم إشغال الوحدات السكنية لفترات طويلة أو ارتفاع الأسعار للإسكان الفاخر والسياحي مما جعل العديد من هذه المشروعات شاغرة وأكبر من حاجات السوق الفعلية كذلك كانت الطاقات المحروقة بالنسبة للإنسان والمتمثلة في الوقت الضائع في التنقل من المدن الجديدة للعمل داخل المدن القديمة نقطة سلبية، في حين أن التخطيط كان يجب أن ينصب علي اقتران السكن بفرص العمل وهذا حول العديد من مركبات النقل إلي طاقات محروقة، نتيجة لزيادة معدلات تحركها من وإلى هذه المدن و خاصة مدينة ٦ أكتوبر، إضافة إلي العشوائيات في مجال الإسكان العام و الخاص وعدم التوازن بين التكامل الصناعي والسكنى والخدمي أضف إلي ذلك القصور في التمويل و التنفيذ و الإدارة في العديد من المجالات الإنمائية مما شكل عائقا للنمو العمراني الأمثل.

- **الفساد في تنفيذ البنية الأساسية والتخطيط:** نفذت مشروعات عديدة في ظل استراتيجيات ضعيفة للغاية، وذلك أثر بالسلب علي مراحل التنفيذ في

مجالات البنية الأساسية التي تعاني من أخطاء جسيمة في التنفيذ، وخاصة في مجالات الصرف الصحي، وشبكات المياه والطرق وكان تنفيذ هذه المشروعات يعتمد عل المركزية، دون تنسيق مسبق في تنفيذ الأولويات، مع عدم تفهم قطاع عريض من العاملين بالأجهزة للوظائف التنموية فكانت النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية سيئة للغاية، وبالتالي وصل مخطط القاهرة لعام ٢٠١٧ إلي حدود العاشر من رمضان و كادت مدينة أكتوبر أن تلتصق بالجيزة وأصبحتا أكبر مدينتين في المدن الجديدة تصنفان علي أنهما من ضواحي القاهرة الكبرى التي وصل سكانها عام ٢٠١٠ م إلي ٢٠ مليون نسمة، في حين أن التنمية الحقيقة تتطلب فهما شموليا لطبيعة المجتمعات الجديدة بحيث تكون آليات العمل محفزة، ومشجعة علي النمو اعتمادا علي التكنولوجيا والتخطيط العملي.

- - **الغش في التشطيبات:** وهذا الأمر في منهي السوء، فقد كانت بعض النماذج المعدة عشوائية، وفي حالات كثيرة لم تراعي ضغط النفقات، وكان بها إسراف، وبعضها لايطابق المواصفات، كما أن تشطيب العمارات من الخارج والداخل لم يكن مناسبًا في بعض الحالات، ولكنها قد تكون غير مؤثرة بالقدر الكبير، أما التشطيبات الداخلية للوحدات السكنية، في أعمال المحارة، والنقاشة، والبلاط والكهرباء، وأعمال السباكة، كانت سيئة، وربما كلفت عمليات الإحلال والتجديد الاقتصاد القومي مليارات من الجنيهات، وأرهقت المستفدين أو المشترين للوحدات السكنية فكانت نفقات مهدرة.

بعض الحلول المقترحة لعلاج اخطاء التخطيط:

- **تفريغ القاهر الكبري:** يجب دراسة تفريغ القاهر الكبري من السكان، وأن تتغير السياسة العمرانية المتبعة حالياً، فمشكلة ارتفاع الكثافة السكنية تتضح أكثر فى حالات الكوارث والحرئق، لأن القيام بعمليات الإنقاذ يكون صعبًا، لا توجد إمكانية حتى للهروب الجماعي فى أوقات الخطورة وسوف يكون التدافع البشرى سبباً في إزهاق الأرواح.

- **تخطيط النمو العمراني:** ينبغى وقف هذا التلاصق في النمو العمراني، وأن تبقى هناك مساحات مفتوحة بين المدن القديمة والجديدة، تستغل كحدائق، أو مزارع حديثة، لأنه من غير المقبول أن تقف الدولة مكتوفة الأيدي أمام هذه المشكلة.

- **يجب أن تكون التوسعات بمدينة أكتوبر بعد زمام الحزام الأخضر:** فمن المهم أن يكون محور الانطلاق نحو التوسعات الجديدة في جهة الغرب، أو المحيط الصحراوي مع إلزام ملاك هذا الحزام بزراعة الأرض بالطرق الحديثة، وعدم تغير طبيعتها الزراعية، وفقًا للعقود المبرمة أثناء التخصيص، بحيث لا يتم تجاوز المساحات المخصصة للبناء، لأن معظم ملاكها يراهنون علي تحويلها إلي أراضٍ للاستثمار العقاري.

- **وقف البناء في القاهرة الكبرى وتعويض المواطنين:** يجب علي وزارة الإسكان دراسة عمليات وقف البناء داخل القاهرة الكبرى القديمة، وأن تسعي لإصدار تشريع يقضي فى حالات الإحلال والتجديد للبيوت التي ينتهي عمرها الافتراضي بتحويل المناطة المزدحمة إلي حدائق عامة أو أرض فضاء تضم إلي أملاك الدولة علي أن يعوض أصحابها بمساحات مماثلة أو مضاعفة في المدن الجديدة، وذلك علي خطة طويلة الأجل.

- **إعادة النظر في تخطيط المدن الجديدة:** علي أن تلتزم المخططات العمرانية بوجود مساحات فضاء تفصل بين الأحياء، تخصص للزراعات الحديثة، وبما لا يقل عن كيلوا متر مربع بين كل حي وآخر، أو حسب ما تقرر اللجان المختصة، وألا يسمح بتلاصق الأحياء فى امتداد مدينة أكتوبر أو في باقي المدن الجديدة، مع دراسة التوسع في عمليات البناء الرأسي لصالح التوسع الأفقي في بعض الحالات وخاصة حول القاهرة الكبري بحيث لا ترتفع الطوابق أكثر من دورين لتقليل الكثافة السكانية والسماح بنشر السكان علي مساحات أكبر، وأيضا تخفيض تكاليف البناء والحد من التلوث.

- **وضع الاعتبارات المستقبلية في الحسبان:** يجب أن تتم مراعاة التخطيط لمستقبل مصر العمراني أمنياً وعسكرياً ومناخيا، من كل الاتجاهات فالحلول السريعة غير المدروسة تزيد من حجم المشكلة.
- **بناء مرافق للحماية من العمليات العسكرية:** وذلك لحماية السكان أثناء الصراعات العسكرية المحتملة.

ثانيا: - المشروع القومي للإسكان: انطلق المشروع القومي للإسكان في ١/١٠/ ٢٠٠٥ م لكي يتم تنفيذ ٥٠٠ ألف وحدة سكنية بنهاية ٢٠١١/٩/٣٠) م ومنحت الأراضي للشركات بسعر ٧٠ جنيهاً للمتر و ذلك بهدف توفير مساكن لمحدودي الدخل بمساحة ٦٣متراً، مع العلم أن القيمة الحقيقية للأراضي هي ٢٥٠ إلي ٣٥٠ جنيهاً للمتر حسب موقع الأراضي علاوة علي تكلفة البنية.

ويعد المشروع القومي للإسكان أحد أضخم مشروعات الإسكان الاجتماعي بالمنطقة، والدولة عندما وضعت هذا البرنامج كانت التقديرات الأولية تشير إلي أن التكلفة نحو٧ مليارات جنيه، لكنها ارتفعت إلى ٢١ مليار جنيهاً ثم قفزت إلي ٣٣ مليار جنيهاً، تحملتها الدولة ممثلة فى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ولكن تدهور الوضع الاقتصادي والتضخم في الوقت الحالي يقتضي إعادة النظر في بزيادة المبالغ المخصصة للأنشطة العمران الاجتماعي .

وكان الإعلان الأول للحجز في ٢٠٠٥/١٢/٩ليتم الحجز فى ٢٠٠٥/١٢/١١حتى ٢٠٠٥/١٢/٢٥ وقد تقدم للحجز في تلك الفترة ٤٠٦٥ مواطن، وجاء الإعلان الثاني فى ٢٠٠٦/٣/٢٣ حتى ٢٠٠٦/٨/٣ وتقدم للحجز ٣٢٠٦٦ مواطن منهم ١٧٦٧٧ بالمدن الجديدة والباقي بالمحافظات و جاء الإعلان الثالث فى ٢٠٠٦/٨/١٦ حتى ٢٠٠٦/١١/١٦وتقدم فيه ٤٢٧٨٠ مواطن منهم ١٥٤٧٨ في ١٥ مدينة جديدة والباقي في المحافظات، وكان الإعلان الرابع من ٢٠٠٧/٢/١ حتى ٢٠٠٧/٥/٣ وتقدم ٤٥٧٠١ مواطن منهم ٧٢١٤ في المدن

الجديدة وجاء الإعلان الخامس فى ٢٠٠٨/٢/١٤ حتى ٣٢٠٠٨/١٣ وتقدم ٤٦٨٥٠ مواطن منهم ٢٧٨٣٨ بالمدن الجديدة وكان نصيب المدن الجديدة من الحاجزين ٧٢٢٧٢ في ١٧ مدينة جديدة و١٣٥٦١٠ فى المحافظات بإجمالي ٢٠٧٨٨٢ حاجزاً على مستوي الجمهورية.[1]

تعثر المشروع في البداية نتيجة عزوف المواطنين عن الحجز لأن القسط الذي حدد كان ١٦٠ جنيهاً شهرياً يزيد بنسبة ٧.٥% سنوياً ويصل القسط الأخير إلي ٦٠٠ جنيهاً بمقدم خمسة ألاف جنيه للحجز مع دفعة استلام حددت ٢٨٠٠ جنيه، وكان هذه المبالغ وقتها أكبر من قدرة الشباب المالية علي الرغم من أن الحكومة كانت قد قدرت دعماً لكل وحدة سكنية بمبلغ ١٥ ألفاً مع منح قرض تمويل عقاري للمبالغ التي تزيد عن ٥٠ ألف جنيه علي أن يسدد القرض من ٢٠ إلي ٣٠ سنة.

وكانت ذروة الإقبال علي مشروع بعد أن شهدت الأسواق المصرية ارتفاع مفاجئ نتيجة ارتفاع أسعار مواد البناء و علي رأسها الحديد إلي أرقام غير مسبوقة مما ترتب عليه ارتفاع أسعار العقارات.

من عيوب هذا المشروع تعرض المشروع لتغير بعض بنود التعاقد: رغم أن الأهداف كانت نبيلة، ألا أن بعض الشروط كان في غير صالح الكثير من المستفدين، ففي عام ٢٠٠٩ تم إضافة شرط حتمية وجود ضامن يعمل بالحكومة لا يقل راتبه عن ٧٠٠ جنيه ولا يزيد عمره عن ٤٠ سنة، ويتم خصم الأقساط من راتبه مباشرة علي أن يقوم الشاب بتشطيب الشقة والإقامة فيها خلال ثلاثة شهور.

أطاح هذا الشرط بالهدف الأساسي للمشروع حيث أن نسبة من الحاجزين وقفوا عاجزين عن إيجاد الضامن الذي رفض أن يضع نفسه في مأزق الالتزام بالسداد طوال العمر، فلجأ بعض الشباب المستهدفين إلي بيع هذه الشقق إلي هؤلاء الموظفون الضامنون بعقود ابتدائية نظير استرداد ما دفعوه علاوة علي تربح مبلغ يتراوح بين ١٥

[1] -نشرة وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، ٢٠٠٩ ، مرجع سابق

إلي ٢٠ ألف جنيه، وذلك لأن الوحدات السكنية التي خصصت لهم كانت معرضة للسحب حسب الشرط الجديد. وجرّاء ذلك الشرط اتجه جزء من الوحدات السكنية إلي الفئات غير المستهدفة، و ظل محدودو الدخل خارج دائرة الإنتفاع.

ازدواجية المعايير: طبقت عملية التسليم بمعيارين الأول انطبق علي الدفعة التي تسلمت الوحدات السكنية في المرحلة الأولي انطلاقا من مدينة ٦ أكتوبر في ٢٠٠٨/٦/١١ لعدد ١٤ ألفاً موطنناً دون شرط الضامن، وبعدها ظهر حتمية وجوب شرط الضامن فلم تكن هناك حاجة إلي ذلك، وكان من الممكن للبنك أن يقوم بإجراءات سحب الوحدات من السكان الذين يتأخرون عن السداد ثم إعادة طرحها للبيع مرة أخري، لأن حقوق البنك محفوظة بضمان وجود الأصل نفسه، وفي جميع الأحوال سوف يحصل البنك علي حقه مضافاً إليه الفوائد ولكن إضافة هذا الشرط كان له بالغ الأثر السيئ علي التوزيع المنطقي للوحدات السكنية التي تحول جزءًا منها للفئات غير المستهدفة.

عشوائية القرار: ويجدر بنا أن نتوجه بهذا السؤال، ماذا سوف يفعل البنك إذا تعثر الضامن عن السداد ؟ وهذا وارد وسيحدث لان شريحة من المشترين للشقق كان راتبهم ٧٠٠ جنيهاً فأكثر في هذا الوقت، و لكن الأعباء الاجتماعية أكبر من هذا المبلغ فهذا الشرط لن يكون له أثر فعال في حالة التعثر، وسوف تكن هناك فترات تأخير تصل إلي أكثر من عام وسوف يمنح البنك المتعثرين مهلة للسداد، و بالتالي كان من باب أولي أن تتم تلك الإجراءات مع المستهدف الأصلي. علاوة علي أن عمليات التأخير عن السداد، قد يكون جزء من التوظيف الإجباري لأموال البنك متمثلة في الفوائد بسعر السوق علاوة علي أن المصاريف القضائية و مصاريف البريد هى تعويض للبنك عن أى نفقات ، كما أن نسبة المتوقع عدم قدرتهم علي السداد من المتوقع أن تكون ضئيلة.

استأثرت مدينة ٦ أكتوبر بعدد من الوحدات السكنية الخاصة لهذا المشروع منها

المساكن التي خصصت لمحافظة الجيزة و هي ٢٤١٤٠ وحدوة سكنية علي مساحة ٥٦.٥ فدان بخلاف المشروعات الأخرى و هي عشرات الآلاف.

مشاركة القطاع الخاص في المشروع: يأتي المحور الثاني وهو إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في هذا المشروع فقد كانت البداية لعدد ١٤شركة ثم ارتفعت إلى ٣٦ شركة ، وتم سحب الأراضي منها لعدم الجدية ، ثم تأهيل ١٣٦ شركة آخري للقيام بتنفيذ المشروع في مصر من خلال مشاركة القطاع الخاص بهدف توفير ١٢٥ ألف وحدة سكنية للشباب، ومنحت الشركات تسهيلات كبيرة في أسعار الأراضي والإجراءات و لكن هل قام القطاع الخاص بالدور الإنمائي المنوط به في ظل تحقيق ربحية عادلة ؟ ربما كانت هناك عدة أخطاء أخرجت هذا المشروع جزئيا عن استهداف محدودي الدخل بالشكل الأمثل

نموذج شركة أورسكوم : وهي شركة مصرية كانت من ضمن الشركات الخاصة العاملة بالمشروع، وقد حصلت علي ٤٠ فداناً خلف مدينة الإنتاج الإعلامي علي أن تقوم ببناء نصفها إلي محدودي الدخل وقد سعرت الوحدة بمبلغ ٧٨ ألف للدور الأرضي و٦٨ ألف للدور الثاني تتحمل الدولة منها ١٥ ألف جنيه تصرف كدعم للوحدة السكنية وأنجزت الشركة البناء طبقاً لنظام الحوائط الحاملة.

نشرت أحدي الجرائد المصرية تحقيقا صحفياً مبالغًا فيه، وجاء في هذا التحقيق أن تكلفة بناء الوحدة يبلغ ٨٥٠٠ جنيه، ومن الواضح ان هذا الرقم غير صحيح ولا يمثل التكلفة الحقيقة، وحسب بعض المتخصصون أن التكلفة الفعلية للوحدة لن تقل عن ٤٥ إلف جنيه بأي حال من الأحوال، طبقاً لأسعار عام ٢٠٠٨، الذي تزامن معه الانتهاء من بناء أول مرحلة وهو مبلغ مناسب في البناء بنظام الحوائط الحاملة التي يمكن أن تكون مطابقة للمواصفات. معني ذلك أن المشروع قدم المنتج النهائي بسعر فوق التكلفة الحقيقية وبنسبة ربحية تصل إلي ٣٤ % ، وهي نسبة قد تكون مرتفعة، ولكنها مناسبة.

أسعار الوحدات السكنية بالمشروع القومي: تم عرض الوحدات السكنية مساحة ٦٥ مترا لمحدودي الدخل بأسعار تبدأ من ١٠٧ ألآلاف و ١٢٠ ألفاً و١٥٥ ألفاً حسب الموقع في حين أن التكلفة الفعلية لا تتجاوز علي أعلي تقدير من ٦٥ إلى ٧٠ ألف جنيهاً وفقاً لأسعار عام ٢٠١٠م، وهي أسعار كانت باهظة في وقت إتمام المشروع، وليست في متناول محدودي الدخل.

نموذج شركة مصر إيطاليا للاستثمار العقاري: هي من ضمن الشركات العاملة ضمن المشروع القومي للإسكان، وهي شركة مصر إيطاليا للاستثمار العقاري حيث حصلت الشركة علي أرض المشروع في ٢٠٠٧/٧/١ بعقد ابتدائي من وزارة الإسكان وبدراسة حالة عملية لأحد الحاجزين بالشركة من خلال عقد بيع ابتدائي لوحدة سكنية بعد تحرير طلب الحجز رقم ٦٤٦ بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣١ وتحصيل دفعة مقدمة بمبلغ ٢٣٢٥٠ جنيه لشقة مساحتها ٦٣ متر ٢ بالدور الخامس حدد ثمنها بملغ ١٥٥٠٠٠ ألف جنيه،هل يستطيع الشباب المستهدفين دفع هذا المبالغ؟ و خاصة أن متوسط المرتبات يقع ما بين رقم ٥٠٠ إلي ١٥٠٠ جنيه حسب نوع العمل، مما يعني عدم حصول بعض المستهدفين علي أي وحدات سكنية.

جاء في البند الثالث للعقد أن الدفع سوف يكون علي أقساط ربع سنوية بمبلغ ٧٢٦٠ جنيه لعدد ١٦ قسطاً، وفي الحالة محل النظر وجد عدة شروط تحول عملية التعاقد إلي عقود إذعان فهناك فقرة في نفس البند تنص علي إنه حالة تراجع العميل عن الشراء يتم خصم مبلغ ٢٠٪ من ثمن الشقة كمصاريف إدارية مع تعويض اتفاقي غير خاضع لرقابة القضاء يقضي برد باقي المبالغ التي دفعها المشتري علي أقساط بنفس الطريقة التي قام بها الحاجز بالدفع أي علي دفعات.

نص البند رقم ٥ أنه في حالة الفسخ يقر الحاجز بخصم ٣٪ مقابل انتفاع شهري وهو ما يعني أن العميل بعد دفع الأقساط الستة عشر سوف يخصم منه عن كل شهر

مبلغ ٤٦٥ جنيهاً، وبفرض دفع كامل الأقساط سوف يكون إجمالي الخصم كمقابل انتفاع هو مبلغ ٢٢٣٢٠ جنيه.

مع دفع مصاريف إعادة التشطيب التي يمكن أن تقدر بمبلغ ١٥٥٠٠ جنيه كحد أدني، أضف إلي ذلك مبلغ ٣١٠٠٠ جنيه وهي نسبة ٢٠% محددة كمصاريف إدارية منصوص عليها، وبالتالي سوف تبلغ إجمالي المبالغ المخصومة عند التراجع عن الشراء هي ٦٨٨٢٠ جنيه و هو ما يقترب من نصف ثمن الوحدة المعلن و أعلي من تكلفة البناء نفسها.

حدد موعد استلام الوحدة محل العرض في ٢٠١١/٧/١ مقترنا بشرط أنه لكي يتم الوفاء بهذا الموعد يجب علي الحاجز أن يذهب للمشروع قبل هذا التاريخ بعام ليدفع مقابل التشطيب، حيث نصت الفقرة رقم ٤ من البند العاشر علي أنه لن يسمح نهائياً بتنفيذ أعمال التشطيب داخل الشقة إلا عن طريق الشركة، وهو ما يمكن أن تقدره الشركة علي أقل فرض بمبلغ ١٥٥٠٠ جنيه، كما ألزمت الشركة المشتري بدفع مبلغ إضافي من قيمة الوحدة حدد ١٠ % كمقابل صيانة، مما يعني أن التكلفة سوف ترتفع مرة أخري بمبلغ ١٥٥٠٠ جنيه، وسوف يصل المبلغ الكلي عند الاستلام إلي ١٨٦٠٠٠ ألف جنيه لشقة مساحتها ٦٣ متر.

يعني هذا أن متوسط السعر التقديري للمتر هو ٢٩٥٢ جنيهاً، و لو تم مقارنة هذا السعر مع سعر الوحدات السكنية التي مساحتها ٦٣ متر والتي قدمتها جمعية الصناعات الصغيرة في مدينة ٦ أكتوبر بمبلغ ١٢٧٠ جنيهاً للمتر المربع وهذا يعني أن نسبة الربحية التي تحققها هذه الشركة فوق العادلة والربحية الإجمالية للوحدة تصل إلي ٢٨٦% علي اعتبار أن التكلفة الفعلية هي ٦٥ ألف جنيه، وهو ما تم في حالة عملية بإسكان جمعية الصناعات الصغيرة حيث قدمت وحدات سكنية للجمهور بمبلغ ٨٠ ألف جنيه بعد أن أضافت الشركات المنفذة نسب الربحية والتي قدرت بمبلغ ١٠ الآلاف جنيه للوحدة ومبلغ أربعة الآلاف جنيه رسوم إدارية وفقاً لأسعار عام ٢٠١٠م.

يوجد شرط آخر في بند رقم ١٧ ينص علي أنه في حالة حدوث أي زيادة طارئة بعد التعاقد بسب فرض أي نوع من أنواع الضرائب التي تفرضها الدولة يتم الرجوع بها علي المشتري، أذن هناك احتمال بزيادة سعر الشقة عن مبلغ ١٨٦٠٠٠ جنيه ومن هنا يتضح أن بعض الشركات أضرت بالمشروع القومي.

هذا العلم أن هناك أرض قد منحت للإسكان الحر بسعر يختلف عن الأراضي المخصصة للمشروع القومي فهناك شركات حصلت علي مساحات منها ٥٠ % بأسعار الإسكان القومي، و٥٠% أخري بالسعر الحر، ومن ثم يجب ان تكون الزيادة بنفس النسبة.

- **نموذج جمعية مستثمري أكتوبر :** نجد علي الصعيد المقابل أن جمعية مستثمري أكتوبر طرحت مساحة ١٥٠ فدان كانت مخصصة لأعضائها كنوع من الاستثمار العقاري ضمن المشروع القومي، وفي عام ٢٠١٠ تشكلت لجنة لفحص الموافقات التي تم علي أساسها منح الأراضي وكانت النتيجة التي أعلنت علي هامش اجتماع الجمعية العمومية في ٢٠١٠/١٢/١٢ هي أن عدد الشركات المستوفاة والمستحقة طبقاً للشروط هي ٥٤ شركة.

- **مخالفات المشروع:** قدر عدد الشركات التي تسلمت الأراضي دون أن تكون الشروط منطبقة عليها من حيث شروط عدد العمال الصناعيين أو سابقة الأعمال للعقاريين هي ٣٨ شركة بينما كان من ضمن الذين تسلموا أراضي دون أن يكونوا أعضاء بالجمعية وقت الاستلام هم ١٧ شركة في حين يوجد ٨٤ شركة قيد الانتظار لحين توفر أراضي علاوة علي عدد ٦٨ شركة مستوفاة و لم تقم باستكمال مقدم الحجز.

يتضح للعيان أن المشروع الطموح الذي أسند جزء منه للقطاع الخاص، ولم ينفذ بالتوازن المنشود وهو ما يستدعي إعادة النظر من جديد في سياسات البناء الحالية مع دراسة العودة إلي البناء تحت مظلة وزارة الإسكان أو الجمعيات الأهلية الجادة، وخاصة

في مشروعات محدودي الدخل، بشرط ألا تتحمل الدولة أعباء جديدة، وتقدم الوحدات السكنية بأسعار التكلفة، وقد يكون من المناسب أن يختص القطاع الخاص بمهام الإسكان الفاخر وفوق المتوسط.

أفضل النماذج هو إسكان جمعية الصناعات الصغيرة: تعد تجربة جمعية الصناعات الصغيرة في إطار المشروع القومي للإسكان من التجارب الفريدة التي تستحق الثناء والتقدير حيث استطاعت هذه الجمعية أن تقدم وحدة سكنية بسعر ٨٠ ألف جنيه كسعر نهائي للوحدة السكنية والسعر متضمن نسبة ٥% رسوم إدارية للإنفاق علي المشروع والاستشاريين مع دمج أي فائض يحقق كإيراد للجمعية التي يصل أعضائها إلي ١٢٠٠ عضو مطروح أمامهم ٦٩٦ وحدة سكنية بسعر يقترب من التكلفة هذه التجربة في البناء تستحق الدراسة بهدف التوسع في مثل هذه الأنشطة التي تحقق الهدف الاستراتيجي للدولة وفقاً للتكلفة و فتح الباب أمام الجمعيات الأهلية الجادة للاشتراك في المشاريع الإسكانية الموجهة للشباب لحمايتهم من الاستغلال نتيجة اقيام البعض بتحميل الوحدات السكنية بنسب أرباح تقترب من التكلفة الأصلية بعيداً عن كل النسب العادلة للربحية التي يجب ألا لا تتجاوز نسبة ١٥ % بأي حال من الأحوال حسب بعض الأراء ، وهذا هو ما حققته الجمعية، المبلغ المخصص للرسوم الإدارية ٤ ألآلاف جنيه للوحدة وبفرض أن ربحية الشركات القائمة بالتنفيذ عشرة آلاف تكون تكلفة الوحدة الحقيقة شاملة المرافق تدور حول مبلغ ٦٥ ألف جنيه وهو ما يحقق ربحية قدرها ١٥ % تقريبا.[١]

وقد بذل مجلس الإدارة جهداً غير عادياً، فلم تكن الأرض المقام عليها المشروع متاحة للجمعية، البداية كانت بالموافقة علي منحها ١٠ قطع من الأراضي المخصصة لجمعية المستثمرين، ثم تم تخصيص فدان من قبل جهاز المدينة، وعلي هامش اجتماع

---

[١] - بيانات جمعية الصناعات الصغيرة بمدينة ٦أكتوبر

وزير الإسكان بمستثمري أكتوبر بفندق موفمبيك بمدينة الإنتاج الإعلامي تم عرض الموضوع عليه وعلي أثرها منحت الجمعية عشرة أفدنةن وتم وضع التصميمات التي تحقق الاستغلال الأمثل طبقاً لكثافة وصلت إلي ٢٠٠ فرد للفدان بعد الالتزام بتوفير مساحة ١٥ متراً لكل وحدة سكنية جراج أسفل كل عمارة وذلك بهدف تعويض قلة المسطحات وتلك ميزة نسبية أخري ضمن السعر.

نجاح هذه التجربة يستوجب البحث في إمكانية زيادة الكم المسند للجمعيات المماثلة مع بحث كل سبل تخفيض التكاليف عن طريق إعداد نماذج تحدد الاقتصاد الأمثل في التنفيذ عن طريق المهندسين و الاستشاريين بالوزارة.

عدم اقتران السكن بفرص العمل: يبقي سؤال أخر حول الاستعداد الحقيقي للمد الجديدة أو مدينة ٦ أكتوبر لاستقبال مئات الآلاف من الأسر الجديدة ،فعلي سبيل المثال تشير بعض الإحصائيات إلي احتمال وصول عدد السكان في مدينة ٦ أكتوبر إلي ٥.٥ مليون نسمة حتي ٢٠٥٠، هل خططت الدولة ؟ وأعدت فرص عمل سواء عبر الحكومة أو القطاع الخاص أو المهن الحرة داخل المدينة ؟

العبرة في المدن الجديدة ليست أن تكون سكن فحسب، وهذا تم في المراحل الأولي، ولكن مع الوقت أصبحت فرص العمل محدودة.

الحل الأمثل لإسكان محدودي الدخل: أن الحل الذي قدمته جمعية الصناعات الصغيرة في كسر الاحتكار والمضارب بالوحدات السكنية الموجهة لمحدودي الدخل، يعد نموذجًا يحتذي به من خلال:

- **تنشيط الحركة التعاونية:** الحركة التعاونية المصرية ولدت عام ١٩٠٨ علي يد عمر لطفي بالاعتماد علي الجهود الذاتية وشارك فيها زعماء مثل مُحَّمد فريد ومصطفي كامل وجمال عبد الناصر والسادات إلا دور هذه الحركات تقلص مع بداية حكم مبارك وتواجه حربا ضروس من قبل الرأسمالية المحتكرة لأنها تحمي المجتمع من سطوة رأس المال وتوحشه وعلي الرغم من أن قطاع التعاونية يضم نحو

١٨ ألف منظمة تعاونية حجم عضويتها نحو ١٢ مليون أسرة في مجالات عديدة [١] إلا أن دورها مازال لا يلبي الطموح الوطني نتيجة الإهمال الحكومي وعدم تطوير الأداء بالشكل الملائم الذي يتفق مع متطلبات العصر. وعلي الرغم من أن حجم أعمال القطاع التعاوني في مختلف الأنشطة السكنية والزراعية والاستهلاكية والحرفية والثروة المائية قد وصل إلي نحو ٣٠٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٣م [٢] إلا أن النشاط في مشروعات الإسكان مازال ضعيفا أو انحرف جزء منه ليكون تجاريا.

- **اعتماد نماذج العمارة البيئية:** ولكن هناك باب أخر كان غائباً عن المخطط داخل وزارة الإسكان أو مستبعداً ألا وهو اعتماد نظام البناء بالمواد الأولية كمخرج اقتصادي عاجل له ميزة كبيرة تتمثل في التمدد الأفقي للسكان مما يقلل الزحام بالمدن الجديدة من ناحية و يقلل التكاليف الإنشائية. وذلك وفق نماذج المعماري الراحل المهندس حسن فتحي مع إضافة التعديلات عليها بما يناسب المرحلة.، أو بناء مساكن بنظام الطابقين وهذا يوفر في الحديد والأسمنت ويساعد علي تقليل الكثافة علي الأرض وهذا النموذج طبق في مشروع أوراسكوم بأسلوب متسرع كان يحتاج إلي بعض الدراسات.

ثالثًا الاستغلال في مشروع ابني بيتك: يفترض أن التوسع في مشروع أبني بيتك سوف تكون له آثار هامة على النهضة العمرانية لشريحة كبرى من الطبقة المتوسطة ومحدودي الدخل، فقد تقدم للحجز بالمشروع ١٠٥ ألآف، وأن المستحقين حسب بيانات وزارة الإسكان هم ٩٦٥٥٤ مواطناً، سوف يشيدون ٢٨٩٦٦٢ ألفاً من الوحدات السكنية بعد الانتهاء من بناء الثلاثة طوابق المحددة في كل بيت. [٣]

---

[١] مجلة التعاون، مرجع سابق

[٢] - مجلة برج التعاون، ملحق العدد ١٦١ مارس ٢٠١٣

[٣] - نشرة وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، ٢٠٠٩، مرجع سابق

نصيب مدينة أكتوبر بالمشروع: خصص لمدينة ٦ أكتوبر وحدها ٤٢ ألف قطعة أرض، وهي أكبر نسبة حيث تمثل نحو ٤٢% من حجم المشروع، وسوف توفر ١٢٦ ألفاً وحدة سكنية خلال الخمس سنوات القادمة أو عند إتمام البناء أيهما أقرب، وهذا العرض الكبير من الوحدات السكنية يلبي جزءاً من الطلب المتوقع على الإسكان في المستقبل، وسوف يسهم في أعمار مناطق جديدة ، علاوة على تنشيط صناعة مواد البناء وتوفير فرص عمل متنوعة للعاملين في المهن العمرانية.

يتعذر أيضاً إغفال الجانب المشرق من هذا المشروع الكبير، فهو يتيح كماً من الوحدات السكانية سوف تلبي الطلب المتزايد على الوحدات السكنية في الفترات القادمة علاوة على المساهمة في استمرار عملية النمو الاقتصادي على المستوى العام وخاصة إنه جاء مواكباً لأحداث الأزمة العالمية، التي ضربت اقتصاديات العالم منذ سبتمبر٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ م، وما زالت توابعها حتى ٢٠١٠ م لقد استفاد معظم الحاجزين من انخفاض أسعار الحديد إلى أكثر من النصف، مع بداية المشروع كان سعر الطن ٨٠٠٠ جنيه ووصل إلى ٣١٠٠ جنيه و ٣٦٠٠ جنيه حتى نهاية عام ٢٠١٠،وخاصة إن معظم خام الحديد مستورد من الخارج، أضف إلى ذلك أن الطلب على الحديد ومواد البناء ساعد في استمرار الأداء الاقتصادي للصناعات المرتبطة بمواد البناء، وهى ٩٠ صناعة ونشاط مختلف، وأتاح هذا المشروع فرصة للعمالة أنقذتها من الركود في مشروعات البناء الفاخر والسياحي، نتيجة لزيادة المعروض منها عن حاجة السوق.

حجم الدعم المقدم للمشروع: على الرغم من أن ما تمنحه الدولة من دعم للمستفيدين في هذا المشروع وهو = ١٥ ألف جنيه لكل مستفيد × ٩٦٥٥٤ ألف مستفيد على مستوى الجمهورية = مبلغ ١,٤٤٨ مليار جنيهاً تقريباً. وهو مبلغ كبير علاوة على تكلفة البنية الأساسية التي سوف تتجاوز السعر المحدد للمتر وهو ٧٠ جنيه، فحسب تقديرات وزارة الإسكان سترتفع التكلفة ما بين ٢٥٠ إلي ٣٠٠ جنيه للمتر الواحد، مما سيعني أن الدولة سوف تتحمل مبالغ

إضافية لدعم المشروع ، أضف إلى ذلك الإعفاء من سداد ثمن الأراضي لمن يقومون بالانتهاء من بناء الثلاثة.

بعض الملاحظات علي التنفيذ: واكب تنفيذ هذا المشروع بعض الأخطاء في التنفيذ منها ما جاء بسبب القصور في التنسيق، بين المستفيدين أو البنك أو الجهاز في أمور كثيرة، ومنها المواعيد التي تحدد إجراء المعاينة وصرف مبالغ الدعم، وعدم توفر المياه الكافية للبناء، واستغلال الحاجزين من قبل عصابات منظمة من العرب وقد حدث ذلك في عدة أمور متعلقة بالتخطيط:

- **تقيد مساحات البناء:** اشترطت الوزارة بألا تزيد المساحة المخصصة للبناء عن ٥٠% من إجمالي المساحة الكلية البالغة ١٥٠ متر، وكان يجب أن تكون مساحة الوحدة ٩٠ متر، طالما أن المساحة تسمح بذلك لماذا هذا التضييق ؟ كانت هناك فرصة للحصول على مساحة أوسع في الوحدات السكنية لتصبح ثلاث غرف بدلا من اثنتين، ليكون المشروع حلاً دائماً يلبي الاحتياجات المستقبلية، ويقضي على رحلة الترحال والبحث من جديد على سكن أكبر وأرحب، الاستقرار دائماً يسمح بوجود نوع من العلاقات الاجتماعية المفيدة، التي تجعل من المجتمع نسيجاً مترابطاً.
- **المسطحات الخضراء:** يوجد هوس اسمه المسطحات الخضراء، أو الحديقة في ظل ندرة المياه، ولم تحدد النباتات الملائمة للبيئة بوضوح لتحقيق التوازن بين النباتات وندرة المياه والحماية من التلوث، حسب نماذج الوزارة حددت مساحة ٤٠ متر لتكون حديقة، هل هناك حديقة أربعون متراً ؟ الدولة قدمت الدعم والأراضي المدعمة والتكاليف لن تتأثر كثيرا في حالة البناء على مساحة أوسع بالنسبة للمستفيد.

عدم التنسيق مع الجهات الأخرى: ظهر ذلك القصور واضحاً في مشروع أبني بيتك، فكان القرار الصادر بحذر قيد الارتفاع عن دورين (٦ متر) بالمنطقة

السابعة في ديسمبر ٢٠١٠ لأسباب أمنية متعلقة بحركة الطيران، فهل يجوز بعد الانتهاء من البناء للدور الثالث في بعض المناطق يصدر هذا القرار ؟ لو طبق هذا القرار سوف يكون أهدار للمال العام، لأن الرسومات و كميات الحديد و الأسمنت وأعمال الأساس تم تنفيذها علي اعتبار أن البناء لعدد ثلاثة أدوار، إذا كان هناك تعديل للمخطط كان ينبغي من البداية وضع تلك الشروط ضمن إعداد المشروع ، كان يمكن أن تحقق العدالة من خلال زيادة المساحة بالدورين الأرضي و الأول لتصل إلي ٢٢٥ متراً ، ليكون الدور ١١٢.٥ متراً، هذا كان سيحقق ميزة نسبية ، هي اعتماد سياسة البناء عن طريق الحوائط الحاملة ، وتوفير مئات الأطنان من الحديد داخل المشروع، بالتوازي مع زيادة كل قطعة

مشاكل متعلقة بالتعامل مع المحيط الخدمي: وهي تنشأ جراء قيام بعض التجار والعاملين في مجالات البناء برفع الأسعار والأجور ومنها:

- **تكلفة المياه اللازمة للبناء :** وعلي سبيل المثال كل وحدة سكنية في المشروع تحتاج إلى عشرين عربة من المياه حتى يتم إتمام الدور الأول، وسعر العربة الواحدة ٢٠٠جنيه بتكلفة ٤٠٠٠ آلاف جنيه، وبالتالي تكون تكلفة المياه فقط = ٤٢٠٠٠ مستفيد ×٤٠٠٠ مياه = ١٦٨ مليون جنيهاً ، يحصل العرب منها على ٤٠% كإتاوة وهو ما يوازى ٦٧.٨ مليون جنيه والباقي سعر المياه وأجر وسيلة النقل.

- **إتاوات عصابات العرب:** يفرض بعض العرب إتاوة على كل قطعة كحراسة قدرها ٣٠٠ جنيه ومن ثم يكون إجمالي ما تم تحصيله عن ٤٢٠٠٠ ألف وحدة هو ١٢.٦ مليون جنيه تحصل عنوة.

- **إجبار المستفيدين من المشروع علي الشراء من مستودعات بعينها بالموقع:** كان بعض أصحاب المستودعات الصغيرة يتفقون مع بعض عصابات العرب علي منع دخول مواد البناء وخاصة الحديد والأسمنت إلي الموقع أو سرقت تلك

المستلزمات حال دخولها من الخارج من عصابات العرب لإجبار المستفيدين من المشروع علي الشراء من داخل المستودعات العشوائية بمواقع البناء بأسعار تزيد عن ١٠ % من الأسعار السائدة ويتم تقاسم الأرباح بين العصابات والتجار.

- **الغش في مواد البناء:** كان ذلك الأمر هو اخطر ما يواجه المشروع، وخاصة الغش في الزلط والرمل نتيجة قيام أصحاب التشوينات بإعادة بيع مخلفات الحفر في معظم عمليات البناء، نظرا لغياب الرقابة

عشوائية المشروع: أن المشروع خلق طلبًا عشوائيا علي منتجات مواد البناء من الحديد والأسمنت وغيرها، وقد شكل شرط المدة زيادة الطلب لصالح بعض القطاعات، أو لصالح بعض الأشخاص المحتكرين.

رابعًا إهدار المياه في الزراعات غير المناسبة: تعد الموارد المائية في مصر محدودة والفاقد يعد من أهم المشاكل التي تبدد المياه، فنسبة الفاقد من المياه في مصر تصل إلى أكثر من ٢٥ % من إجمالي كميات المياه بصفة عامة حيث تصل نسبة الفاقد من مياه النيل إلى أكثر من ١٣ مليار متر مكعب سنويًا في عمليات الصرف الزراعي، بينما تصل هذه النسبة إلى أكثر من ٧٥ % من إجمالي المياه المستهلكة في قطاعي الصناعة والاستخدام المنزلي ، وهذه النسبة تعد من أخطر المشاكل التى تواجه الاقتصاد المصري في ظل ندرة المياه، ونسبة الفاقد في مدينة ٦أكتوبر تتصف بأن تكلفتها الاقتصادية عالية نظراً لطول المسافة من المأخذ على النيل حتى أكتوبر، وبالتالي تكون عمليات الإهدار في المياه من أكثر الأخطار التي تهدد الأمن المائي للمدينة .

في ٢٠٠٩ كان إجمالي الموارد المائية لمصر حاليا يصل إلى ٩, ٦٩ مليار متر مكعب من المياه سنويًا منها ٥٥.٥ مليار متر مكعب من نهر النيل، ١ر٦ مليار متر مكعب من المياه الجوفية و٧ر٥ مليار متر مكعب من تدوير مياه الصرف الزراعي و ٣ر١ مليار متر مكعب من تدوير مياه الصرف الصحي و ٣ر١ مليار متر مكعب

أخرى من مياه الأمطار، وإجمالي الكميات المستخدمة تصل إلى ٦ر٦٧ مليار متر مكعب سنوًيا بواقع ٥٤ مليار متر مكعب في القطاع الزراعي و ٥ر٦ مليار متر مكعب في القطاع المنزلي و ١ر٦ مليار متر مكعب في القطاع الصناعي ومليار متر مكعب من المياه في الكهرباء والملاحة.

وحددت بعض الدراسات الاقتصادية الميزانية المائية المتوقعة في مصر خلال الفترة المستقبلية وحتى عام ٢٠١٧ بواقع ٧ر٨٦ مليار متر مكعب سنويا منها ٩ر٦٩ مليار متر مكعب المتوافرة حاليا مع إضافة ٩ مليار متر مكعب من الاستفادة من مشروعات أعالي النيل و ٣ر٣ مليار متر مكعب من التوسع في استخدام مياه الصرف الزراعي و٤ر٢ مليار متر مكعب من التوسع في استخدام المياه الجوفية و ١ر٢ مليار متر مكعب من إعادة استخدام مياه الصرف الصحي و٢ مليار متر مكعب من تطوير نظم الري وأنه بذلك يمكن تحقيق المستهدف فى التوسع في رقعة الأراضي الزراعية وزيادتها بحوالي ٢ر٢ مليون فداناً عام ٢٠١٧ بشرط تحقق المخططات المائية .

وهذا يعني أن نصيب الفرد من المياه حاليا يصل لنحو٦٢٥ مترا مكعبا في السنة بعد أن كان٢٤٠٠ متر مكعب في الستينيات من القرن الماضي, ونقص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلي نحو ٠,١ فدان , وزادت الفجوة الغذائية عن ٧ مليارات دولار في السنة، والتي تمثل الفارق بين ما ننتجه وما نستهلكه من الغذاء, وتفاقمت مشاكل التلوث في المجاري المائية. ومن المتوقع أن يقل نصيب الفرد من المياه إلي٣٥٠ مترا مكعبا بحلول عام٢٠٥٠ , ومن الاحتمالات المستقبلية أن تؤثر التغيرات المناخية سلبا علي إيراد نهر النيل .[1]

تعتبر نسبة استهلاك الفرد للمياه في مصر من أعلى النسب في العالم حيث يصل متوسط استهلاك الفرد بمحافظة الإسكندرية إلى ٤٧٥ لتر يومًيا، وفى القاهرة الكبرى

---

[1] - أحمد ياسين، الأهرام المسائي ، تحت عنوان: نصر الدين علام وزير الموارد المائية والري الأسبق للمسائي،نشر ٨ /٨/ ٢٠١٣

٤٩٠ لتراً يوميا، وطبقاً للكود المصري تبلغ احتياجات المواطن في المدن إلي ٢١٠ لترات في حين تقدر الاحتياجات في الريف ١٤٠ لتر يومياً ، بينما يقدر متوسط استهلاك الفرد من المياه على مستوى العالم بما لا يزيد عن ٢٠٠ لتر يومًيا ، وفى الدول الأوربية يتأرجح متوسط الاستهلاك ما بين ١٤٠ – ١٥٠ لتر من المياه في اليوم ,، وتعد ألمانيا من أكثر دول العالم ترشيداً في استهلاك المياه ويبلغ نصيب الفرد فيها ٩٠ لتراً في اليوم . [١] وهذه المقارنة تعكس بجميع المقاييس مدي فداحة الإسراف المائي في مصر.

تحقيق الأمن المائي والبيئي أهم دعائم التنمية الشاملة، ومن ثم يعد فاقد المياه في المدن الجديدة من اخطر التحديات، ففي مدينة ٦ أكتوبر الفاقد كبير بسبب كثرة انفجار خطوط المياه الحلوة في الضواحي السكنية والصناعية علي حد سواء، علاوة علي استخدام المياه الحلوة في ري المسطحات الخضراء في الحياء القديمة، وهذا يعد هدرًا غير مبرر، فكيف يتم استخدام المياه في الري بعد تكبد نفقات باهظة في التحلية؟

وتفاقمت مشكلة إهدار المياه داخل المدن الجديدة مع ظاهرة الزراعات غير المنتجة، وتكلفت الدولة مئات الملايين أو المليارات دون عائد اقتصادي أو بيئي ملائم في زراعة نباتات لا تناسب مشكلة ندرة المياه بهذه المدن، علاوة علي ضعف الرقابة علي بعض الشركات المتعهدة بصيانة المناطق الخضراء. وفي ظل الري الجائر وسط غياب الرقابة علي عمال الزراعة من قبل المقاولين أو السلطة المحلية، تهدر مئات الملايين من الأمتار المكعبة في الري.

إسراف الأفراد في استخدام المياه يعظم عمليات هدر: وعلي المستوي الفردي تجد قطاعاً عريضاً من سكان أكتوبر يستخدمون المياه بإسراف متعمد دون أن تكون لديهم بواعث الشعور بالمسؤولية، فالبلاد قادمة علي مرحلة من الفقر المائي،

---

[١] - نشرة وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، ٢٠٠٩ ،مرجع سابق.

والأوضاع الدولية حولنا بالغة التعقيد في ظل رغبة بعض دول حوض النيل في تقليل حصة مصر من المياه، ومشاكل بناء السدود علي النيل وروافده، ورغم كل ذلك تختفي بواعث الإحساس بالمسئولية لدي الكثير من الأفراد والمسئولين.

حمامات السباحة: انتشرت بصورة كبيرة في مدينة أكتوبر والمدن الجديد في الأندية ومراكز الشباب التي بها حمامات سباحة كبيرة تستخدم كميات هائلة من المياه، كما أن شركات الاستثمار العقاري توسعت في إنشاء حمامات السباحة داخل الإسكان السياحي، دون مراعات مشاكل المياه، وهو يحتاج إلي إعادة الدراسة والمراجعة، ووربما تتطلب عمليات تطوير الأداء داخل المدن الجديد ما يلي:

١- **مراجعة موقف الأندية والأفراد من ملاك حمامات السباحة :** بضرورة صدور قرار وزاري بإلغاء أو تقنيين إقامة حمامات سباحة في الأندية أو الفلل بما يضمن ترشيد المياه.

٢- **الترشيد الإجباري:** يجب إرغام المسرفين في استخدام الماء علي الترشيد، وخاصة إن مشكلة الغذاء سوف تصبح أكثر تفاقماً بعد اتجاه بعض الدول المصدرة للحبوب لاستخدامها كمصدر للطاقة، وذلك عن طريق تتغير أساليب المحاسبة علي فواتير المياه لدفع الجميع دفعاً نحو الترشيد.

٣- **تطبيق قوانين تجريم إهدار المياه:** وذلك عند استخدام المياه في رش الشوارع أو الإسراف غسل السيارات.

٤- **زراعة نباتات تناسب طبيعة الندرة المائية:** نتيجة العشوائية تم زراعة نباتات كثيفة الاستخدام للماء في حين أن المنطق الصحراوية كان يفرض زراعتها بنباتات قليلة الاستخدام للماء ، ويفضل النباتات ذات العائد الاقتصادي لتعظيم القيمة المضافة ، مثل نخيل التمر بكافة أنواعه، ونباتات الزيتون فهي نباتات تعطي ناتجاً اقتصادياً و شكلاً جمالياً في آن واحد، أما المنطق الغريب

لأحد المسئولين أنه ذكر أن هذه النباتات لو تم زراعتها سوف يطلب المسئولون منه حصاد الثمار وبيعها و توريد ثمنها.

٥- **عدم قص الأشجار لأسباب اقتصادية وبيئية :** سواء كانت تلك الأشجار علي الطرق أو بين الأحياء السكنية، أو المساكن، وذلك لأمرين، الأول هو توفير نفقات القص من زاوية اقتصادية، والثاني لأن المجموع الخضري يسهم في تنقية البيئة من الغازات الملوثة المنبعثة من السيارات والمصانع، وترجع أهمية النباتات في أن الشجرة المتوسطة تمتص يوميا ١٠٧كيلوجرامات من ثاني أو كسيد الكربون وتنتج يوميا ١٤٠ لترا من الأكسجين. [١] ومن ثم تعد السياسية الحالية المتبعة في المدن الجديدة من السياسات الخاطئة التي تتنافي مع الحافظ علي بيئة نظيفة، علاوة علي ما توفره الأشجار من الظل الذي يقي المارة حرارة الشمس الضارة، وهو ما يستدعي التوسع في زراعات نباتات حول مواقف انتظار السيارات ، وزراعات نباتات منتجة

٦- **تغير السياسات الزراعية بالمدن الجديدة:** وذلك بتطوير نظم الري، للحد من الإسراف في استخدام المياه ، والتوجه نحو الزراعات قليلة الاستخدام للمياه وكثيفة في المجموع الخضري سواء كانت منتجة أم لا ، وذلك للاستفادة من تلك النباتات في تنقية البيئة.

٧- **ضرورة استشراف المستقبل :** يبلغ استخدام مدينة ٦ أكتوبر من المياه في الفترة الحالية ٥٠٠ ألف متر مكعب يوم، وطاقة محطة مياه العياط المدرجة بالخطة قدرتها ١٦٠٠ ألف متر يومياً تنتهي عام ٢٠١٦ م [٢]هذا يعنى أن المياه الواردة إلى مدينة ٦ أكتوبر مع نهاية اكتمال مشروع المحطة هي ٧٦٧ مليون متراُ مكعباً

---

[١] - المهندس فؤاد فارس، تلوث البيئة والأمن الصناعي، منشورات جامعة البعث، ١٩٨٢-١٩٨٣.

[٢] - بيانات منن جهاز مدينة ٦ أكتوبر

تقريباً في العام بما يعادل ١.٤٪ من حصة مصر الدولية من مياه النيل.

٨- **دراسة مدة ترعة من النيل إلي مدينة ٦أكتوبر:** وذلك لمواجهة الطلب المتزايد علي المياه على المدى المتوسط أو الطويل، فمد هذه الترعة المقترحة من جهة الجنوب سوف تكون محورا التنمية الزراعية و الصناعية ومن ثم يجب أن تكون هناك دراسة تحدد الاستخدام المتنوع في الزراعة والصناعة والمنازل للوصول إلي حقيقة الجدوى الاقتصادية لمد هذه الترعة المقترحة لتكون محوراً للتنمية تقام حولها أنواع عديدة من المشاريع الاستثمارية.

الفصل الرابع

الاستثماري الصناعي بمصر والمدن الجديدة

ترجع أهمية الصناعة إلى كونها مفتاح التنمية الحقيقية، فهي التي تقدم كافة مستلزمات الإنتاج اللازمة لدوران عجلة الإنتاج، توفر الآلة للفلاح لكي يزرع والمشرط للجراح كي يبتر الألم والدواء للمريض والسلاح للجندي كي يدافع عن الوطن. والصناعة في أكتوبر كان من المفترض أن تتكامل مع منظومة الاقتصاد الوطني في تقديم احتياجات المجتمع من كافة أنواع السلع الصناعية، وقبل عرض الواقع الصناعي يجب استعراض ما يلي:

١- **تجربة مصرية مبكرة:** لقد كان للنمو الصناعي عقب النهضة المصرية الحديثة، والتي قادها محمد على بعد عام ١٨٠٥ دوراً كبيراً في تلبية الاحتياجات المدنية والعسكرية ، وفي ظل هذا التطور الصناعي استطاعت مصر من تطوير الصناعة في المجالات المختلفة ، ولذا تحققت الانطلاقة الكبرى للدولة المصرية، وحيث بلغ المد المصري في المنطقة أقصى درجة ممكنة ، وتمكنت الدولة من مناطحة الدول الكبرى، وتحقيق نوع من السيادة الإقليمية مما لفت نظر الدول الغربية التي خشيت من استمرار هذا النمو الصناعي فتآمرت على مصر وقتها لوقف مسيرة النهضة ونجحت في ذلك في معاهدة لندن ١٨٤٠م.

٢- **الصناعة في عهد الاحتلال:** ومرة أخري نجحت مصر في ظل الاحتلال البريطاني من أعادت الكرة من جديد فى مجال التنمية الصناعية، ففى فترة العشرينيات

تمكن رائد التنمية طلعت حرب، من بث روح جديدة أسست قاعدة صناعية عملاقة، وتمكنت من تلبية الطموح الوطني فى اقتحام مجال الصناعة العسكرية،لدولة كانت محتلة،وهذا ما كان له أن يحدث بدون النهضة الصناعية، حيث قامت الحكومة المصرية باستدعاء الدكتور / ويليم فوكس أحد الخبراء الألمان لإعادة تسليح الجيش المصري وتم وضع خطة لتصميم ٣ صواريخ من طراز ن ٨ عام ١٩٥١ ومشروع خطة لتصنيع ٩٠٠ صاروخ بحلول عام ١٩٧٠م.

تكونت العديد من التجارب ولم تكن مقنعة لرئيس الوزراء المصري مكرم عبيد وقتها، وبعد قيام الثورة أدرك عبد الناصر أن النهضة الصناعية هي القاعدة الوحيدة التي تستطيع أن تقدم مستلزمات إعادة التسليح ، لتحقيق الاستقلالية فى الدفاع عن الوطن فقام ببناء قواعد صناعية كبرى، لإنتاج الحديد والصلب والألمونيوم وغيرها من الصناعات ذات الاستخدام المزدوج .

٣- **الصناعة بعد ثورة ١٩٥٢:** واستمرت المحاولات الجادة لتطوير الصناعة المصرية حتى عام ١٩٥٧، لأن مصر أوقفت مصر برامجها نتيجة لحرب ١٩٥٦، ورويدا رويدا تم استئناف النشاط الصناعي مرة أخري ، وإحياء مشروع الصواريخ، وحتى يتم توفير أجهزة تحكم تم خوض مجال الصناعات الكيماوية، لتوفير وقود الصواريخ ،ونظراً لمطاردة الموساد للخبراء الألمان انسحبوا من مصر خوفاً على حياتهم، فتولى المهمة العلماء المصريون، فقاموا بعدها بتطوير الصاروخ الظافر الذي يبلغ مداه ٣٥٠ك، والقاهر ٦٠٠ك، والرائد العابر للقارات ومداه ١٥٠٠ك، وقد حققت التجارب نجاحاً ملحوظاً. وعمل العسكريون على القيام بوضع برامج لصناعات الطائرات منذ وقت مبكر مثل برامج صناعة طائرة القاهرة ٢٠٠ ،والقاهرة ٣٠٠، ومشروع الطائرة ألف أمبير، ثم الإعداد لمصنع طائرات حلوان عام ١٩٦٠، ثم المشاريع النووية.

٤- **إجهاض التجربة المصرية:** تشغيل تلك المشاريع الطموحة أثار حفيظة الدول الكبرى ولوقف نمو الصناعية المصرية، تم استدرج مصر لحرب ١٩٦٧، لاستنزاف القدرات المصرية وإجهاض تلك الصناعات بواسطة إسرائيل، كان هناك قصد دولي لتنفيذ مهمة تدمير الاقتصاد المصري المدعوم بقاعدة صناعية عملاقة،ولتحقيق هذا الهدف انطلقت الطائرات الإسرائيلية المدعومة بإمكانيات الغرب تضرب المصانع، والمدارس، والكباري، في محاولة لتكسير العظام لعرقلة النمو الاقتصادي.

ونفس الشيء حدث مع العراق عندما تطورت صناعته، لأن الصناعة هي التي تقدم الحلول للمشاكل المدنية،والعسكرية،فكان القصف الأمريكي يهدف إلى التدمير الشامل،لإعادة هذا البلد العظيم إلى الخلف عدة عقود،وكان القصف ينتقى المصانع،والمدارس، والجامعات،لضرب كل مقومات النهضة الصناعية.

وفي نفس الوقت تقوم الدول الكبرى بفرض تعتيم على التكنولوجيا،لضمان زيادة المسافة بين الدول النامية والغربية،لكي تظل متخلفة،ويقتصر دورها على توريد المواد الأولية واستهلاك السلع الغربية.

٥- **تعثر الصناعة في ظل الخصخصة:** في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ – ٢٠١٠ تم تطبيق برامج الخصخصة بمصر، وجاء التنفيذ ثلاث مراحل نوعية، هي؛ بيع شركات قطاع الأعمال العام، وبيع الحصص المشتركة، وبيع الأراضي غير المستغلة، وتم نحو ٥٠.٦% من جملة المشروعات الصناعية المصرية، وكذلك بيع عدد ٧١ حصة مشتركة للدولة، أغلبها مساهمات المال العام بالبنوك، بالإضافة إلي عدد ٤٧ عملية بيع أراضي تابعة للشركات، وحصيلة الخصخصة لم يذهب منها لإعادة الهيكلة سوي نسبة ٥% فقط، أما الباقي فكان ينفق على مصادر غير متجددة لم تضف للناتج المحلي شيئا، ولا تعوض ما تم انتقاصه من المال

العام، بما يمثل إهدارا واضحا لثروات المجتمع. [1] ومن ثم تم تصفية الصناعة المصرية في قطاعات عريضة.

٦- **الاحتكار الصناعي علي الصعيد الدولي:** يفرض الاحتكار على العالم من خلال اتفاقيات جائرة،منها اتفاقيات الملكية الفكرية،علاوة على إغلاق الأسواق أمام الصناعات المتطورة في الدول النامية،التي تتمتع بمزايا تنافسية نتيجة لرخص العمالة،والمواد الأولية،مثل صناعة المنسوجات وهذا العرض الموجز جداً، جاء ليؤكد أن دور الصناعة في النهضة هو العنصر الفعال ومحاولات الدول الكبرى إجهاض البواكير الأولى للصناعة،يهدف إلى منع الدول النامية من طرق أبواب الاستقلالية والنهضة.

٧- **صعوبة التحدي أمام القطاع الخاص:** وربما ذلك بسبب بعض أوجه القصور في برامج التنمية الصناعية بما يحقق تكامل الصناعة مع بعضها البعض، وكان النشاط الصناعي عبارة عن استثمار فردي، واقتصر دور الدولة فيه علي توفير الأراضي الصناعية ومنح القروض، وهو أمر جيد ولكن تم في ظل مناخ صعب حيث تطور الصناعات العالمية وشراسة المنافسة، وطغت صناعة التجميع علي معظم التجربة الصناعية ولم تستطع الصناعة سد الفراغ الناجم عن تصفية القطاع العام .

الموقف الحالي للصناعة بالمدن الجديدة: بلغ رأس المال المستثمر في المصانع المنتجة بالمدن الجديدة نحو١٦٩ في عدد **٥٣٥١** مصنعا علاوة علي **٩٦٣** مصنعا تحت الإنشاء وذلك حتى عام **٢٠١٠** م ، وبلغ حجم الإنتاج الصناعي نحو **٢٨٧** مليار جنيه وقد أتاحت هذه المصانع نحو **٤٩٩** ألف فرصة عمل لنفس العام. [2]

---

[1] - موقع صدي البلد،، تحت عنوان، رصد تأثير الخصخصة علي الاقتصاد المصري، نقلا عن مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان والذي بعنوان عنوان: "خصخصة مصر ١٩٩٠ – ٢٠١٠ م نشر في ٢ /١/ ٢٠١٢، الدخول للموقع ١٧ /٥/ ٢٠١٤

[2] -نشرة البيانات القومية، مجلس الوزراء المصري، العدد ٣٠ ديسمبر ٢٠١١، صـ ٣٤-٣٥-٣٦

ورغم هذ الكم الهائل من المصانع لم تستطع الصناعة مد السوق المصري باحتياجاته من السلع المتنوعة وتراجع دور الصناعة بصورة كبيرة، وكمثال برز بوضوح في العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ م، حيث إن الميزان التجاري يعاني من العجز، وبلغ العجز ٣١.٧ مليار دولار، مقابل٢٧,١ مليار دولار عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ م . [(١)] ولم تنجح الصناعة المصرية في تحقيق نقطة التعادل بين الصادرات والواردات المصرية.

نماذج لبعض الواردات الصناعية: زيادة الواردات الصناعية فقد جاءت فى المركز الأول الصناعات الهندسية بقيمة ١٠٨ مليارات و٥٥٣ مليون جنيه، والثاني الكيماويات والأسمدة بقيمة ٥٢ مليارا و٨١ مليون جنيه، والثالث مواد البناء ٤٥ مليارا و٥٤٤ مليون جنيه، بينما جاءت في المركز الرابع المواد الغذائية لتسجل ٤٤ مليارا و٣٢٩ مليون جنيه. والمشكلة أن النمو الكبير فى حجم الواردات لم تواكبه زيادة في الصادرات بالوتيرة نفسها، مما ساعد على زيادة عجز الميزان التجاري، وبعد أن كان العجز ١٨٩.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٠، قفز إلى ٢٢١.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٢ م [(٢)]. وهذا هو موطن الخلل فالصناعة في المدن الجديدة لم توفق في سد حاجة السوق في ذات الوقت

أولا: نماذج من بعض الصناعات القائمة: وسوف يتم عرض بعض النماذج لهذا الصناعات أملا في تطويرها أو عودت القطاع العام في بعض المجالات التي لا يقبل عليها القطاع الخاص لتحقيق التكامل بينهما. ومن الصناعات الهامة ما يلي:

[(١)] -*العربية نت، تحت عنوان: 31.7 مليار دولار العجز في الميزان التجاري المصري في خلال 2011 حتي 2012، نشر ١٠ سبتمبر ٢٠١٢ م، الدخول للموقع ٢٠١٤/٤/١٢.*

[(٢)] - أ حمد صابرين ، الأهرام الرقمي، تحت عنوان: تقرير لوزارة الصناعة الواردات ٣٥٣ مليار جنيه. ونصيب الكتب واحد فى الألف !،

انقلا عن الأهرام اليومى،نشر ٢٠١٣/٢/٣، الدخول للموقع ٢٠١٤/٤/١٢ م.

١- **صناعة السيارات بالمدن الجديدة:** تتميز هذه الصناعة بأنها تحتاج إلى استثمارات ضخمة، وتكنولوجيا متقدمة مع إنتاج كمي كبير لتحقيق نقطة التعادل بين التكلفة والإيراد ثم الأرباح، وتتكامل هذه الصناعة مع مجموعة كبيرة من الصناعات المغذية التي تنتمي إلى معظم الأنشطة الصناعية مثل الصناعات الهندسية والكيماوية والكهربائية والمعدنية والجلدية وغيرها، ومن ثم يمثل هذا التشابك ميزة نسبية لهذه الصناعة لكونها محرك فعال للحركة الاقتصادية، ومن ثم يجب الإطلاع علي بعض النقاط التالية:

أ- **مشكلة هذه الصناعة:** تصنف صناعة السيارات في مصر علي أنها من الصناعات التجميعية التي تعتمد على استيراد مكونات السيارة من الخارج، وهذا يجعل التطبيقات الصناعية في مصر بعيدة كل البعد الابتكار والاستقلالية ، إذ يعتمد المنتجون علي تصميمات الشركة الأم في الخارج عند تجميع الموديلات العالمية في مصر دون وجود فرص حقيقة للتطوير المنتج تكنولوجيا بأيد مصرية.

وتخضع مصر لمعاهدات تجارية تلزمها بفتح أسواقها أمام الشركات الكبرى، وقد طبقت من يناير ٢٠١٠ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبمقتضاها تلتزم مصر بالإلغاء الكامل لجميع الرسوم والضرائب على السيارات المستوردة من الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٩ بنسبة ٤% سنوياً من قيمتها لتنخفض من ٤٠% في آخر ٢٠٠٩ إلى صفر في نهاية المدة، ومن ثم أصبحت مصر سوق استهلاكي كبير علي حساب قدرتها علي الإنتاج الحقيقي في مجالات التصنيع الرأسمالي لصناعة سيارة مصرية خالصة، ومنذ ثورة يوليو حتى اليوم لم يتحقق هذا الحلم رغم الشعارات المعلنة، فإذا كانت الشركات الحكومية قد تعثرت في الصدد للأسباب كثيرة منها السياسي والاقتصادي، جاء فشل القطاع الخاص في تحقيق هذا الحلم ليؤكد مدي تدهور السياسة الصناعية للدولة، وتخلف الفكر التنموي لدي الكثير من رجال الأعمال في آن واحد.

رغم ما تقرر من حوافز منها منح مزايا وتخفيضات جمركية بنحو ٣٠ % للمصانع

التي تبلغ نسبة المكون المحلى بها ٤٥٪ حصل الكثير من المستثمرين علي المزايا دون تطوير هذه الصناعة بما يلبي الطموح الوطني، ومن بعض هذه الأخطاء اعتبار مكونات السيارات التي تستوردها الشركات المصرية من الخارج ثم تقوم بتوريدها وبيعها للمصانع المصرية من ضمن المكونات المحلية لهذه الصناعة، ومن ثم يحصل بعض المنتجين علي التخفيض والدعم المقرر دون إنتاج معظم تلك المكونات محليا .

ب - **مدينة أكتوبر وصناعة السيارات:** تعد مدينة ٦ أكتوبر من المدن التي تشهد طفرة نوعية في صناعة السيارات كنشاط هام نظراً لوجود عدداً من الشركات التي تعمل في هذه الصناعات داخل المدينة وفي مقدمتها شركة جنرال موتروز التي تأسست عام ١٩٨٣ داخل المنطقة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر، و بها أكبر مصنع للإنتاج سيارات النصف نقل شيفرولية التي تعد من أهم وأفضل السيارات البيك أب في السوق،كما تحولت الشركة في عام ٢٠٠٧ إلي إنتاج سيارات ركوب من نفس الماركة بجانب أنتاج سيارة ركوب أوبل.

أما شركة نسيان قد دخلت الأسواق بمنتجاتها عام ٢٠٠٥ بسيارة الركوب نسيان الصينية علاوة علي إنتاج المصنع للميني باص والسيارت نصف، وتقوم شركات غبور جي بي أتو بإنتاج مجموعة متنوعة من السيارات منها سيارات النصف نقل ميتسوبيشي كانتر والمني باص ميتسوبيشي وسيارة الركوب الكورية هيونداي، وبعد ذلك توالت عمليات أنشاء الشركات العاملة في أنتاج السيارات بمصر، منها شركة دايو اسبرنزا أبو الفتوح و هي من الشركات الكبري المتخصصة في أنتاج سيارت الركوب داخل القطر المصري حيث تقوم الشركة بتجميع و أنتاج السيارات الكورية ديو، وحتي تتمكن الشركة من تحقيق المنافس السعرية داخل السوق المصري أتجهت إلي إنتاج السيارات الصينية أسبرانزا ، أضف إلي ذلك مصنع بافاريا بي أم دبليو، وشركة سوزوكي، علاوة علي بعض الشركات المنتشرة بمصر منها العربية للتصنيع، بيجو، ستروين ، مجموعة وجيه أباظة.

ج- **حجم الإنتاج المحلي من السيارات الركوب المجمعة:** يبلغ الإنتاج المحلي لسيارات الركوب فى مصر وفقاً لإحصائيات٢٠٠٩ نحو ١٥٧٦٩٦ بنسبة ٦٢% من حجم السوق وبلغ المستورد منها ٩٨٩٠٨ سيارة، بينما لم يشهد نفس العام سوي تصدير ٣٤٤ سيارة، وبتفحص هذا الرقم سوف يجد المتابع أن هذه الصناعة مازالت في طور النمو ومرددوها الاقتصادي ضعيف للغاية، وهو ما يؤكد تعثر إنتاج سيارة مصرية بالكامل حتى الآن، المشكلة أن بقاء هذه الصناعة في طور التجميع يحرم البلاد من امتلاك تكنولوجيا إنتاج السلع الرأسمالية التي تعد عصب التقدم و الازدهار.

والقول بأن نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه الصناعة يقدر ٦١.٥ %، هو قول يحتمل التشكيك، لأن مكونات هذه الصناعة بالشركات المحلية مستورد من الخارج، علاوة أن السيارات المستوردة تامة الصنع تمثل نسبة ٣٨.٥ % من حجم الاستهلاك المحلي. [١]

د- **الجدوى الاقتصادية لإنتاج سيارات الركوب:** أن هذه الصناعة مازالت في طور التكوين حيث تشير بعض النسب العالمية أن الجدوى الاقتصادية تتحقق عند إنتاج ١٠٠ ألف سيارة لكل خط إنتاج بأي مصنع، وهو ما يؤكد أن عمليات أنتاج سيارات الركوب المتعددة داخل مصر، لا تحتاج إلا لمصنع واحد، أو أثنين علي أقصي تقدير، علي اعتبار أن المصنع الواحد به خطين أو ثلاثة خطوط للإنتاج،ودخول شركات جديدة للإنتاج يضر بهذه بالشركات القائمة.

س- **معدلات التشغيل وحاجة السوق لسيارات الركوب:** ووفقا لدراسة بنك التنمية الصناعي كان معدل التشغيل بمصانع السيارات نحو ٣٠% في عام ٢٠١٠م، يرتفع إلي ٥٠% عام ٢٠١١م، ثم ٧٠% عام ٢٠١٢ م،ثم ٩٠% عام

---

[١] - دراسة بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، وهيئة التنمية الصناعية، دراسة عن سوق السارات في مصر، ٢٠١٠

٢٠١٣م ، وذلك بفرض نمو الطلب علي السيارات الركوب حسب إحصائيات عام ٢٠٠٥ /٢٠٠٨م، بعد انتهاء أثار الأزمة العالمية سوف يعود مستوي الطلب إلي ٧.٩ % بعام ٢٠١١م.

كما أن الشركات الحاصلة علي موافقات جديدة خلال الفترة من ١/١ /٢٠٠٧ حتي ١٢/٣١ /٢٠٠٩ كانت طاقتها الإنتاجية نحو ٣٠٤٤٠ سيارة فقط ، وسوف تدخل منتجاتها السوق بالتدريج وسوف تكون حاجة السوق المحلي في ظل تدرج هذه الشركات في الإنتاج كما يلي: في عام ٢٠١١ هي ٢٩١٤٣٦ سيارة، لترتفع في عام ٢٠١٣ إلي ٣٣٩٣٠١ سيارة وبالتالي يكون العجز في السوق المحلي عام ٢٠١٣ كما هو متوقع ١٥٤٢٠٩ سيارة علي مصر. [1] وقد كان لمشروع إحلال تاكسي العاصمة دور في رفع الاستهلاك ١٠% عام ٢٠٠٩م وهو ما أدي إلي تلافي جزء من أثار الأزمة العالمية.

ص- سيارات المني باص والأتوبيسات والميكروباص: هذه النوعية من الصناعة تتميز بحاجتها الكثيفة لعنصر العمل، ولذا تحرص الشركات الدولية علي أنشاء فروع لها داخل الدولة التي تتمتع بوفرة في العاملة حتي تحقق تخفيض في التكاليف وتستطيع المنافسة ، وحسب إحصائيات عام ٢٠٠٩ م يبلغ حجم الإنتاج المحلي ١٦٢٢٥ وحدة، و بلغ حجم الواردات من السيارات التي تقل أكثر من ١٠ أشخاص ٣١٩٠ سيارة، بينما كانت الصادرات ٨٩٦ سيارة متنوعة وبالتالي يكون الاستهلاك المحلي هو مجموع الإنتاج المحلي مضاف إليه الواردات بعد خصم الصادرات يساوي نحو١٩٥١٩ سيارة، و بالتالي تكون نسبة الاكتفاء الذاتي ٨٧.٦% و الاستيراد ١٦.٤%، والشركات الجديدة الحاصلة علي موافقات من ٢٠٠٧/١/١ حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ تتمتع بطاقة إنتاجية تقدر ٧٤٠٠ سيارة، وبدخول هذه الشركات عام ٢٠١٠ بطاقة إنتاجية قدرها ٣٠% يكون الإنتاج المحلي ١٨٤٤٥ يرتفع إلي

---

[1] - دراسة بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، مرجع سابق

١٩٩٢٥ عام ٢٠١١ ثم ٢١٤٠٥ عام ٢٠١٢ ثم ٢٢٨٨٥ عام ٢٠١٣، ومن ثم يكون العجز عام ٢٠١٣ هو ١١٣٠ سيارة. [(١)]

ط - مشكلة سيارات النقل الجماعي : تواجه أيضاً هذه النوعية من السيارات المنتجة نفس المشكلة و هي ضعف قدرتها الحقيقية علي الإنتاج الرأسمالي، و تواجه العديد من المشاكل منها تمزق السوق بين منتجي السيارات و صعوبة المنافسة الخارجية وضعف هياكل بعض الصناعات المغذية، واعتماد الصناعات علي التجميع دون خلق تكنولوجيا محلية، وبالتالي يعد مردود البنية الأساسية التي توفرها الدولة وجملة التسهيلات الجمركية دون عائد يذكر، وجاء الأداء دون المستوي المطلوب لتنشيط هذا القطاع وهذا يحتاج إلي مراجعة.

ع - الدعم المقترح للتطوير هذه الصناعة : كانت وزارة التجارة والصناعة قد قررت عن بدء تطبيق نظام جديد من فبراير ٢٠١٠ م لدعم صناعة السيارات ، بهدف تشجيع صناعة السيارات ويستفيد من هذا النظام الجديد سيارات الركوب المنتجة محليا والتي تبلغ سعة محركها ١٦٠٠ سى سى فأقل ويوضح الجدول التالي نسبة المكون وقيمة الحوافز.

نسبة المكون المحلى %	الحوافز المقررة للمصانع لكل سيارة منتجة محليا بالجنيه
%٥٢.٥	١٥٠٠-٢٠٠٠
%٥٥	٣٠٠٠-٤٠٠٠
%٥٧.٥	٤٥٠٠-٦٠٠٠
%٦٠	٦٠٠٠-٨٠٠٠
%٦٢.٥	٧٥٠٠-١٠٠٠٠

المصدر: دراسة بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، ٢٠١٠

[(١)] - دراسة بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، مرجع سابق

[(١)] -

غ- حجم الدعم المقترح: يقدر الإنتاج المحلي من سيارات الركوب ما بين عامي ٢٠١٠ / ٢٠١٣م بحوالي ٧٠٣٨٤٠ سيارة ولو تم دعم كل سيارة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه فإن المبلغ المدفوع سيصل إلى ٧.٠٣٨ مليار جنيه وبفرض أن نصف هذه السيارات لن يحصل علي مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه كاملة لعدم وصوله إلى ٦٢ % لأن نسبة الدعم المقترح للتصنيع المحلى متفاوت بين ٥٥ % و ٦٢% ومن ثم يبلغ متوسط الدعم المقترح نحو ٣.٥١٩ مليار جنيه في خلال أربع سنوات، وهو مبلغ كبير.

أن صناعة التجميع لا تنقد لذاتها، ولكن لو ساهمت في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ربما كان الأمر مستحسنا، فهي لم تنجح حتي في سد حاجة السوق المحلي بدليل أن حجم واردات السيارات من الخارج عام ٢٠٠٨ نحو ٧,٩ مليار جنيه، تراوحت بين باقي السنوات ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٢ مابين ٧,٦ مليار جنيه و ٧ مليار جنيه وكانت الواردات من السيارات الأخرى سنويا بمتوسط سنوي نحو ٧ مليارات جنيه مابين أعوام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢ م [(١)]، وهذا يحتاج إلي مراجعة

ق – هل دعم السيارات المجمعة هو الحل الأمثل: يستوعب السوق المصري حسب إحصائيات ٢٠٠٩ حوالي ٢٥٠ ألف سيارة وهو الحد الأدنى لإنتاج موتور سيارة الركوب محلياً تقريبا في مصنع مكون من ثلاث خطوط إنتاج، إذن الخطوة الباقية هي وجود إرادة جادة من قبل رجال الأعمال لاقتحام هذا المجال، وخاصة بعد انسحاب القطاع العام من الساحة، لأن بقاء الوضع علي ما هو عليه لا يتناسب مع الطموحات الاقتصادية التي تهدف لتعزيز استقلالية البلاد في المجال الصناعي.

ك – علاقة صناعة السيارات بتطوير الصناعات العسكرية: هناك ترابط بين تطوير صناعة السيارات وبين النهوض بالصناعات العسكرية، والعائد الأكبر المتاح لرواد صناعة السيارات هي إمكانية دخولهم مجال الصناعات العسكرية لأنهم سوف

[(١)] - التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، ديسمبر ٢٠١٢، المجلد ٨ العدد ٢ صـ ٧٢ جدول ٤٥.

ينتجون العنصر الأساسي لصناعة القطع الأرضية من السيارات والمعدات القتالية، إن هذا المشروع سيوفر قاعدة صناعية للهيئة العربية للتصنيع العسكري والصناعات المصرية بصفة عامة .

إعادة تخطيط صناعة السيارات من جديد: يتحتم علي هيئة التنمية الصناعية أن تعيد تخطيط هذه الصناعة من جديد، بما ضمن ربط الموافقات بإنتاج سيارة مصرية، وتوجيه الدعم لصناعة موتور محلي من أجل إنتاج سيارة تحمل اسماً تجارياً جديد، أو بالمشاركة مع القطاع الخاص في مصنع جديد، وتكون حصة الدولة هي الشراكة بالأرض، وشراء السيارات اللازمة لخدمة جهاز الدولة، فميزة مثل هذه شراكة مع منتجي السيارات الجادين هو تطوير هذه الصناعة، علي ان يكون الدعم لمدة محددة.

تقليص عدد المصانع في تكتلات صناعية: وذلك بقيام رجال الأعمال بدراسة التكتل في كيان قوي لصناعة سيارة مصرية؛ تستطيع سد حاجات السوق المحلي والنفاذ للاسواق الخارجية.

٢ - **صناعة الدواء:** صناعة الدواء هي صناعة كيميائية متخصصة في صناعة الدواء، وهي تقوم بابتكار أدوية جديدة وبيعها في السوق ويكون لها حق اختراعها وابتكارها، بمعنى أنه لا يجوز لأي مصنع آخر ؟إنتاج دواء معين إلا بعد موافقة الشركة صاحبة الاختراع، وأول صيدلية أنشت كانت في العصور الوسطى، وأول مخزن دوائي إسلامي تم انشأءه في بغداد عام ٧٥٤ م . [(١)]

يؤرخ لبدء صناعة الدواء في مصر حديثا منذ نشأة شركة مصر للمستحضرات الطبية التي كانت من أعرق شركات صناعة الأدوية بمصر والشرق الأوسط وإفريقيا،

---

(1) John L. McGuire, Horst Hasskarl, Gerd Bode, Ingrid Klingmann, Manuel Zahn "Pharmaceuticals, General Survey" Ullmann's Encyclopedia of Chemical Technology" Wiley-VCH, Weinheim,

وقد أنشأها الراحل طلعت حرب عام ١٩٣٩بعد إنشائه لبنك مصر .[١] وتسهم صناعات الدواء في خلق الطلب علي العمالة و تحد من ظاهرة الاستيراد للمنتجات تامة الصنع، وتغطي صناعة الدواء نحو ٩٣ % من احتياجات السوق المصري، ويقدر الاستهلاك السنوي للأدوية بمصر بحوالي ٣.٥ مليار دولار، ويستحوذا هذا الإنفاق علي ٦١ % من دخل الأسرة المصرية. [٢] ويصنف الاستثمار في قطاع الأدوية علي أنه من أقوى الاستثمارات، ويظهر ذلك جلياً في الإقبال المتزايد فى أعدد الشركات العاملة بهذا القطاع ، و تتميز مصر بأن أسعار الأدوية فيها رخيصة، مقارنة بأسعار الأدوية في الكثير من البلاد الأخرى، بفضل المنافسة بين الشركات، والإنتاج الزائد والمتنوع، الاستثمار مطلوب في هذا القطاع بشرط أن يقتصر على المجالات الجديدة في الدواء وسوف يتم تناول بعض النقاط في إيجاز شديد:

أ- الاستثمار الخاص في شركات الدواء : وتقدر الاستثمارات الخاصة في عام ٢٠٠٩ بنحو ٢٠ مليار جنيه بمصر وتكمن المشكلة في أن ٨٠ % من الخامات الدوائية مستوردة من الخارج وهذا يرفع سعر المنتج. [٣]

ووفق دراسة أعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٧ حول صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والكيماويات الدوائية علي عينة لعدد ٦٠ مصنع وشركة للأدوية فى مصر،يوجد ثمان شركات تابعة لقطاع الأعمال العام و٥٢ شركة تابعة للقطاع الخاص والاستثماري ويعمل بها ٣٩٦٦١ عاملا. [٤] بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الفعلي ٩٤١١ مليون جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنسبة زيادة قدرها

---

[١] - كريمة عبد الغني، الأهرام الرقمي ، نقلا عن الأهرام اليومي .، ٢٠١١/٥/٢٩، الدخول للموقع ٢٠١٤/٢/١١

[٢] - وزارة الصحة، تصريحات وزير الصحة المصري حاتم الجبلي، ٢٠١٠/٢/٩

[٣] - نشرة بيت الصناعة، اتحاد الصناعات، العدد السابع أغسطس، ٢٠١٠

[٤] - **بوابة الشروق،، تحت عنوان: أسعار الدواء في مصر بين الواقع المحلي والسوق العالمية٢٠٠٩/١٠/٦** ، تاريخ الدخول ٢٠١٤/٢/١١م.

١٥ %على عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، بينما بلغت قيمة الطاقة العاطلة ١٠٢٥ مليون جنيه وهى تمثل ٩.٨% من إجمالي قيمة الطاقة المتاحة في ذات العام.

ب- الاستثمار الحكومي: تعد الشركة القابضة للصناعات الدوائية وهي شركة حكومية من أكبر الشركات العاملة في هذا المجال، إذ يقدر حجم النشاط الجاري لها ٧.٨٣ مليار جنيهاً، وحققت ربحية عام ٢٠٠٩ بلغت ٤٨٧ مليون جنيهاً، علاوة علي أجور العمالة التي قدرت في نفس العام ٦٣١ مليوناً من الجنيهات.

وعموما فقد ارتفع حجم الشركات التي تعمل في مصر من شركات حكومية و استثمارية و استثمار مختلط مصري أجنبي إلى ٢٦١ مصنعاً حتى بنهاية عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى ١٦٢ مصنعاً تحت الإنشاء. [١]

ج- الميزان التجاري: وقد كان الميزان التجاري للعينة محل الفحص في غير صالح الاقتصاد الوطني، فعلي مستوي المنتج التام بلغت قيمة الصادرات من الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والكيماويات الدوائية ٣٨٦ مليون جنيه، وبلغ إجمالي قيمة الواردات ٢٥٠١ مليون جنيه بحيث أصبح لدينا عجز في الميزان التجاري الدوائي ٢١١٥ مليون جنيه بينما بلغت صادرات الأردن التي لديها ١٨ مصنعا فقط لإنتاج الأدوية وتبلغ قيمة صادراتها ٤٠٠ مليون دولار. [٢] **وهو مبلغ يوازي ٢,٨ مليار جنيه مصر وهو مبلغ أكبر من صادرات ٦٠ شركة كانت محل الفحص بما يعادل نحو ٧,٢٥ مرات.**

وهذا يؤكد أن العبرة ليست بالعدد ولكن بالقيمة المضافة، وربما تكون من المزايا النسبية للشركات المصرية هو تغطية مساحة كبيرة من السوق المصري، وقد قدرت قيمة الخامات المستوردة بنحو ٢٠٩١ مليون جنيه. [٣] **وهذا المؤشر يعني أن قيمة**

---

[١] - تصريحات وزير الصحة المصري حاتم الجبلي، ٢٠١٠/٢/٩

[٢] - **بو ابة الشروق، مرجع سابق**

[٣] - ***بو ابة الشروق، مرجع سابق***

استيراد الخامات الدوائية أعلي من قيمة الصادرات الدوائية تامة الصنع بنحو ٥,٤١ مرة

بيد أن المشكلة في العينة محل الفحص أنها تعتمد على ٦٥ % من الخامات المستوردة، و٣٥% من الخامات المحلية .[1]، وربما تكون نسبة الخامات المحلية أقل من نسبة ٣٥% في العينة محل الفحص لأنها تشمل شركات مصرية تستورد الخامات الدوائية من الخارج، وتدرج في الفحص علي أنها خامات محلية بسبب أن جنسية الشركة التي تغذي صناعة الأدوية مصرية وليس بسبب منشأ الخامات أو هوية البلد المصدر .

د- **المنافسة العربية:** نتيجة لتطور صناعة الدواء في المنطقة العربية توجه صناعة الدواء منافسة قوية، فقد سجلت المغرب إنتاجاً يقدر حسب إحصائيات عام ٢٠٠٨ بمبلغ ١.٣٨ مليار دولار ومن المتوقع أن يصل إلى ١.٨٨٠ مليار دولار عام ٢٠١٤ م،علاوة علي الأمارات والأردن والسعودية.

س- **المنافسة الدولية:** علي الصعيد العالمي تمثل صناعة الأدوية أكثر الصناعات نمواً وتطوراً، حيث بلغت وفقاً لإحصائيات عام ١٩٩٧ إلى ٢٩١ تريلون دولار، وتستحوذ الولايات المتحدة وحدها علي ثلثها و أوروبا ٣٠% و اليابان ١٨% و الصين ٦.٥ %،هذا مع استمرار نمو قيمة الإنتاج بهذه الدول، وعقب إحصائيات احدث تتصدر ١٠ شركات قائمة كبار مصنعي الدواء في العالم ، وبلغت تكلفة إنتاج تلك الشركات في عام ٢٠٠٧ نحو ٢٧٨,٨مليار دولار، هذه التكلفة شاملة قيمة الإنتاج البحث العلمي معا.

قائمة تشمل مبيعات أهم مصانع الأدوية العالمية لعام ٢٠٠٧، تتضمن تكلفة البحث العلمي وقيمة المبيعات.

---

[1] بوابة الشروق، مرجع سابق

تكلفة البحث العلمي (مليار دولار)	مبيعات سنوية (مليار دولار)	المقر	الشركة	الترتيب
8,1	45,1	نيويورك، الولايات المتحدة	Pfizer	1
6,4	39,2	لندن، المملكة المتحدة	GlaxoSmithKline	2
6,4	38,1	بازل، سويسرا	Novartis	3
6,5	37,4	باريس،فرنسا	Sanofi-Aventis	4
5,1	25,7	لندن، إنجلترا	AstraZeneca	5
5,3	23,3	نيو براونسويك، الولايات المتحدة	Johnson & Johnson	6
4,9	22,6	وايتهاوس ستيشن، الولايات المتحدة	MSD Sharp & Dohme	7
6,7	16,9	بازل، سويسرا	Hoffmann-La Roche	8
3,1	15,7	ماديسون، الولايات المتحدة	Wyeth	9
3,5	14,8	إنديانابوليس، الولايات المتحدة	Eli Lilly and Company	10
٥٦	**٢٧٨.٨**		الإجمالي	

المصدر

Pharmaceutical Executive, „Our 9th Annual Report on the world's Top50 Pharmaceutical Companies", **May: 2008**

وتأتي في المركز ١٢ شركة باير الألمانية بحجم مبيعات سنوي ٨٧و٩ مليار دولار، وتكلفة أبحاث ٨و٣ مليار دولار سنوية .

ص- **سبب تفوق الشركات الأجنبية:** ترجع سيطرة الشركات الكبرى علي صناعة الدواء إلي الأنفاق بسخاء علي الأبحاث، حتى تتوصل إلى التركيبة المفيدة من الدواء. ثم تقوم بتجربته أولا على الحيوان، ثم تجربته على الإنسان في حدود عدد محدود من المتطوعين، يكونوا تحت مراقبة ورعاية صحية من الأطباء، ولذلك لاكتشاف أي مضاعفات جانبية غير صحية للدواء الجديد. وبعد التأكد من مفعول الدواء الجديد في العلاج والتأكد من عدم وجود أعراض جانبية له، يقوم المصنع بتسجيل الاختراع في الجهات الرسمية، ويصبح حق الاختراع في ملكيته.

ويقدم المصنع صاحب الاختراع إلى الجهات الصحية المسئولة ببلده للحصول على تصريح ببيع الدواء الجديد في السوق. ولا يحق له عرض الدواء الجديد في الأسواق إلا بعد حصوله على التصريح الحكومي لبيعه.

ط- **تكلفة البحث العلمي:** ومن الجدول السابق يتضح أن تكلفة البحث العملي لعشر شركات في عام ٢٠٠٧ م بلغت نحو ٥٦ مليار دولار وهو توازي نحو ٢٠,٠٨% من قيمة مبيعات صناعة الدواء نفسها، لعل هذا ما يفسر إصرار الولايات المتحدة و أوربا و معهم الدول الكبرى علي إدراج اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ضمن منظمة التجارة العالمية، وذلك بهدف حماية حقوق براءات الاختراع والاكتشافات العلمية،ومنع دول العالم الثالث من إنتاج تلك الأدوية الحديثة، لضمان احتكار السوق الدولي.

ظ- **العبرة ليست بالكم:** وسوف كتشف من هذه الأرقام أن صناعة الدواء في مصر والعالم العربي مازالت تحتاجان إلي المزيد من الجهود لتطويرهما، ورغم أن عدد الشركات العاملة في مصر كانت ٢٦١ مصنعاً عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى ١٦٢ مصنعا تحت الإنشاء إلا أنها صغيرة في عالم صناعة الدواء، بيد أن ميزتها انها

تغطي ٩٣% من حجم استهلاك بمصر، والمقدر بنحو ٣.٥ مليار دولار، ولكن معظم الخامات الدوائية لهذا الإنتاج مستوردة بنسب ٨٠% ، وفي الإطار الاسترشادي تبلغ قيمة تلك الخامات الدوائية المستوردة بنحو ٢,٦ مليار دولار.

سوف يتضح إن صافي الفارق بين تكلفة الخامات وإجمالي الفاض في عام ٢٠٠٧ كمثال نحو,٦٥٥ مليون دولار فقط، وهذا الفائض حصل علي نسبة من دعم الطاقة، وتكاليف البنية الأساسية، وغيرها من نفقات، علاوة علي الاستفادة من المزايا النسبية المتنوعة، وبالتالي سوف يتآكل هذا الفائض عند حساب ما يخص عام ٢٠٠٧ من تكلفة استيراد خطوط الإنتاج الرأسمالية اللازمة لتشغيل المصانع من الخارج، وهذا يستوجب دراسة متطلبات تطوير هذه الصناعة الهامة.

ع- **تشابه صناعة الدواء:** يوجد تشابهاً كبيراً بين شركات الأدوية، وذلك في النشاط والنمط الإنتاجي، وتوجد العشرات من الشركات تنتج نفس الدواء طالما أن ذلك يعود عليها بالربح، لا يقبل أن تظل المصنع عبارة عن آلة لتجميع الخامات المستوردة، كما أن بعضها يقوم باستخدام تكنولوجيا قديمة متأخرة نسبيا، وتقوم بعض الشركات العاملة بمصر بتصنيع أدوية انتهت مدة حمايتها، بعد الحصول على المركب الكيميائي الخاص بها، وهذا هو حال صناعة الأدوية في معظم الدول النامية كافة، باستثناء البرازيل والهند، فالشركات متعددة الجنسيات تقوم بالسيطرة على صناعة الدواء من خلال احتكار الأبحاث وبراءات الاختراع الجديدة، وهذا ما يجب كسره من خلال صناعة دواء مصرية في بعض المجالات الممكنة.

غ- **السيطرة علي سوق الدواء:** يتطلب المنطق أن يتم التعامل مع الدواء على أنه سلعة إستراتيجيه وليس سلعة تجارية، ولكن بما لا يضر بالمنتجين، لضمان الاستمرار، مع تفعيل الرقابة على شركات الأدوية، وهذا دور الدولة للتأثير في سوق الدواء، وأصبحت هذه الآليات في يد رأس المال، في الماضي كانت آليات التدخل في يد الدولة، ولكنها فقدتها تدريجياً، عندما تآكلت القاعدة الإنتاجية في

شركات القطاع العام لسبب أو لأخر، لأن المنطق يتطلب التعامل مع الدواء على أنه سلعة إستراتيجية، في ظل التوازن الاقتصادي الذي يحقق مصالح جميع الإطراف، وهذه الصناعة جيدة إذ يقدر البعض أن أرباحها أكثر من ٣٠%، وهي نسبة مغرية للاستثمار.

ف- **تطوير الصناعة يحقق آثار اقتصادية هائلة**: وذلك في مجالات تشغيل مئات الآلاف من شباب الصيادلة والعمالة الأخرى، ورغم هذا الطابع الاستثماري الذي برز مؤخراً لقطاع الدواء المصري، ورغم النجاحات التي تحققت، فإن هناك مشاكل ومعوقات تواجه هذا القطاع، ويتحتم ضرورة بحثها، ووضع الحلول اللازمة والإستراتيجيات والخطط المستقبلية للارتقاء بقطاع الدواء الذي يمضي بقوة في اتجاه المنافسة ولذا يجب اتباع ما يلي:

- **الصنيع النوعي:** وصل حجم المصانع المخصصة لإنتاج الدواء إلى حد من النمو يفوق حجم الاستهلاك الحقيقي للسوق المحلي، مع صعوبة المنافسة بالخارج، علماً بأن بعض مصانع الدواء في مصر بها خطوط إنتاج لا تزال متوقفة، وتصنف ضمن الطاقات العاطلة، وهذه الخطوط من الممكن أن تسهم في رفع معدل الإنتاج الحالي من الأدوية إلى الضعف إذا ما زاد الطلب خلال الفترة المقبلة، من خلال غزو الأسواق الخاجية، بيد أن الأمر يتطلب إناجًا نوعيًا متميز.
- **علاج ظاهرة التنافس السلبي:** يوجد عدد كبير من المصانع والشركات تتنافس فيما بينها على تقديم دواء للمستهلك المصري، ومع أن المنافسة هي العدو الأول للاحتكار وتصب في صالح المستهلك، إلا أنها أحيانا في الحالة المصرية تكون منافسة سلبية ، لأنها لا تتقدم نحو اكتساب السوق الدولي وتقف في حدود محلية ضيقة ومخلفة علميا، وتقدم أحيانا أدوية توقفت الدولة الكبرى عن إنتاجها لصالح أدوية متطورة.
- **إجراء الأبحاث المشتركة:** فعلي الرغم من كون مجال الأبحاث الدوائية مكلف

إلا أنه هو الطريق الوحيد لنمو هذه الصناعة والتمدد في السوق المحلي والدولي، وإذا تتعذر علي الشركات المصرية الإنفاق علي البحوث الدوائية بشكل منفرد، عليها أن تعقد اتفاقيات بحثية بينها وبين الشركات المصرية، للعمل في مجالات ابتكاريه لأن السوق المحلي ذاته سوف يسحب منها حال بقائها علي هذا المنوال.

- **تخصيص ميزانية للبحث العلمي:** يشير الواقع أن مصر ليست بحاجة إلى مزيد من الاستثمارات في قطاع الدواء ولكنها بحاجة إلى مزيد من الاستثمارات في مجالات البحوث الدوائية، فقطاع الدواء يحتاج إلى استثمار علمي، وهذا لن يحدث إلا عندما تتغير استراتيجيات تلك الصناعة، وذلك بتخصيص نسبة ٣% من أرباح تلك الشركات لهذا الغرض لإنشاء مراكز بحثية مشتركة، أو تمويل المركز القومي للبحوث أوطلاب الدراسات العليا في الكليات المتخصصة في مجالات العلوم الطبية المتنوعة للقيام بذلك.

- **تفعيل قوانين التراخيص الإجباري:** تكمن المشكلة الرئيسة في أن بعض تلك القوانين غير مفعلة وخاصة قانون الترخيص الإجباري في مجال حقوق الملكية الفكرية، وينظمه القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، وهذا القانون يعطي للشركات الوطنية الحق في الحصول على الترخيص الإجباري لإنتاج بعض أنواع الأدوية التي تقوم بعض الشركات الأجنبية المالكة لبراءات الاختراع الخاصة بإنتاج تلك الأدوية في حال عدم الالتزام بإنتاج الكميات اللازمة للسوق، أو أن تقوم بتوفير الدواء ولكن بأسعار مرتفعة في هذه الحالة يتيح القانون للدولة وفقاً لقوانين الملكية الفكرية منح ترخيص إجباري للشركات المصرية لإنتاج هذا الدواء.

- **تعزيز المركز المالي للشركات الجادة:** المشكلة التي تواجه شركات الأدوية العاملة في مصر عدم قدرتها على إنتاج بعض أنواع الأدوية والأمصال الجديدة، وهذا يرجع في الأساس إلى عدم توافر الإمكانات المادية والتكنولوجية اللازمة لإنتاج مثل هذه النوعية من الأدوية أو الأمصال، فصناعة الدواء بالشكل

الحقيقي لا توجد إلا في دول محدودة، وهذا يتطلب إلي تكتل بعض المنتجين بهدف تعزيز المركز المالي.

- **إنتاج الأدوية الحديثة:** تدعو الضرورة إلي إنتاج (الفاكسين) والأدوية الجديدة المنتجة من (البيوتكنولوجي)، لمواجهة انتشار الأمراض الوبائية مثل مرضي (أنفلونزا الخنازير) و(أنفلونزا الطيور)، وهذه الأدوية أسعارها مرتفعة جداً وتصنيع هذه الأدوية في الداخل سيؤدي إلى تراجع أسعارها إلى حد كبير يصل إلى ٩٠% من السعر الحالي، كما حدث في الهند.

- **السيطرة علي السوق المحلي والعربي:** تكمن الفرصة المتاحة أمام صناعة الدواء المصري في الاعتماد علي السوق المصري المؤهل لاستيعاب العديد من الصناعات الكبرى، نظراً لكبر حجم للسوق المحلى، مع فرص التمدد الطبيعي في اتجاه السوق العربي الذي يستوعب أكثر من ٥.٥ مليار دولار من واردات الأدوية من الغرب.وعلي سبيل المثال تجد السوق السعودي كسوق مستورد للأدوية تحتل مصر فيه المرتبة الثانية كمصدر بعد دول أوربا الغربية متقدمة علي الإمارات كثالث مصدر لها والولايات المتحدة كرابع مصدر .

- **دمج الشركات الأدوية في تكتلات محدودة:** يجب دراسة هذا الأمر بين صناع الدواء بمصر، بحيث تصبح مصانع أدوية القلب في تكتل واحد، وكذلك أدوية القلب، والفيروسات، والعيون، الصدر، الجلدية، السرطان، والباطنة، وذلك بهدف تعزيز قدرة الشركات المالية علي أن تصبح كل شركات نوعية في كيان واحد، مع وقف منح التراخيص إلا بعد مراجعة الطاقات المتاحة وحاجة السوق.

- **تعزيز دور الدولة في صناعة الدواء:** فإذا كانت الأعراف الرأسمالية تتطلب سيطرت الدولة علي نسبة ٣٠% إلي ٤٠% من الطاقة الإنتاجية لمنع الاحتكار، بات من الضروري تطوير باقي شركات الدواء بالقطاع العام بأسلوب إقتصادي حال تحسن الأحوال المالية.

٣ـ الصناعات الكيماوية: يطلق عليها أيضا الصناعات التحويلية، وتتضمن عمليات التصنيع التي تتم أثناء إنتاج البتروكيماويات، الدواء: البوليمرات، الطلاءات، الزيوت، و يتم استخدام علوم الكيمياء والتفاعلات الكيميائية لإنتاج مواد جديدة، أو فصل المواد من بعضها باستخدام خواص عديدة مثل مدى الانحلالية، الشحنة أو التقطير، بالإضافة إلى التحولات التي تتم باستخدام الحرارة وطرق أخرى، وتتضمن تلك الصناعات تشغيل أو تغيير المواد الأولية التي يتم الحصول عليها من المناجم والزراعة إلى مواد أخرى مفيدة قابلة للاستخدام في حياتنا اليومية أو كمادة خام لصناعات أخرى. ولا يتم اعتبار صناعات الأغذية من ضمن الصناعات الكيمائية.

وتمد الصناعة الكيميائية الصناعات الأخرى بأنواع مختلفة من المواد، كما تنتج العديد من المواد الكيميائية التي ينتفع بها مباشرة، وتشمل المنتجات الرئيسية للصناعة الكيميائية، المنظفات والأدوية والزجاج والسبائك ومنتجات الورق والبلاستيك والألياف الصناعية والأسمدة والأصباغ والمواد الحافظة للأطعمة الأساسية في الأقطار النامية، ولكن المواد الكيميائية التي تحتاج لطرق إنتاج متقدمة تنتج عادة في الدول الصناعية.

وتشير بعض الدراسات الأخرى أن العالم منذ الحرب العالمية الثانية أنتج أكثر من ٨٠ ألف مادة كيمائية لاستخدامها في أنشطة متنوعة. ربما كان بعض الخلل في عدم الإجراءات الوقائية، فهذه الصناعة من الناحية الأخرى تؤدي دوراً هاماً في إنتاج العديد من السلع المصنعة في المدن الجديدة والقديمة علي حد السواء.

تجري أغلب الشركات الكيميائية الكبيرة في العالم برامج أبحاث وتطوير خاصة بها، ويعمل الكيميائيون في هذه البرامج على تطوير مواد جديدة استحداثا لطرق استخدام مبتكرة للمواد الكيميائية المعروفة، وكذلك تحسين طرق وتقنية الإنتاج الكيميائي، ورافق النجاح الذي حققته الصناعة الكيميائية مشاكل تتعلق بالسلامة وتلوث البيئة

فاستخدام المبيدات بكميات كبيرة مثلاً؛ أدّى إلى تلوث التربة والماء، وإضافة إلي ذلك فإن إنتاج بعض الكيميائيات نتج عنه نفايات ضارة يحتم ضمان سلامة التخلص منها اتخاذ احتياطات خاصة،فقد أدّى تسرب هذه النفايات الخطيرة من أماكن حفظها إلى تهديد صحة سكان المناطق المجاورة لهذه الأماكن وسيتم عرض بعض النقاط التالية:

أ- **مستقبل الصناعات الكيماوية :** كان من المتوقع زيادة صادرات قطاع الصناعات الكيماوية المصري إلي ٥٠ مليار جنيه في عام٢٠١٣ م، ولكن عدم الاستقرار ربما عرقل هذا الطرح، ولكن هذا لا يعني الانطلاق بعد ذلك في أفاق المستقبل لتتضاعف الصادرات بما يلبى الخطة الإستراتيجية لزيادة صادرات الصناعات الكيماوية. تعد الأفاق أمام الصادرات المصرية مبشرة وشعب الصناعات الكيماوية في المدن الجديدة بات عليها دور هام في تقديم صناعات جيدة و منافسة لسد احتياجات السوق المحلى والنفاذ إلى الأسواق الخارجية لضخ أموال من حصيلة التصدير في أوصال الاقتصاد الوطني.

ب- **الصناعات الكيماوية والتلوث :** علي الرغم من أهمية الصناعات الكيماوية إلا أن عدم اتخاذ تدبير السلامة والصحة المهنية في بعض مجالاتها قد يهدد الكثير من القوي العاملة بالتعرض لأخطر الأمراض أو الموت متأثرة بخطورة التعامل مع هذه الصناعة، ونفس الخطر يهدد مستخدمي منتجاتها، التي يمثل الكثير منها خطراً شديداً على صحة الإنسان وخصوصاً الأطفال ومنها:

المركبات الخطيرة: وفقا لتقارير وكالة حماية البيئة الأمريكية في عام١٩٩٢ م USEnviromenal Protection Agency. والتي رصدت إطلاق حوالي ٣٠٠ مركب كيميائي خطر، وفي الولايات المتحدة وحدها يتم تتداول أكثر من ٧٠٠٠٠ مركب كيميائي على المستوى التجاري في التجارة العالمية . [1] وربما

- [1] Anastas, P.; Farris, C. Benign by Design. Am. Chem. Soc. 1994 .

ركزت تقارير وكالات حماية البيئة الأمريكية في تقاريرها علي عدد قليل من المركبات التى تمثل الخطر الأكبر على صحة الإنسان والبيئة، وهذا لا ينفي وجود عناصر أقل خطورة، ومركبات أخري لم تظهر نتائجها بعد.

- **خطورة الأبخرة المتصاعدة:** تؤثر الأبخرة المتصاعدة من صناعة المنتجات المطاطية علي الصحة،وكذلك الأبخرة المتصاعدة من صناعات البطاريات والكابلات الكهربية ومواسير المياه وكابلات الهاتف وسبائك حروف الطباعة وثقافات شباك الصيد وفي اللحام والجلفنة والطلاء الكهربي والأحبار والدباغة.
- **خطورة مركبات الرصاص المستخدمة:** و تؤثر كمية الرصاص التي تدخل الجسم عن طريق الاستنشاق في مفعولها مائة ضعف الكمية التي تدخل عن طريق الجهاز الهضمي، وتعرض أنسجة الكبد والكلى والرئتين للتلف، كما أن أنسجة المخ تتمتع بجاذبية خاصة تجاه مركبات الرصاص، الأمر الذي يؤدي إلى إصابة المخ والرئتين بالرشح وتنتاب المصاب نوبات الأرق والغثيان والأنيميا وبطء النبض وسرعة التنفس وفقد الشهية وعدم القدرة على التركيز.
- **أثر الرصاص علي صحة الأطفال:** يعد الأطفال هم الأكثر عرضة لهذه الأخطار، فزيادة تركيز الرصاص في الدم تؤدي إلى حدوث خلل واضح في ثلاثة نظم رئيسية هي نظم نقل الإشارات العصبية، وهو الأمر الذي يفسر تأثير الرصاص على الأداء الذهني، ووجدت علاقة بين انخفاض مستوى الذكاء والأداء العقلي عند الأطفال والتعرض للتلوث بالرصاص، و يؤدي التلوث بالرصاص إلى حدوث مشاكل في التكاثر البشري، حيث وجد أن ذلك يسبب ولادة أطفال يعانون من مشاكل في النمو خاصة نمو الجهاز العصبي.

ج- **التلوث الكيمائي والبيولوجي:** ونتيجة لتسرب المنتجات الكيماوية أو الإفراط في استخدام بعض أنواعها مثل الأسمدة الأزوتية في الزراعة أو المبيدات الحشرية ،ونتيجة تسرب المركبات الكيمائية للمياه الجوفية أو استخدام الأنهار والبحار في

الصرف الزراعي أو بأي طريقة أخري لتسرب الكيماويات المتنوعة للماء، وجد أن للتلوث الكيميائي علاقة بالتلوث البيولوجي فالكائنات المائية النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة تتأثر بصور التلوث الكيميائي الموجودة في البيئة المائية، فالملوثات الكيميائية علي اختلاف صورها وأنواعها تؤثر علي نمو وتكاثر وانتشار الكائنات المائية داخل بيئاتها وتلك بعض النماذج منها: [١]

- **عناصر جديدة للتلوث:** إن التلوث الكيميائي قد يضيف إلي البيئة المائية عناصر جديدة قد تؤدي إلي زيادة وانتشار التلوث البيولوجي بالكائنات الدقيقة الحية وبالنباتات المائية , وخير مثال التلوث بالمركبات الفوسفاتية والنتروجينية للمسطحات المائية يعمل علي النمو الزائد للطحالب المائية بصورة قد تؤدي في النهاية إلي تحلل الأنهار والبحيرات وموتها بيولوجيا مسببا خللا بيئيا جسيما.
- **زياد تكاثر الأحياء الضارة:** إن بعض الملوثات الكيميائية العضوية تزيد من تكاثر الكائنات الحية الدقيقة الممرضة وغير الممرضة فالمركبات العضوية القابلة للتحلل بيولوجيا تعد من مصادر الكربون للكائنات الحية الدقيقة الممرضة وغير الممرضة مما قد يسبب تلوثا بيولوجيا للبيئة المائية الموجود فيها الملوثات الكيميائية.
- - **إنتاج سموم كيميائية:** إن التلوث البيولوجي قد يضيف الي البيئة المائية سموما كيميائية وعناصر ضارة منتجة بالكائنات الحية الدقيقة (مثل بعض انواع الطحالب) والتي يؤدي تراكمها وزيادتها إلي إنتاج عناصر غريبة تحدث خللا بيئيا للبيئة المائية.
- **اختلال نمو الأحياء المائية:** التلوث الكيميائي قد يقلل من عمليات التنقية الذاتية للمسطحات المائية مما قد يؤدي الي تراكم بعض الملوثات والتي قد تزيد

---

[١] - أحمد السروي، التلوث البيولوجي للبيئة المائية، الدار العلمية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨، بتصريف

من معدلات نمو بعض الكائنات المائية بدرجة قد تسبب تلوثا بيولوجيا واضحا بتلك البيئات.

د- **الآثار الاقتصادية لهذه الصناعة:** يتضح من هذا العرض الموجز نجد أن الصناعة الكيماوية تؤثر علي العاملين بالمصانع، وعلي المستهلكين لها وعلي البيئة المحيطة، ومن بعض الآثار السلبية علي الصعيد الاقتصادي ما يلي:

- **ضعف الأجور:** ومع تلك الأخطار الجمة نجد أن بعض المصانع في المدن الجديد لا تلتزم بصرف الأجر المناسب أو بدلات التغذية التي تساعد الجسم البشري علي مقاومة الأخطار الناجمة عن تواجد العمال وسط المواد الكيماوية الخطيرة، رغم أن هناك نسب مقررة من الألبان تخصص لكل عامل داخل هذه الصناعة , لا توجد معايير ضابطة للأداء، والعمال داخل بعض هذه الشركات يعملون بعيداً عن إجراءات السلامة والصحة المهنية التي عادت ما تختصر في مراقبة وسائل الدفاع المدني الخاصة بالتعامل مع الحرائق لحماية المال من دون البشر ولا توجد حماية حكومية فاعلة تتمثل في الرقابة.
- **ضعف العائد علي الدولة:** وبدون علاج الآثار السلبية لبعض الصناعات الكيماوية، تكون معدلات النمو الاقتصادي المرتبطة بهذه الصناعة ضعيفة، والمزايا تعود علي شريحة محدودة من الصناع، وتتحمل الموازنة العامة أعباء جديدة ممثلة في النفقات التي تدفعها الدولة في صورة علاج للمصابين.
- **الاعتماد علي الخامات الأجنبية:** معظم هذه الصناعات تعتمد علي الخامات المستوردة ويقدر البعض أن حجم الخامات المستوردة من الخارج تصل إلي ٦٠%، وأن فرصة التطور مقترنة بزيادة نسب الخامات المحلية وخاصة في صناعة البتروكيماويات.

هـ - التطوير يستوجب أمرين:

- **الأول:** هو ضرورة التوأمة مع البحث العلمي للقضاء على فرص انتقال الأمراض عن طريق إيجاد حلول علمية مبتكرة
- **والأمر الثاني:** في ضرورة دراسة فرض رسم على هذه الصناعة في أي مرحلة يقررها المختصون، وذلك لتوجيه جزء منها للدراسات العلمية لابتكار وسائل حماية ضد الآثار الجانبية الحالية، وتوجيه الجزء الأخر لوزارة الصحة للمساهمة في علاج المرضى الذين تضرروا من المواد الضارة.

٤ـ الصناعات الصغيرة: تتميز هذه الصناعات بالأهمية القصوى في مجال التشغيل لإمكانية القضاء علي البطالة من خلالها، علاوة علي تنمية الاقتصاد الوطني و تحسين أحوال المواطنين فهذا القطاع لديه قدرة كبيرة علي الانتشار الجغرافي، ومؤهل لخلق نظام اقتصادي فعال يتمتع بالمرونة، والقدرة علي التأقلم مع تغيرات السوق، وهذه الصناعات هي خيار استراتيجي علي مستوي العالم بأثره ولا يمكن الاستغناء وسيتم عرض بعض النقاط التالية:

أ- حجم المشروعات الصغيرة بمصر: وتمثل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فى مصر نحو **٩٠** %من إجمالي مشروعات القطاع الصناعي، ويعمل بها نحو ثلثي القوى العاملة، وتسهم بنسبة **٤٠** % من إجمالي الناتج القومي. وإذا ما أضفنا المشروعات متناهية الصغر لمشروعات SMEs نجد أن هناك أكثر من **٢.٥** مليون مشروع تمثل حوالي **٩٩**% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي وتساهم في **٨٠**% من الناتج المحلى الإجمالي وتغطى نحو**٩٠**% من التكوين الرأسمالي وتستوعب حوالي **٧٥**% من فرص العمل، ويدخل سنويا **٣٩** ألف مشروع جديد مجال الإنتاج. [١] وتتميز هذه الصناعات بقدرتها علي البقاء

---

[١] - بنك اسكندرية، تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/٢/١١، http://alexbank.smetoolkit.org

لأنها عادة تكون فردية أو شبه فردية، وتكون عملية الاستمرار فيها مسألة حياة أو موت بالنسبة لملاكها ، وهي محور هام في مجال التنمية الصناعية الحقيقية كصناعات مغذية للصناعات المتوسطة و الكبيرة علاوة علي كونها تقدم منتجاً مباشراً للسوق في حالات كثيرة مثل الملابس و صناعة الأحذية.

ب- **الأثر الاقتصادي لعدم تسجيل المشروعات الصغيرة:** حسب بعض الدراسات يوجد بمصر ٣ مليون مشروع صغير منها ١٦% مسجلة بشكل قانوني و هذا يعني أن هناك ٨٤ % من هذه المشروعات تعمل بصورة غير قانونية فهي غير مسجلة تجارياً و ضريبياً، وهذه الوضع يعد فوضي اقتصادية كبري، فهذا الكم الهائل كما هو محروم من التمتع بإمكانيات الحصول علي التمويل البنكي اللازم للنمو والازدهار، أيضاً تحرم الدولة من الرسوم والضرائب المستحقة عليه و هذا يعكس فشل آليات الدولة في رصد مؤسساتها الاقتصادية الحقيقية بما يؤثر بالسلب علي الطرفين.

ج- **المشروعات الصغيرة والاستثمار الآمن:** وقد أدركت البنوك أهمية الصناعات الصغيرة ، حيت أنها تتمتع بالكثافة الجغرافية و العددية، وقد قام البنك المركزي بدور عملي لدعم هذه الصناعة من خلال قيامه بإلغاء نسبة الاحتياطي القانوني المقدر سلفا بنسبة ١٤% لإقراض هذه المشروعات وهذا الإلغاء يرفع إمكانيات التمويل لهذه المشروعات بنسبة ٢٥%.

هـ - **تمويل المشروعات الصغيرة:** علاوة علي التمويل الذاتي تتمتع الصناعات الصغيرة بوجود جهات تمويلية متعددة تتمثل في البنوك والصندوق الاجتماعي والجهات الأهلية و لكن من أهم مشاكل هذه الصناعات عدم وجود كيان قانوني يمثل معظمها.

ويأتي البنك الأهلي المصري علي رأس البنوك المصرية المهتمة بتمويل هذه الصناعات، فهذا البنك العريق الذي بلغت أصوله في سنة ٢٠٠٩ م ٢٦٠ مليار جنيه

و حجم الودائع به ٢٢٠ مليار ويستحوذ علي ٢٠% من أنشطت البنوك المصرية و ٢٣ % من الودائع، ويسعي هذا البنك علي الاستحواذ بتمويل المشروعات الصغيرة في مصر من خلال رصده لميزانية قدرها ١٠ مليارات جنيه علي مدار خمس سنوات متتالية تبدأ من ٢٠٠٩ /٢٠١٠، ومن خلال ١١ قاعدة تغطي مصر كلها علاوة علي إعلان المصرف المتحد بتوفير مبلغ مليار جنيه لدعم هذه الصناعات طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. (١)

د- **مشاكل إقراض المشروعات الصغيرة :** بعض البنوك تري أن هناك مشكلة في أداء العمل الإداري لعمليات الإقراض لهذه المشروعات فمثلاً إقراض مليار جنيه مصري يحتاج إلى ٥٠٠ موظف إداري بعكس القروض الكبيرة لا يحتاج هذا المبلغ سوي بضع العشرات من الموظفين، ولكن هذه المشكلة مردود عليها بأن ارتفاع نسبة الفوائد علي هذه قروض الصغيرة كقروض قصيرة وآمنة يجعل الفائدة تغطي الكثافة الإدارية لهذه التعاملات، بل أن إضافة ربع في المائة فقط يغطي هذه التكاليف.

وتعد هذه المشروعات بالنسبة للبنوك بمثابة الملاذ الآمن لاستثمار قدر كبير من الأموال بدون مخاطر بنكية فمثلاً بفرض وجود ألف عميل يقترضون من البنوك ففي حالة تعثر وإفلاس ١% منهم يمكن للفوائد المحصلة من باقي العملاء أن تغطي هذه الخسارة، وأن معظم الخسارة سوف تسترد من خلال الضمانات البنكية لاحقا بعد تمام الإجراءات البنكية.

س- **القروض الكبيرة تهدد البنوك بالإفلاس:** والدليل علي ذلك أن حجم القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي المصري يصل لأكثر من ١٠٠ مليار جنيه تم منحها بضمانات وهمية لرجال أعمال. (٢).

---

(١) - موقع البنك الأهلي تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/٢/١١ ،

http://www.nbe.com.eg/ExchangeRate.aspx

(٢) - الأهرام الرقمي، تحت عنوان: ١٠٠ مليار جنيه قروض منحها الجهاز المصرفي بضمانات وهمية ، نقلا عن: الأهرام المسائي، ٢٠١١/٣/٢٤، تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/٢/١١

ص- **مشاكل تمويل الشباب:** تتفاقم مشكلة حصول الشباب علي التمويل بسبب عدم تسجيل المشروعات بشكل قانوني أو بسبب عدم وجود ضمانات بنكية يتم الإقراض بموجبها، وهذا الأمر يواجه صغار الشباب وغيرهم، ويعرقل بعض الطاقات البشرية عن اقتحام هذه المشروعات، وهذا الأمرتحديداً من أهم المشكل التي تواجه راغبين الانضمام إلي قطاع الصناعات الصغيرة بوصفها الملاذ الأخير لخلق فرص عمل، ومن ثم يجب أن تبدأ الحكومة مرحلة أخري لحل هذه المشكلة لا بالتعاون مع الجمعيات الأهلية للمشاركة في تمويل مشروعات جديدة للشباب بقروض حسنة أو بدون فوائد،و يمكن أن تكون البداية لخوض غمار المشروعات الصغيرة هي الانطلاق من المشروعات المتناهية في الصغر، و بالتالي يكون التدرج في انطلاق الشباب عملاً مؤهلاً للنجاح عبر بوابة الصناعات الصغيرة بما يخدم خطط التنمية.

ط- **عشوائية الصناعات الصغيرة:** الوضع الحالي يؤكد تخبط هذه الصناعات، فنجاح الصناعات الصغيرة التي تبدأ بطريقة عشوائية أمراً مستحيل، فمشروع مصر القومي هو تشغيل الشباب في فرص عمل حقيقية، ومنتجة، ومربحة سوف ينجح الشباب والمجتمع والدولة معاً، وهذا هو الطريق المباشر لاقتصاد حقيقي وقوي. إن وضع برامج جادة ومخططة ومدروسة تبدأ علي هيئة مجموعات عمل تغطي الجمهورية أمر في منتهي الأهمية.

ظ- **تخطيط المشروعات الصغيرة:** يجب استحداث وزارة لهذا الغرض أو هيئة مستقلة، ولكي تنجح هذه الصناعات يجب أن تخطط بطريقة غير تقليدية، خاصة مع شيوع نظرية حرية التجارة، ورخص وجودة السلع المستوردة نظرا لوجود كيانات صناعية تنتج وفقا لاقتصاديات الحجم الكبير، إلا أن التخطيط يمكن أن يحول المشروعات الصغيرة لكيانات كبري، وذلك بأن تتخصص كل منطقة جغرافية بصناعة صغيرة محددة تناسب البيئة والخامات والسوق، وفق نماذج معدة بأحدث طرق علمية.

ع- **نموذج تطوير الصناعة الصغيرة في مجال الملابس الجاهزة:** وعلي سبيل المثال في صناعة الملابس الجاهزة، يتم تشكيل لجنان تشرف عليها الدولة تكون مهمتها ما يلي ووفقا لما يلي:

- **تحديد نوعية المنتجات:** وتكون مهمة اللجنة تحديد النشاط المخطط لكل مشروع صغير في مجال الملابس الجاهزة، سواء كان هذا النشاط هو صناعة القميص أو البلوزة أو البنطلون أو الجلابيب المنزلية، وغيرها.

- **دورات تدريبية علي فنون التفصيل:** يتم تجميع الشباب الراغبين في العمل في مجموعات نوعية حسب كل نشاط تصنيعي من أنشطة الملابس الجاهزة في مجموعات، ومجموعة صناعة القميص الرجالي، ومجموعة صناعة البلوزة....ألخ، ويمكن تقسيم المجموعة الواحد إلي أقسام فمثلا في صناعة القميص تخصص مجموعة للقص وأخري لخياطة الكم وأخري لتركيب الزراير ..ألخ، علي يدرب كل فرد علي جميع مراحل صناعة القميص، وتحديد موديل واحد لكل مجموعة، ومقاس واحد فقط لكل مجموعة، سواء كان هذا المقاس متوسط أو فوق المتوسط..ألخ ثم تعقد دورات تدريبية متطورة من قبل خبراء.

- **لجنة لتصميم الموديلات ووضع الموصفات القياسية:** وتكون مهمة هذه اللجنة هي تصميم الموديلات التي تناسب السوق المحلي، والموديلات التي سوف تخصص للتصدير، ووضع المواصفات القياسية للإنتاج والإشراف علي تنفيذها بصرامة

- **لجنة الخامات:** وتختص هذه اللجنة بتوفير الخامات والأقمشة بأسعار اقتصادية وتوريد المستلزمات لكل شباب المشروع بأقل سعر بطرق ميسرة ، واختيار اللون المناسب.

- **توفير أحداث الآلات:** لأن توفير أحدث ماكينات الحياكة في العالم يضمن جودة المنتج، سوء كانت ذلك بإمكانيات أو قدرتها علي توفير الطاقة بما ينعكس علي

تخفيض التكلفة، وذلك عن طريق لجنة من خبراء تشكل لذات الغرض، وعلي أن تكون هذه اللجنة علي دراية تامة بأحدث الفنون الإنتاجية بالدول المتقدمة في مجال صناعة النسيج.

- **الاهتمام بالتغليف والتعبئة والاسم التجاري:** وذلك بنماذج موحدة لكل منتجات الصناعات الصغيرة المتناظرة، وذلك تحت اسم تجاري موحد لكل صناعة النسيج في المشروعات الصغيرة.
- **تحديد متوسط إنتاجية العامل:** وذلك للاستفادة منها في تحديد سعر المنتج، ورفع إنتاجية في لزيادة دخله من خلال زيادة الإنتاج.
- **دراسة السوق المحلي والدولي**: وتهدف تلك الدراسة إلي الإنتاج وفق حاجة السوق في ظل المنافسة الشرسة، بشرط الجودة كسبيل لغزو السوق.
- **تحديد سعر كل منتج:** وذلك بتحميل كل وحدة بنصيبها من التكلفة، وتحديد نسب ربحية عادلة، وسعر بيع واحد لكافة المنتجات المتناظرة.
- **أنشاء منافذ بيع محلية:** أنشاء مراكز بيع في المراكز والمحافظات.
- **فتح منافذ توزيع بالأسواق الدولية لا حقاً**
- **عدم تسلم أي منتجات غير مطابقة للجودة:** وذلك عند توريد الأصناف إلي منافذ التوزيع لإجبار الصناع علي المحافظة علي التميز، وتحديد كود رقمي لكل صنف ومورد.
- **فرض قيود مؤقتة علي واردات الملابس الجاهزة:** مثل رفع الجمارك والرسوم الإدارية وتحصيل ضرائب المبيعات مقدما، وغيرها من وسائل الحماية.

ربما لو طبقت المشروعات الصغيرة بهذا النهج سوف تتحول منتجات كل نشاط إلي أنشطة تقدم منتجات تضارع الشركات الكبرى، وسوف تتفوق عليها للأسباب التالية:

- **إن الأجر في هذه المشروعات يرتبط بالإنتاجية:** ومن ثم سيكون ذلك حافز علي الإنتاج، طبقا للفروق الفردية.

- **بساطة رأس المال الفردي:** تميز هذه المشروعات الفردية بأنه تبدأ برأس مال بسيط، ولا تحتاج إلي خطوط إنتاج رأسمالية كبيرة، فرأس المال آلة حياكة حديثة.

- **تحويل جزء من رأس المال غير المنتج إلي رأس مال منتج:** نظرا لأن المستفيد من المشروع سيقوم ببدء النشاط من منزله بصورة فردية في حال عدم توافر المكان، وسوف تتحول المنازل إلي قواعد إنتاجية تدر عائداً

غ- **فرص النجاح:** فرص النجاح كبيرة وخاصة أن الواردات من السلع غير المعمرة في نمو مستمر فقد ارتفعت الواردات من ٧,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٩ إلي ١٧,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٣ م [1]، ومن هذه الواردات الملابس وهي بالتأكيد نسبة كبيرة جدا، وهذا يعني أن فرصة صناعة الملابس هائلة بالسوق المحلي.

ونتيجة الفنون الإنتاجية المتقدمة المستخدمة، واعتماد نماذج وموديلات موحد سوف تتحول منتجات تلك الصناعات الصغيرة في مجملها بسبب التطابق في الإنتاج إلي صناعات عملاقة تتم، وسوف تسمح جودة المنتج في المنافذ المحلية بالسيطرة علي السوق المحلي، والنفاذ للخارج، وذلك بشرط استلام المنتجات تامة الصنع في مراكز التسويق طبقا لمعايير صارمة لتخط مصر بذلك نموذج جديد في اقتصاد الصناعات الصغيرة.

ف- **نماذج أخري للصناعات الصغيرة:** ويمكن تطبيق ذلك النهج في صناعة الأحذية وغيرها، ولكن يفضل أن تبدأ التجربة بالملابس الجاهزة والأحذية.

ق- **ميزة للصناعات الصغيرة:** وهى أن ملاك هذه الصناعات سوف يستثمرون الأموال داخل البلاد فليس لديهم فرصة لتهريب تلك الأموال إلى الخارج، سوف تكون النقود عجلة اقتصادية لا تتوقف عن الدوران داخل البلاد.

---

[1] - التقرير الشهري لوزارة المالية، يناير ٢٠١٤، ص ٧٢ جدول رقم ٤٥

ن- **وفرات الحجم الخارجية:** وجراء كثافة في عدد المشروعات الصغيرة وزيادة الطلب علي مدخلات صناعة الملابس الجاهزة كمثال ؛ سينجم عن ذلك وفورات الحجم في الشركات الكبري التي توفر الأقمشة ومستلزمات الإنتاج، بما يؤدي إلى انخفاض في متوسط التكاليف للمدخلات المتنوعة من أقمشة وخيوط الحياكة والأزرار وغيرها. وسوف ينعكس ذلك علي السعر والجودة.

٥- **الصناعات الغذائية:** يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أقدم القطاعات الصناعية في مصر، ويتألف هذا القطاع من ١٠ مجموعات أساسية وتشمل الألبان ومنتجاتها، الزيوت ومشتقاتها، المشروبات الغازية والمياه المعبأة، منتجات الخضروات والفاكهة، الحلويات والشيكولاته، الأسماك واللحوم والدواجن، الأغذية الخاصة والإضافات الغذائية، صناعة الطحن، ضرب الأرز والعجائن الغذائية (المكرونة)، وتعددت الأنشطة المرتبطة بالصناعات الغذائية وقدرتها على توليد فرص العمل,و كذلك تعاظم الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع إذا أخذنا في الاعتبار كلاً من مشروعات الصناعات الغذائية تحت الإنشاء.

توجد ٦٢١٨ منشأة صناعية بمصرفي مجال الصناعات الغذائية ومسجلة بالفعل في الهيئة العامة للتنمية الصناعية ويبلغ حجم استثماراتها ٨٢ مليار جنيهاً بالإضافة إلى ٢٣٣ مشروعاً لا زالت تحت الإنشاء موزعة على ١٥ مدينة مصرية جديدة بتكاليف استثمارية قدرها ٣.٥ مليار جنيه ومن المتوقع أن توفر أكثر من ٥٠ ألف فرصة عمل جديدة.[١] حتي عام ٢٠١٣ومن ثم سيتم عرض النقاط التالية:

أ- **تدهور الصناعات الغذائية:** تعاني الصناعات الغذائية في مصر من تدهور اقتصادي تام ويدلل علي ذلك حجم الواردات الكبير فلم تستطع المدن الجديدة سد حاجات السوق المصري من السلع الغذائية تامة الصنع من عام ٢٠٠٨ حتي عام ٢٠١٢ علي التوالي فقد كانت الورادات، ٧,٢ مليار جنيه و ٨ مليار

[١] - موقع الأهرام الرقمي، نقلا عن المجلة الزراعية، نشر في ١ /٥/ ٢٠١٣م

جنيه و ٧,٨ مليار جنيه و ١٥,٣ مليار جنيه و ١٩,٥ مليار جنيه [١]وهذا يعكس خللا يجب تداركه. كما أن الخامات اللازمة للصناعة الغذائية بمصر في معظمها مستوردة وترفع علي التوالي فمن عام ٢٠٠٨حتي ٢٠١٢ كانت : ٨,٢ مليار جنيه و ٨,٦ مليار جنيه، ٧,٥ مليار جنيه ، ١٢,٦ مليار جنيه ، ٢٦,٥ مليار جنيه . [٢] وهذا يعني أن معظم هذه الشركات لا تقدم قيمة مضافة تكافئ الدعم الذي حصلت عليه من الدولة، وأن كانت بعض الشركات قد نجحت في ذلك، إلا أن الوضع الأمثل يتطلب أن تكون مجل الصادرات لهذ القطاع مساوية للواردات من الخامات المستوردة بهذه الصناعة، لتحقق التوازن في ميزان المدفوعات.

ب- **نموذج صناعة العصائر:** يبلغ معدل النمو السنوي في الكميات المنتجة من العصائر يقدر بنحو ١٢.٥% سنوياً، وتقدر نسبة ما تم استخدامه من الفاكهة الطازجة في صناعة العصائر بما يتراوح بين ١١,٣% من متوسط إنتاج الفاكهة الطازجة، وتمثل المانجو ٥٠% من إنتاج العصائر الطبيعية، أما الجوافة والبرتقال فتمثل ١٥% لكل منهما أي بإجمالي ٣٠% والتفاح ١٠%. وذلك حسب إحصائيات عام ٢٠٠٩.

ج - **عشوائية الاستثمار القادم:** بسبب عشوائيات بعض الاستثمارات الواردة، تشتعل المنافسة بين الشركات العاملة في هذا المجال نظرا لغياب خطط فعالة لتوجيه الاستثمار القادم إلى مصر في المجالات التي تخدم الاقتصاد المصري، وأصبح دور الاستثمار الخارجي مؤثراً بالسلب علي رأس المال المصري وأحياناً يحاول القضاء عليه، لتبدأ عملية تسرب الدخل القومي إلى الخارج في صورة أرباح تحصل عليها الشركات الأجنبية بعد الاستفادة من مزايا الاستثمار المتنوعة في مصر.

---

[١] - التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، ديسمبر ٢٠١٢، المجلد ٨ العدد ٢ صـ ٧٢ جدول ٤٥

[٢] - التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، مرجع سابق

د - **الألبان والعصائر:** تخلط بعض الشركات منتجاتها من العصائر بالألبان، وتطفو على السطح بعض المشاكل التي تتعلق بتجميع ونقل وحفظ الألبان المستخدمة في العصائر وتعبئة منتجات الألبان، حيث أن ٩٠% من الألبان ينتجها صغار المربين، وبطبيعة الحال فإن هناك صعوبة شديدة في تجميع الألبان من هؤلاء المربين بطريقة سليمة بحيث تصل إلي جهات الاستهلاك بالمواصفات الكيماوية والطبيعية والبكتيريولوجية التي تجعلها صالحة للاستخدام أو التصنيع. هناك أنواعاً مختلفة من البكتيريا التي قد تصل إلي كميات ضارة بالصحة لأكثر من ٦٠ مليوناً في السنتيمتر المكعب، في حين أن المتبع في الدول المتقدمة عدم بيع اللبن الخام سواء للاستهلاك أو المصانع إذا زادت أعداد البكتيريا علي ١٠٠ ألف في السنتيمتر المكعب.

س- **التلوث بالمواد الحافظة:** يسبب التلوث البكتيري في تصنيع الألبان سواء كان ذلك يتعلق بها كصناعة مستقلة أو عنصراً مضافاً للعصائر، لذلك تلجأ بعض جهات تجميع اللبن إلي إضافة نسبة كبيرة من الملح أو إضافة مواد حافظة ضارة بالصحة كالفورمالين، كما يتم غش اللبن المتداول عن طريق المنتج أو الموزع أو المصانع العشوائية التي تمثل نسبة من جهات التصنيع, ومن ثم التلوث.

ص- **أخطار المواد الحافظة علي الصحة:** في حال زيادة المواد الحافظة عن معدلاته الطبيعية تاتي الخطورة، وقد تبين أن استخدام الألوان والأصباغ ومكسبات الرائحة بكثرة في صناعة الغذاء، مسئول عن العديد من الأمراض السرطانية، فعلي سبيل المثال ثبت علمياً أن الصبغات الصناعية شديدة الخطورة والمستعملة في صبغ بعض أنواع الحلوي وصبغات رقائق البطاطس والألوان المشابهة للون البرتقال والأخضر وخلافه، وصبغ السمن لإعطائه شكل الزبدة الطبيعية وذلك لجذب انتباه المستهلك لشراء هذه المواد، والتارترازين وهي مادة توضع علي الحلويات والعصائر والمأكولات الخفيفة لإعطائها اللون الأصفر، وتستخرج من قطران

الفحم، وأثبتت الدراسات أن هذه المادة تسبب الربو وطفحاً جلدياً وأنها السبب الثاني من قائمة مسببات حدوث الصداع النصفي، وأيضاً تعد من المواد المحفزة لسرطان الغدة الدرقية، فالمواد الحافظة الصناعية خطر يجب الانتباه له.[1]

ط- شركة جهينة كنموذج اقتصادي: ومن الناحية الاقتصادية فقط سيتم استعراض نشاط هذه الشركة، وهونشاط جيد في مجمله، وتقع مدينة ٦ أكتوبر، وقد تأسست عام ١٩٨٣، لصناعة منتجات الألبان والعصائر، ويصل حجم الاستثمار بها إلي ١.٢٠٤ مليار جنيه وتضم ٦ فروع للألبان والعصائر، ووفقاً لميزانية عام ٢٠٠٩ حققت الشركة مبيعات بلغت ٥٧٢.٨ مليون جنيه، و بلغ صافي الربح بعد الضريبة ١٤٢.٤٦ مليون، ويبلغ معدل صافى الربحية وفقاً لرأس المال المستثمر نسبة ١١.٨٢% وهي نسبة معقولة، فطالما زاد معدل الربحية عن سعر الودائع في البنوك يكون ذلك فى صالح الاستثمار الإنتاجي.

ع- **مستقبل صناعة العصائر بمصر:** ربما يكون هناك بعض التعثر، بسبب اعتماد بعض هذه الصناعات علي مكسبات الطعم والمواد الحافظة، ولكن إذا طورت الشركات من نفسها وأنتجت عصائر طبيعية، وهذا الأمر صعب في ظل تدهور النشاط الزراعي وتأكل مساحة الأرض الزراعية، وارتفاع نسب الربحية في تصدير فائض الفواكه الطازجة يجعل فرص تطور هذه الصناعة مرهون بزيادة حجم المساحة المزروعة بالفواكه.

غ- **مراجعة التخفيضات الضريبية:** ربما كان قرار الحكومة المصرية بإعفاء العصائر التي تصل بها نسبة المادة الخام للعصير إلى ٥٠% من مكوناتها، قرار يهدف لتشجيعها، وهذا أمر جيد، وهذا يتطلب رقابة صارمة لضمان إلتزام الشركات بهذه الموصفات حتي تتمكن هذه الصناعة من اختراق السواق الخارجية. وحتي لا

---

[1] -بوابة الوفد،، تحت عنوان: تأثيرها أشد علي الأطفال.. وتسبب السرطان المواد الحافظة خطر. نشر في ١٨ /٣/ ٢٠١٣، والدخول للموقع في ٢٠١٤/٤/١٤ م.

تتلاعب بعض الشركات من أجل الحصول علي الإعفاءات الضريبية.

ف – **التخيف عن كاهل الدولة**: فبعد قرار التخفيض الضريبي تطالب بعض شركات الألبان وشركات العصائر التي تضيف ألبان إلى منتجاها، بضرورة بدعم الألبان من قبل الدولة بمبلغ ٥٠ قرشاً للكيلو بإجمالي سنوي يصل إلى ٨٢ مليون جنيه، و لكن السؤال هل تستطيع الميزانية العامة أن تتحمل دعم سوف يصل جزء منه إلي السوق الأجنبي أو الشركات الأجنبية العاملة بمصر، في مثل هذه الظروف؟ ربما تكون الفكرة مقبولة إن كان الإنتاج موجه للمصريين بالكامل في ظل اقتصاد قوي أو سوف يحقق الاستحواذ الكامل علي السوق المصري في ظل وجود شركات عملاقة و عالمية يصعب منافستها في المدى القصير أو المتوسط.

ق – **أسعار كبيرة:** تبيع بعض شركات العصائر منتجاها بأسعار كبيرة ، فعلي سبيل المثال كان يتم استيراد عصائر من دولة الإمارات العربية بعام ٢٠١. و بعض الدول الأخرى بسعر منافس، و يقل سعره عن المنتجات المصرية بنسبة قدرت ٢٥% علي الرغم أن العصائر المستوردة تحتوي علي مواد خام طبيعية بنسب تصل إلي ٥٠%.

ك – **مراجعة صناعة العصائر التي تعتمد علي المركزات الصناعية فقط:** فمن أجل سلامة المواطنين، يجب دراسة وضع هذا النوع من الاستثمار، هل هناك جدوى من هذه الصناعة فهي تسبب في الكثير من الأمراض ؟ وتستهلك طاقة وأدوات تغليف وتعبئة وآلات رأسمالية مستوردة وغيرها من نفقات ليس له مردود مناسب علي الاقتصاد القومي، وخاصة أذا كانت لا تتفق مع المعيار الصحية، ومن ثم تعد دراسة هذا الموضوع مهمة.

٦ – **الأجهزة المنزلية:** تنتشر صناعة الأجهزة المنزلية في مصر، كأحد أهم الصناعات المتنوعة التي يصل حجم الإنفاق العام فيها إلى ١٧ % من داخل الأسرة المصرية، وتشمل هذه الأجهزة الثلاجات وأجهزة التكييف والتلفزيون وغيرها ,

مصر من الدول المنتجة للصناعات الهندسية، وتتميز هذه الصناعة بكثافة عنصر العمل، ومن أهم خصائص هذه الصناعات أنها مرتبطة بتنشيط عدة صناعات أخري فكل فرصة عمل في مجال الصناعات الهندسية توفر ١٧ فرصة عمل جديدة بالصناعات المغذية لهذه الصناعة وسيتم وعرض بعض النقاط منها:

أ - **قوة السوق المصري:** والسوق المحلي بمصر كبيرة وتستطيع استيعاب المزيد من الصناعات المحلية في هذا المجال، حيث يستقبل السوق المصري سلع استهلاكية معمرة من الخارج سنويا بمبالغ طائلة، وبلغت نحو ٣٣ مليار جنيه في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ حتى نهاية يوليو ٢٠١٣ م [١]. وذلك علاوة علي الإنتاج المحلي.والتسويق الجيد فهو من أهم وسائل غزو الأسواق المحلية والخارجية اعتماداً علي جودة المنتج من خلال مراحل الإنتاج المتعددة بدأ من التصميم.

ب - **العجز بالميزان التجاري:** وتكمن المشكلة في أن الأجهزة الكهربائية المستوردة تامة الصنع أقل من حجم الصادرات، ومن ثم يوجد خلل كبير في الميزان التجاري فقد بلغ حجم الواردات من الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى يوليو ٢٠١٣ نحو ٣٣ مليار مقابل صادرات قدرها ٢٦.٢٥ لنفس الفترة، [٢] وهو ما يعني عدم نجاح المدن الجديد في سد حاجة السوق المصري، علاوة علي أن معظم الخامات المستخدمة في صناعة الأجهزة الكهربائية مستوردة.

المؤشرات المعلنة عن نسبة المكون المحلي في هذه الصناعة هي ٧٥ % فأكثر وذلك في صناعة الثلاجات وأجهزة التكييف و الغسالات، وهذه النسب مبشرة أذا كانت حقيقة.

ج – **استخدم الإنسان الألي في هذه الصناعة:** تراجعت أهمية العمالة الرخيصة في المصانع الكبيرة والعملاقة بالخارج نظراً لاستخدام الإنسان الآلي في هذه

---

[١] - التقرير المالي الشهر لوزارة المالية، يناير ٢٠١٤، صـ ٣٠، جدول رقم ١٣

[٢] - التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، يناير ٢٠١٤ ، صـ ٧١، جدول ٤٤

الصناعة، ففي الدول المتقدمة لا يتجاوز بند تكلفة الأجور ٥% من التكاليف الإنتاجية في المصانع الحديثة، بعكس الدول الصغيرة، ولكن من الجهة الأخرى فان تكلفة شراء الإنسان الآلي وصيانته، ومعدلات استهلاكه للطاقة ربما تقترب من الوفرات المحققة في بعض الحالات، كما أنه لا توجد معلومات توضح كيفية حساب تكلفة الإنسان الآلي ضمن قائمة التكاليف هل هو ضمن تكلفة الآلات ؟ أم بند الأجور ؟ فإذا كانت تكلفة تشغيل الإنسان الآلي محسوبة ضمن بند الآلات فالأمر لا يعدو كونه محاسبيا نقل قيمة جزء من عنصر التكلفة إلي حساب آخر، ومن ثم تكون تكلفة الأجور لصالح الدول النامية في هذه الصناعة إذا أخذ في الاعتبار أيضا انخفاض معدلات الأجور. إن رفع حجم الإنتاج بالشركات سوء كان ذلك للسوق المحلي أو الخارجي قد يسمح باستيعاب كثير من العمالة نظرا للتوسع الأفقي والكمي في الإنتاج.

د - **صناعات تجميعية:** وهذه الصناعات بمصر مجرد صناعات تجميعية، وعدد كبير من الشركات العاملة في هذا المجال تعمل تحت اسم الشركات الأم، وتعتمد الشركات المصرية في هذا المجال علي التكنولوجيا المستوردة ولا تقوم بأي أبحاث و لكن في حالة الإنتاج المحلي فانه لا مناص من إجراء بحوث تسويقية وابتكار خصائص فنية جديدة لتطوير المنتج.

س - **مراعاة متطلبات الجودة اقتصاديا وبيئياً:** يجب مراعاة الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي لمتطلبات الجودة بالنسبة لصناعة الثلاجات والغسالات والتلفزيونات، هي أن تكون موفرة للطاقة وقليلة الضوضاء والمكونات الداخلية لا تؤثر علي طبقة الأوزون وهذا يفرض علي صانع الأجهزة المنزلية في مصر و أكتوبر أن تكون منتجاتهم مطابقة حتي تكون قادرة علي غزو الأسواق الخارجية بصورة يتحقق معها النمو المنشود داخل إطار هذه الصناعة،أن نسبة ما تنفقه الأسرة المصرية علي هذه المنتجات يشجع الصناع علي التوسع في الإنتاج المخطط مع مراعاة متطلبات الجودة حسب المعايير الأوروبية.

ص - **شروط الثلاجات:** يشترط الاتحاد الأوربي بالنسبة للثلاجات، لابد للمنتج أن يستهلك طاقة كهربائية أقل بنحو ٦٠ % ويوفر أداء أعلي والضوضاء اقل والمكونات الداخلة في المنتج لا تؤثر علي طبقة الأوزون والمنتج يعاد للمصنع مجاناً بعد تمام استعماله وقطع الغيار لابد أن تتوفر لمدة ١٢ سنة بعد توقف الإنتاج.

ط - **شروط جودة الغسالات:** وبالنسبة للغسالات فول أوتوماتك يجب أن تستهلك طاقة أقل في الكهرباء حوالي ٥٠% و المنتج يعطي أداء أعلي واستهلاك المياه يقل ٤٠ % والضوضاء أقل عند التشغيل و المنتج لا يحتوي علي أية مكونات ضارة بالصحة أو البيئة ولا تسبب ضرراً لطبقة الأوزون والمنتج يعاد إلى المصنع مجاناً بعد انتهاء الغرض من استعماله وقطع الغيار لابد أن تتوفر لمدة ١٢ سنة عند توقف إنتاج صنف معين.

ظ - **شروط جودة التلفزيون:** وبالنسبة للتلفزيون أن يستهلك طاقة أقل أثناء الاستخدام أو عند التشغيل ويحتوي المنتج علي أقل مواد ممكنة تشكل خطورة علي الصحة أو البيئة و يتم تصميمه لكي يعمر أطول مدة ممكنة و تصلح لإعادة التدوير بعد انتهاء الغرض من استخدامه والمنتج يمكن إعادته للمصنع مجاناً بعد الانتهاء من استعماله ويصاحب المنتج تعليمات مكتوبة للاستخدام السليم الذي لا يضر البيئة.

مما لا شك فيه أن مراعاة هذه المتطلبات عند التصنيع سوف تؤدي إلي إنتاج أجهزة تتمتع بكل عناصر المنافسة في السوق العالمي.

ف - **مصر سوق للأجهزة المستعملة :** أخطر ما يوجه هذه الصناعة هو السماح بدخول سلع مستعملة وهذا ضرر بالغ، لأن البلاد تتحول إلي مستودع نفايات.

كما أن السوق قد يحدث فيه بعض التشبع مما يؤثر علي تصريف المنتجات المصنعة محليا، وكمثال تم استيراد ثلاجات عرض مستعملة من الاتحاد الأوروبي لتستحوذ علي نسبة ٢٥% من الاستهلاك المحلي عام ٢٠٠٩، ونظرا لأن السوق

المصري يستوعب عشرة الآلاف متراً سنوياً من هذه النوعية أدي استيراد الثلاجات المستعملة إلي الإضرار بالإنتاج المحلي وقل الطلب بنسبة ٢٥ % على الإنتاج الصناعي وهي نفس نسبة استيراد الثلاجات المستعملة.

ق- ضرورة تكامل دور الدولة مع القطاع الخاص: ربما لا يوجد مثل هذا التكامل بمعناه الاقتصادي في مصر وهذا خطر يهدد نمو الصناعات، لقد ظهر التكامل بدول الاتحاد الأوربي لمعالجة بعض الآثار السلبية التي نجمة عن الأزمة التي ضربت العالم عام ٢٠٠٨، فقد اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوة هامة لدعم صناعة الثلاجات إبان تلك الأزمة العالمية وسمح باستبدال هذه النوعية من الثلاجات بآخري جديدة، وذلك طوال سنوات الأزمة مع خصم فروق الاستبدال من وعاء الضريبة مما سمح للمصانع المتخصصة في هذا المجال بأن تفلت من الانهيار، وتم تصدير الثلاجات المستعملة إلي مصر لتنافس إنتاج المصانع القائمة بمصر. ينبغي الاستفادة من دول الاتحاد الأوروبي في تحقيق التكامل بين الصناع والحكومة ومن أجل دعم الصناعات الجادة.

وتعد أهم مشكلة تواجه هذه صناعة الثلاجات هي استيراد أهم الأجزاء للمكون الصناعي مثل موتور الثلاجة، فالسوق المصري محروم من إنتاج تكنولوجية متقدمة، هذه المشكلة هي القاسم المشترك لمعظم الصناعات المصرية.

ثانيا: - مؤسسات أهلية لرعاية الصناعة: وفي مدينة ٦ أكتوبر كنموذج، وبخلاف المؤسسات الحكومية مثل وزارة الصناعة وهيئة التنمية الصناعية برزت بعض المؤسسات الأهلية ككيانات كان من المنتظر أن تقود الحراك المجتمعي لتطوير هذه الصناعة، وفي مدينة أكتوبر كمثال يوجد بعض الجمعيات التي ترعي النشاط الصناعي كجزء من العمل الأهلي لخدمة الصناعة، ولكن هل نجحت هذه المؤسسات في ذلك العمل ؟

١- **جمعية المستثمرين:** تعد جمعية المستثمرين بمدينة ٦أكتوبر من أوائل المؤسسات النوعية في العمل العام الاستثماري وقد كان للجمعية دور في التفاعل مع المسئولين في حل العديد من المشاكل التي تواجه الصناع بخصوص الأراضي وأسعار الفائدة و القروض المتعسرة علاوة على التنظيم النوعي للشعب الداخلية وحل مشاكل الكهرباء والمياه، ولكن هذا الأداء مازال في إطار النمط التقليدي، ودخلت الجمعية في نشاط الإسكان القومي على حساب برامج تطوير الصناعة، ليس المطلوب من هذه الجمعية أن يتحول جزء من نشاطها نحو مشروعات عقارية لأن هذا سوف يأتي على حساب التنمية الصناعة، ربما كان مناسبًا لشعبة الاستثمار العقاري، ولكن دون سحب رأس المال الصناعي نحو هذا النشاط.

إن نقطة التحول النوعي في أداء أي جمعية،هو إنتاج فكر جديد على الصعيد الاستثماري،وخاصة في المجال الصناعي وإلا سوف تعتبر مجرد رقم لا يؤدي دوره الأمثل.، يجب أن يخرج الأداء عن الطور التقليدي.

هل للجمعية دور في نقل التكنولوجيا أو المساهمة في إنتاجها ؟ هل أقامت أبحاث في التسويق الخارجي لخدمة أصحاب المصانع،هل لديها متخصصون في مراقبة الجودة ؟ لا يشترط أن تغرق نفسها في المشاكل الشكلية المتمثلة فى تعيين هذه الكوادر، من الممكن أن توكل تلك المهمة إلى جهات متخصصة.

لو كل عام تبنت الجمعية علاج مشكلة محددة تواجه الصناعة،من خلال التنسيق مع الجهات المختصة، لأصبح من الممكن الوصول بالصناعة المصرية إلي أفضل حال ، هناك العديد من الاتجاهات يمكن طرقها من خلال دعم يتم توفيره لأبحاث التطوير.

يجب علي كل شعبة متخصصة في الصناعة، أن تتطرق نحو مشاكل الصناعة لديها، ويرصد مستثمروها مبالغ مالية للأبحاث والتطوير، من هنا فقط يمكن أن يكون القطاع الخاص هو قاطرة التنمية، ولكن دور الجمعية ما زال ينحصر في إجراء الانتخابات، وأحياناً الصراع من أجل الفوز بلقب.

لا يمكن اختصار برامج تحديث الصناعة في ورقة تسمى شهادة الأيزو، لأن التحديث الحقيقي يقاس بمدى اختراق المنتخبات المصرية للسوق الخارجي وسد احتياجات السوق المحلي اعتماداً على الجودة والسعر والمنتج.

٢ - **جمعية الصناعات الصغيرة:** ربما لن تختلف كثيراً عن سابقتها، وقد يتلاشى الدور الإيجابي للجمعية في مجال الصناعات الصغيرة، فيما عدا الإنجاز الكبير في تنفيذ المشروع القومي للإسكان والتجهيزات الخاصة بتطوير وتوسيع المقر، تبقي الجمعية أسماً لا علاقة له من قريب أو بعيد بالصناعات الصغيرة ،إلا من خلال التسمية ، فقط انحصر دورها في بضع ندوات ثقافية متنوعة سواء كانت دينية أو سياسية أضف إلى ذلك رحلات الحج أو العمرة وبعض عمليات التكريم.

يجب أن تكون عضوية الجمعية لكل صاحب مشروع صغير أياً كان نوعه، وأن ينتقل ما عدا ذلك من أعضاء إلى الجمعيات الأخرى، ذات الطابع الاجتماعي، أو فصل العضوية علي أساس نوعي، ربما كان القصور في طرح البرامج اللازمة لتطوير الصناعات الصغيرة هو ما دفع بعض مجالس الإدارات نحو النشاط الاجتماعي علي حساب النهوض بالصناعات الصغيرة.

التحول نحو مشروع الإسكان هروبا محموداً حقق مزايا متفردة، لقد أصبحت المؤسسات المنوط بها إنجاز رسالة التنوير والتطوير في العمل المدني بعيدة كل البعد عن ذلك الهدف، والسؤال هل نقلت الجمعية برامج الصناعات الصغيرة من الصين ودول جنوب شرق آسيا إلى شباب أعضائها ؟

يتساءل البعض الآخر هل أقامت ندوات بين خبراء الصناعات الصغيرة، والشباب لطرح الأفكار ودراسات الجدوى ؟ وكم مرة حدث ذلك منذ إنشائها ؟ هل كانت المؤتمرات والندوات التي تعقد بها تحث الشباب على أهمية اقتحام هذه الصناعات ؟ ولو سلمنا أن الإمكانيات محدودة، لن يكون مكلفاً ،إذا اتجهت نحو الندوات في الإطار المعنوي لبث ثقافة خوض غمار هذه المشروعات من قبل شبابنا،

ودعوة المحاضرين المختصين للحشد في هذا الاتجاه، فتكون الندوة الدينية لتبرز دور الإسلام في الحث على هذه المشروعات وإعلاء قيمة العمل اليدوي، ويمكن للسياسي أن يبرز أن الاستقلالية في القرار نتيجة حتمية لنجاح هذه الصناعات، ويمكن للاقتصاديين أن يعرضوا عدداً من دراسات الجدوى والتكاليف اللازمة لإقامة أي مشروع صغير في عدة مجالات، حتى تتمكن الجمعية من أداء الرسالة.

ثالثا: مشاكل العمالة: يتعرض بعض العمال لظروف عمل غير مناسبة تفتقر إلى أدنى مقومات العدالة، حيث اشترطت بعض المصانع لقبول توظيف الشباب أن يكون السن ما بين ٢٠ حتي ٣٥ سنة، وعلي مشارف الأربعين يتم إقصاؤهم للتخلص من أعباء زيادة الأجر أو تراجع القدرة الصحية، في بعض الحالات هناك عملية حلب جائرة للطاقات البشرية وسط ظروف عمل تفتقر إلى أدنى مقومات الأمن الصناعي، و يقتصر دورالدفاع المدني في كثير من الحالات علي حماية رأس المال دون الاهتمام بأمن العنصر البشري.

١- **الصراع بين المستثمرين:** في مدينة ٦أكتوبر كأحد الأمثلة، بعد أن كون البعض ثروات طائلة بعضها بعيدة عن الأداء الاقتصادي بالمفهوم المتوازن، ينتقل جزء من الصراع إلي حلبة العمل العام، وبهوس غير مبرر من قبل بعض رجال الأعمال من أجل حصد المناصب في المؤسسات الأهلية كنوع من الواجهة، لدرجة أن العديد من رجال الأعمال في مدينة ٦ أكتوبر يجمعون بين عضوية مؤسسات متباينة دون أن تكون لديهم خبرات عملية أو فكرية في إدارة تلك المؤسسات، وذلك للحصول مواقع قيادية ببعض المواقع، في الأندية الرياضية أو الأحزاب ماذا كانت النتيجة أنه تم إفراغ مؤسسات العمل العام من مضمونها حال أعتبارها منصبًا شرفيا.

المشكلة في هذا الصراع تجد أن البعض إقحام العمال فيها، كان على العامل أن يدافع عن رب العمل في كل هذه المحافل، وينقل ما يسمعه إليه، في صراع لا ناقة له فيه

ولا جمل، يتولي توزيع أوراق الدعاية وتعليق اللافتات، وفي بعض الأحيان دون مقابل، وهذه التصرفات فيه تعسف.

٢- **قوانين تحتاج إلي مراجعة:** ربما تم سن بعض القوانين دون مراعاة حقوق العمال، وفي هذه الحالة تكون النتائج في طريقها لتشجيع المزيد من الاضطرابات الاجتماعية بسبب الإجحاف المستمر وغياب العدالة، وهذا يتطلب مراجعة قانون العمل الموحد وخاصة فيما يتعلق بحق التامين الاجتماعي. وإلزام رب العمل بالتامين علي الأجر الشامل وغيرها من قوانين تنظم العمل الإضافي، والرعاية الصحية والاجتماعية .

فمن أمثلة ضياع حقوق بعض العمال، في مدينة ٦ أكتوبر، حصل عدد كبير من أصحاب المصانع علي وحدات سكنية مدعومة لتكون محل إقامة للعاملين ماذا حدث ؟ تقوم بعض الشركات بطرد العمال من هذه الوحدات، لبيعها فى السوق السوداء، في حين أنها خصصت لإسكان العاملين.

٤- **مشكلة تردي الخدمات الصحية المقدمة للعمالة:** تعاني القوي العاملة بالمدن الجديدة من تدن الخدمات الصحية الحكومية، وهذا التدهور جعل معظم القوي العاملة تكاد أن تكون خارج نطاق الرعاية الطبية، فمستشفيات التامين الصحي غير كافية من حيث الكم والنوع، والمستشفيات العامة حتي عام ٢٠١٤ خارج نطاق الخدمة، بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة.

٥- **مثال عملي لتدهور الرعاية الصحية:** في مدينة ٦أكتوبر كمثال كانت مستشفى التأمين الصحي بالحي السابع من أهم المستشفيات التي تقدم خدمة صحية جيدة للقوي العاملة والسكان في آن واحد،،ولكنها توقفت عن العمل منذ ٢٠٠٥، وقد جاء ذلك التوقف لصالح المستشفيات الخاصة.

ينظر إلي العلاج داخل المستشفيات الخاصة عادة على أنه غير مناسب للطبقات الفقيرة، والمتوسطة أيضا ، وبعضهم لن يذهب إلى المستشفيات الخاصة ، حتى لو كانت

حياته مهددة بالموت ، لأنه لا طاقة له بتحمل تلك التكاليف.

أصبح المرض أكثر مجالات استنزاف مدخرات الأسر في أكتوبر، بل فى مصر كلها، لم تعد هناك مدخرات، وأصبح العلاج بالاقتراض، إن حالة من عدم الرضا نتيجة تردى الخدمات الصحية في المستشفى المركزي الوحيد بالحي السادس، وغياب مستشفى التأمين الصحي، سوف تلاحق المحافظة، والأجهزة التنفيذية بها، معدلات الإنتاج داخل منظومة الاقتصاد، مرتبطة بالحالة الصحية للعمال، وبالطبع سوف يتأثر أداء العامل في الجهاز الحكومي أو القطاع الخاص نتيجة لغياب مستشفى التأمين.وسوف يتم عرض الاحتمالات فيما يلي:

تراجع الخدمات الصحية: هذا السؤال بات يطرح نفسه، نتيجة توقف مستشفى التأمين الصحي بحجة أنها آيلة للسقوط، المشكلة أن مدينة بها ١٤٠ ألف عامل في القطاع الصناعي بخلاف العمالة بالقطاعات الأخرى بدون مستشفى للتأمين الصحي؟ هناك اتهامات للمقاول إنه خالف بنود الإنشاء مما أحدث تصدعات بالمبنى، ربما كان حل المشكلة يمكن في محاسبة مسئولي جهاز مدينة ٦ أكتوبر والتأمين الصحي الذين استلموا هذا المبنى أو اشرفوا على التنفيذ. تتطلب العدالة أن يتجه العقاب نحو كل المقصرين، ولكن العقاب تحول إلى المواطنين، والمرضي، والقوى العاملة، في القطاع الخاص، والعام.

دور التامين الصحي: هل هذا الأمر بات يروق لهيئة التأمين الصحي؟ على اعتبار أن تكاليف العلاج أكبر من قيمة المبالغ التأمينية المدفوعة والمحصلة من المشتركين، هناك حلقة من الشكوك يتحتم على المسئولين الإفصاح عنها. استمرت ثاني أكبر مدينة صناعية بمصر بدون مستشفى تأمين صحي منذ عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤، وبعد مرور عقد من الزمان لم تسقط المستشفي، ولم تنهار، وبعد ثورة ٢٥ يناير عادت المستشفي نفسها للعمل كعيادات تابعة للتامين الصحي من جديد بدون أي إجراءات ترميم.

رابعا: بعض المقترحات لتنمية الصناعة: توجد بعض المقترحات يمكن أتباعها أسوة بالتجارب الدولية أو بما يتفق مع الوضع القائم محليا وهذه المقترحات قابلة للتطوير واستيعاب المزيد من الحذف أو الإضافة بما يتفق مع الظروف الحالية.

١ - **الاندماج بين بعض الشركات الكبرى:** يمكن حل أزمة الصناعة المصرية مصر وذلك بالاندماج بين الشركات النوعية، ذلك سوف يتيح للشركات المصرية فرص الإنتاج الملائم للحجم الكبير والسوق المصري يستطيع استيعاب عدد كبير من الصناعات علي رأسها الصناعات الغذائية والدوائية والسيارات والنسيج والأجهزة المنزلية والكيماوية وعملية الاندماج لا تتوقف علي الصناعات المذكورة فقط و لكن تمتد لتشمل كافة قطاعات الصناعات المتناظرة، الاقتصاد الحر في ظل الخصخصة يتطلب نمو الكيانات الكبيرة تقدم منتجات تكون بمثابة حائط صد لحماية الاقتصاد المصري.

نماذج دولية لاندماج الشركات: توجد نماذج علي المستوي العالمي و خاصة في دول الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة تم فيها الاندماج بين الشركات، ومع أن الشركات المندمجة شركات عملاقة فكانت المخرجات شركات فوق العملاقة تفوق ميزانيتها عدة دول مجتمعة وكانت القراءة الاقتصادية في الدول الصناعية الكبرى أسبق بكثير فبدأت تلك الاندماجات منذ التسعينيات ،وهذا ما جعل بعضها يحتل مراكز الصدارة على الصعيد الاقتصادي حتى الآن.

علي سبيل المثال فى نهاية القرن العشرين اندمجت شركة البترول الأمريكية والبريطانية أمكو وأصبح رأس مالها ١١٠ مليار دولار و حققت أرباحاً سنوية قدرها ٦٦ مليار دولار تحت اسم بي بي أمكو، كذلك امتدت عملية الاندماج علي الصعيد الدولي و تخطت الحدود الإقليمية باندماج خمس شركات للطيران تنسيق سياستها لمواجهة التكتلات الأخرى، وهذه الشركات هي الخطوط الجوية الأمريكية والبريطانية

والكندية و كاتي باسفيك و كرانتاس الاسترالية تحت اسم (woRld one)

شهد عام ١٩٩٨ م اندماج شركتي كرايسلر لصناعة السيارات مع شركة دايملر بنز و أصبحت الشركة الجديدة تحت أسم دايملر و كرايسلر، وكانت وقتها أكبر شركة سيارات في العالم بأصول بلغت قيمتها ٩٢ مليار دولار، وحققت مبيعات بـ ١٥٨ ملياراً عام ١٩٩٨م [١]

في الصناعات الدوائية حدثت اندماجات هائلة بين الشركات البريطانية وأخري أمريكية ، بهدف تحقيق وفرة نسبة في رأس المال وتنخفض التكاليف الثابتة والسيطرة على السوق الدولي، بهدف غلقه أمام النهضة الصناعية الوليدة التي انتقلت بسرعة إلي الدول النامية فكان الحل لضمان السيطرة التجارية على السوق العالمي تلك التكتلات ، أصبح للشركات فوق العملاقة قدرة علي صياغة نظرية التجارة الدولية بقسميها المعروفين وهما نظرية حرية التجارة ونظرية الحماية ولقد ضغطت هذه الشركة علي متخذي القرار في دولها لوضع مبادئ نظرية منظمة التجارة العالمية و استطاعت أن تفرض مبادئ هذه النظرية.

استطاعت هذه الشركات أيضاً أن تفرض على العالم الاتفاقيات الخاصة بتقرير مبدأ حقوق الملكية الفكرية حماية للتكنولوجيا التي أنتجتها سواء بصورة منفردة أو بالتعاون مع مراكز البحوث في بلدانها.

ولكن الشركات الصناعية في مصر تعمل بصورة منفردة بشكل يفتت رأس المال المصري،مما يضعف قدرة الشركات المصرية علي المنافسة الحقيقية حتى داخل الأسواق المحلية،إن الاكتفاء بدور المجمع الصناعي ربما يناسب المرحل الأولية في عالم الصناعة، لا ينبغي أن تظل الصناعة المصرية بداخل المراحل الأولية إلي الأبد، الشركات الضعيفة لا تصلح لمواكبة أحداث القرن الواحد و العشرين ،والصناعة من أهم القطاعات التي

---

[١] - أنظر، أحمد محمد رفعت، المشكلات السياسية المعاصرة في العالم الإسلامي، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، د.ن، ٢٠١٠

تحتاج إلى التكتل والاتحاد لتوفير المزيد من رأس المال.

لقد حصل رجال الأعمال علي فوائد جمة من التسهيلات الضريبية و الأراضي و دعم الطاقة وغيرها كل هذا مقابل ماذا ؟ أن تظل الصناعة قابعة في إطار حركة التجميع هل يعقل أن تسخر الدولة إمكانياتها للقطاع الخاص لكي يحقق عدداً محدودً أرباحاً ضخمة بدون عائد تنموي.

يتراكم رأس المال لدي القلة ويصبح غير فعال في مجالات التنمية الحقيقية، حجم الأرباح في ظل الاندماجات الكبرى سيكون هائلاً فليربح من يربح مقابل تطوير الصناعة، ولكن الربح مقابل التسهيلات والامتيازات فقط أمر غير عادل و يجب أن تتخذ الدولة مجموعة من الإجراءات العقابية و التحفيزية لدفع رأس المال نحو الصناعات الإستراتيجية أملاً في تحقيق فائض يسهم في سد العجز في الميزان التجاري.. يجب أن تنتج السلع المستوردة محلياً كخطوة أولي أو علي الأقل معظمها.

٢- **سبل الحث علي إقامة كيانات صناعية كبري:** توجد هناك العديد من الإجراءات يمكن أن تقوم بها الدولة تجاه بعض الصناعات الإستراتيجية لتشجيع إندماج رأس المال الصناعي، وبما يسمح بإنشاء صناعات قوية ، وذلك بأن تخفض الضرائب بنسب متفاوتة حسب مصلحة الاقتصاد الصناعي، وبمدد تتراوح مابين ٢ إلى ٣ سنوات أو جسب الضوابط المناسبة ومنها ما يلي:

- **صناعة موتور السيارات محليا:** لما لهذه الصناعات من قدرة هائلة علي تحريك عجلة الإنتاج الصناعي الحقيقي بما يعود بالاستقلالية علي الصناعات العسكرية والمدنية
- **صناعة الأدوية**: التي تستطيع إنتاج دواء جديد من ابتكار محلي يعالج أمراض مزمنة مثل الفيروسات الكبدية وغيرها، و شركات إنتاج الخامات الدوائية
- **صناعات الغزل والنسيج العملاقة:** أو أحياء القطاع العام علي أسس اقتصادية
- **صناعة الأجهزة المنزلية:** في جزئية صناعة موتور الثلاجة والتكييف مع إقامة

تكتل صناعيا بين العاملين في هذا المجال

- **تنسيق الدعم تمويلي:** ينبغي أن تعطي الدولة تسهيلات ائتمانية مناسبة بفوائد منخفضة أو بسعر التكلفة البنكية فقط، علي توزع المشروعات العملاقة علي البنوك الوطنية، بحيث يقوم كل بنك برعاية تكتل اقتصادي نوعي من الصناعات السالفة الذكر أو غيرها.

٣ـ **حماية السوق المصري:** ابتكار وسائل حماية لا تتعارض مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، تطبيق وسائل الحماية غير الجمركية

٤ـ **وضع مواصفات قياسية:** للسلع المستوردة للحد من تدفق السلع الرديئة بما يعرقل دخول المنتجات الصناعية التي تهدد الصناعات الجادة بمصر.

٥ـ **توقيع عقوبات علي الشركات المخالفة:** وذلك بإيقاف نشاط الشركات التي لا تلتزم بمعايير الجودة الصناعية لأنها تؤثر بالسلب علي سمعة الصناعة المصرية، وطرح هذه الشركات للاستثمار من جديد.

٦ـ **تحديد سعر المنتج النهائي للسلع المنتجة:** حتي لا يقوم تجار التجزئة أوتجارالجملة برفع الأسعار بنسب عير عادلة تضر بالمنتج الوطني، ويعود بنتائج سلبية علي الصناعة ، فمثلاً عند تساوي الجودة بين السلع المحلية والمستورد فإن رفع السعر المنتج المحلي بأي نسبة يؤدي إلى توجيه الاستهلاك نحو شراء المستورد ، وبالتالي فالمصنع هو صاحب الحق في تحديد سعر المنتج النهائي داخل الأسواق، لأن الإنتاج يجب أن يكون مبني علي دراسة السوق، والمغالاة في الأسعار تتسبب في هدم الدراسات التسويقية، كما أن بيع نفس السلعة بسعرين يفقد المستهلك الثقة فيها.

٧ : **ربط البحث العلمي بالصناعة:** يتمتع الباحثين المصريين بقدرات فكرية هائلة إلا أن الإمكانيات المادية والإدارية تقف حجر عثرة أمام بعضهم، ويمكن طرح بعض الأمثلة في مجالات البحث العلمي، علي الصعيد العربي لمعرفة مدي الفجوة القائمة:

اليابان والولايات المتحدة: ففي اليابان تصل نسبة الإنفاق الحكومي علي البحث العلمي ١٨% من إجمالي الميزانية المخصصة للبحث و الباقي ممول من الشركات أي أن القطاع الخاص هو الذي يمول الأبحاث العلمية وبلغت نسبة المساهمة ٨٢ % وفي كندا يساهم ٦٩%و الولايات المتحدة ٦٤.٣ % م (١) ويبلغ عدد الشركات التي تتعاقد مع الجامعات أو المراكز البحثية، في الاتحاد الأوروبي نسبة تتراوح ما بين ٥ إلى ٤٥ %، من عدد الشركات العاملة هناك. كم شركة في المدن الجديدة تعاقدت مع مراكز البحث العلمي ؟ أو حتى علي مستوي الصناعة في مصر.

عائد البحث العلمي في الاتحاد الأوروبي: أظهرت دراسة أوروبية أن كل يورو ينفق علي البحث العلمي في الاتحاد الأوروبي يعطي سبع وحدات إضافية علي مدي الخمس سنوات التي تلي نهاية المشروع بعد تطبيق نتائجه، ما هو السبب في عدم دعم البحث العلمي في مصر من قبل الشركات المصرية الإجابة بسيطة جداً، أن معظم هذه الشركات تعمل بطريقة عشوائية و أصحابها يعملون على جني الربح الذي يغطي رأس المال في أسرع وقت، واقتصر الدور الاقتصادي للعديد منها علي التجميع دون التفكير في خوض غمار تجربة التطوير ثم الابتكار، بل وصل الأمر ببعضهم إلى استيراد سلع صينية ثم يكتبون عليها صنع في مصر ! لماذا لا تدعم الشركات الصناعية البحث العلمي الذي يخدم نشاطها ؟

البحث العلمي في إسرائيل: إسرائيل وحدها متفوقة علي الدول العربية مجتمعة ذلك يرجع إلى أن نفقات البحث العلمي بها توازي عشرة أضعاف الدول العربية مجتمعة ومصر بوصفها رائدة في مجال البحث العلمي عربياً و لا ينفق بها سوي ١% من ناتجها الإجمالي علي البحث العلمي تصل نسبة الإنفاق الحكومي فيه ٩١ % علي عكس ما يحدث في دول العالم ففي ظل اتجاه الدولة نحو الخصخصة ما زالت هي صاحبة القدر الأكبر من النفقة

---

(١) - مجلة نقابة التجاريين، مرجع سابق

البحث العلمي في العالم العربي: فعلي الرغم من وجود ١٧٥ جامعة في الوطن العربي تضم ٥٠ ألف أستاذ وعشرة ملايين طالب منهم ما يزيد علي ٧٠٠ ألف مهندس مازال البحث العلمى في خطواته الأولي، . وعلي الرغم من وجود ١٩ ألف باحث عربي يعملون في ألف وحدة بحثية مازالت صناعات البتر وكيماوية و الصيدلة و الكابلات الكهربائية والصناعات الغذائية وتجميع السيارات والأجهزة المنزلية وغيرها، تعتمد في نشاطها علي التكنولوجيا المستوردة، إن حجم الاستثمارات بالعالم العربي ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٧ م بلغت٢٥٠٠ بليون دولار وشكلت ر أس المال الثابت الإجمالي و هذا المبلغ لو أحسن استثماره في ظل البحث العلمي لكان من الإمكان إحداث طفرة اقتصادية هائلة و لكن هذه المليارات تحولت لخدمة الاقتصاد الغربي، ولعل الفاجعة الكبرى أنه ما بين ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ أنجز العالم ٣٠٥ ملايين ورقة بحثية كان نصيب الاتحاد الأوروبي منها ٣٧% و الولايات المتحدة ٣٤% و آسيا وآستراليا ٢١% أما ٢٢ دولة عربية كان نصيبها أقل من ١ % معظمها مصرية ،و هذا العرض يظهر أن البحث العلمي هو القاطرة الحقيقية الفقودة داخل منظومة التنمية الاقتصادية.

المبتكرين في مصر: تشير الدراسات الإحصائية إلي أن معدل العقول الإبتكارية تبلغ نسبة ٦ في الألف من عدد سكان أي دولة، وهذا يوفر لمصر ما يقرب من نصف مليون وعشرة ألاف عقل علمي من أجمالي السكان البالغ ٨٥ مليون نسمة، و منذ وقت مبكر أنشأ مكتب براءات الاختراعات المصرية في عام ١٩٥١ بالقانون ١٣٢ لعام ١٩٥١، وهو يتبع الآن مكتب أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا منذ سنه١٩٧١، العقول المصرية أنجزت حتى الآن ٢٣ ألفاً و٥٠٠ براءة اختراع مصري ولكن المشكلة هي غياب أرادة الصناع في مصر، الصناعة تدار عبر عقول ضعيفة ولا تعي دور الأسلوب العلمي في التطوير.

أمثلةعلي قدرة الباحث المصري: وهيثم دسوقى واحد من المبتكرين، والمعلومات درس في قسم الاتصالات و ابتكر أو حاكى اختراعات جديدة تفيد في تطوير الصناعة منها (أوزونيزر) وهو جهاز صغير الحجم ينتج الأوزون، وهو أفضل معقم معروف حتى الآن لقدرته الفائقة على قتل البكتيريا والفيروسات بأنواعها المختلفة، وهو ما يناسب الصناعات الغذائية والدوائية. وجهاز الثانية الصفرية وهو أحد أجهزة سرعات التصوير المستخدمة في تكبير زمن حدوث حركة الأجسام بإصدار نبضات ضوئية على الجسم المتحرك فيظهر كما لو كان يتباطأ في حركته، وهذا يفيد في دراسة حدوث التفاعلات الكيميائية والانقسامات السرطانية والظواهر الطبيعية مثل حركة الحشرات أو تساقط قطرات الماء.كم صمم فارة فى الكمبيوتر تعمل بالليزر، و صمم روبوت لا يتعدى حجمه عقلة الإصبع يتتبع مصدر الضوء عن طريق (ترانزستور) يرسل إشاراته لدائرة كهربية تتحكم في الميكروموتور المثبتة به، والروبوت يحصل على طاقته من بطارية صغيرة أو خلايا شمسية وجار تطويره لاستخدامه في التجسس والكشف عن الألغام. تلك أفكار قادرة علي أن تضيف للصناعة المصرية بعض نقاط التميز، ويمكن استخدمها في تطوير الصناعات الإلكترونية والدوائية والغذائية والعسكرية.

تخلف مسئولي الدولة والصناع بمصر: المشكلة في مصر ليست في العقول وإنما في إدارة هذه العقول، وتبني براءات الاختراعات، فقد غاب القطاع الخاص في المدن المصرية الجديدة عن طرق أبواب البحث العلمي، شأنه في ذلك شأن الاستثمار العربي، فلا صناعة بدون تكنولوجيا مستمدة من البحث العلمي، لأن التكنولوجيا المبتكرة عصب الصناعة.

البحث العملي ومشكلة الطاقة والصناعة: يجب أن تدعم مجالات البحث العلمي مشكلة ندرة الطاقة بأن تقدم مشاريع بحثية لإنتاج سيارة تستهلك نسب أقل من الوقود، أو زيادة معدلات الأمان أو تطوير صناعة الإطارات و زيادة الأمان بها،

إن عدم ربط التعليم و البحث العلمي بالصناعة يبدد موارد الدول دون جدوى وتصبح النفقة في التعليم ذات مردود ضعيف هناك مجالات عديدة للبحث العلمي يمكن أن تقوم بها الشركات بالتعاون مع المركز القومي للبحوث.

تحتاج الصناعة إلى ابتكار حلول مصرية لتطوير كافة الصناعات القائمة ،الكهربائية ،والإلكترونية، و النسيج، و الملابس، وغيرها، لقد تغير العصر، وتغيرت لغة الاقتصاد، و لغة السوق الذي بات يطرد من الآن فصاعداً كل من يعملون بعشوائية، لن يصمد سوي أصحاب الشركات التي تتخذ من المنهج الإداري والعلمي طريقاً لها.

٨ - **التصدي للغش الصناعي:** تعد أهم أساسيات تطوير الصناعة التصدي للغش بكل الطرق والتركيز على المواصفات القياسية حفاظاً على سمعة الصادرات المصرية لأن قيام البعض باستيراد سلع صينية تامة الصنع ورديئة ثم ينزعون التكت من عليها ويكتبون عليها صنع في مصر هو نوع من الغش يهدد مستقبل الصناعة ويفقد المستهلك الثقة في السلع المصرية هناك شبه تماثل كبير بين ما يحدث علي الصعيد الاقتصادي مع مرحلة ما قبل الرأسمالية في أوروبا و الولايات المتحدة مع ما يحدث الآن في مصر نفس الفكر العشوائي كان يحكم السلوك الاقتصادي هناك و تمثل ذلك في انتهاك القانون وعدم الالتزام بالمواصفات. وبلغ التحايل في بعض الشركات بأنها تستورد منتجات صينة، ويكتب عليها صنع في مصر.

التصدي للغش في التجارب الدولية: يذكر في شأن ذلك ذكر أوليف جولد سميث عام ١٧٦٢ (نادراً ما كان هناك رجل إنجليزي لا ينتهك القانون في كل يوم من أيام حياته تقريباً و يفلت من العقاب) في تلك الفترة اجتاحت أوروبا موجة عارمة من الفساد والرشوة وانتهاك القانون [1]هو نفس ما يحدث في مدينة ٦ أكتوبر

[1] - هرناندوي سونو، ترجمة كمال السيد، سر رأس المال، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩ط

والعديد من المدن المصرية هكذا تكون الفترات الانتقالية لقد كان الخروج علي القانون في فرنسا صورة صارخة في القرن الثامن عشر تم إعدام ١٦ ألف مهرب وصانع سري بسبب تصنيع الشيت المطبوع علي الأقمشة أو الاستيراد بطريقة غير قانونية هذا العقاب الصارم كان موجه ضد الخروج علي القانون لحماية الصناعة ومحاربة التهرب الجمركي و أيضاً في مدينة فالتسيا وحدها تم شنق ٧٧ من منظمي المشروعات الذين لا يتمتعون بحماية القانون [١]. وكان العقاب الناجح في فالتستيا هو تكسير عظام ٥٨ فرداً والحكم علي ٦٣١ بالعمل عبيداً علي السفن وكما يقول زوبرت أيكلوند توليسون إن السلطة اضطهدت هؤلاء بهذه القسوة ليس بسبب حماية الصناعة فحسب و لكن أيضاً لعدم دفعهم للضريبة. [٢]

الصارمة في تطبيق القانون: هناك حالات يجب أن تكون القوانين في منتهي الصرامة لإجبار أصحاب الضمائر الميتة علي الانصياع للقانون ، علي أن تستبعد الصور القاسية و البدائية في العقاب كما سبق عرضه، لأنها غير قابلة للتطبيق اليوم، وأيضاً في نفس الوقت يجب أن تكون هناك وسائل ترغم أصحاب الضمائر الميتة علي الخضوع للقانون، يجب أن تكون هناك أداة ناجعة في مكافحة الغش الصناعي والتهرب الضريبي، الغرب لم يصل إلي هذه الدرجة من التطور الاقتصادي والتكنولوجي إلا عن طريق الحزم في تطبيق القانون.

ربط الموافقات باحتياجات السوق: يجب ربط الموافقات باحتياجات السوق المحلي ثم يوجه الاستثمار بعد ذلك في الاتجاه الذي يلبي احتياجات الدولة فمثلاً في صناعة طحن الحبوب أدى منح التراخيص لمطاحن جديدة إلى كارثة كبرى جعلت المطاحن بالقطاعين العام والخاص لا يعملان بكامل طاقتهما مما أثر على الأداء

---

[١] - هرناندوي سونو،مرجع سابق

[٢] هرناندوي سونو، مرجع سابق

الاقتصادي لهذه الصناعة فرأس المال المعطل يعد إهداراً للطاقة وتعطيلاً للقدرات المالية للدولة.

وقد تكررت تلك المشكلة داخل قطاعات عديدة من الصناعة، في حين أن التراخيص التي تمنح في المجال الصناعي يجب أن تكون للصناعات النوعية،والتي تلبي احتياجات السوق، أو تنقل التكنولوجيا لأن فتح المجال لرأس المال الأجنبي لخوض مجالات تقليدية على حساب الصناعات الوطنية أمر غير مقبول ويؤدي إلى تسرب مقدرات الوطن للخارج دون سبب..

مثال للطاقات العاطلة: تتضح أمثلة القرارات العشوائية التي ترتب عليها خسائر في قرارات شركات تأسيس المطاحن الخاصة، دون دراسة مما أسهم في زيادة المعروض عن احتياجات السوق، وأصبح قطاع المطاحن الذي تم إنشاؤه لإنتاج دقيق فاخر ٧٢% لديه طاقات معطلة تفوق نسبة ٧٠% الأمر الذي حول استثمارات تفوق ال ٤ مليارات جنيه إلي رأس مال غير مستغل قدرته الإنتاجية تصل إلي ٢٠ ألف طن يومي لا يستغل منها سوي ٦ آلاف طن فقط. [1] وتعانى صناعة النسيج من نفس المشكلة، وتلك مشكلة كبرى تعكس بعض اوجه القصور القائمة، بسبب عدم وجود خريطة للصناعة المصرية

لو تم حصر الطاقات المعطلة في الصناعات الكيماوية والغذائية وغيرها ، سوف تكون النتيجة وجود عشرات المليارات خارج نطاق الخدمة وهذا يمثل خطأ جسيماً يجب علاجه، بتحديد قائمة بالاستثمارات الصناعية كل ٦ أشهر بالصناعات المتاحة أمام الاستثمار، ويجب أن توجه الدولة نوعية الاستثمار الصناعي بما يلبي احتياجاتها، وعلى عكس الوضع الحالي تماماً.

يجب أن يتوقف هذا النهج لصالح تطوير الصناعة على الدولة أن تطرح ما ترى

[1] - التقرير السنوي عام ٢٠٠٩ غرفة صناعة الحبوب ومنتجاتها

من فرص صناعية تخدم الاقتصاد المصري حتى يتم توجيه رأس المال نحو خدمة أهداف التنمية لو تم حساب إجمالي الطاقات المعطلة داخل منظومة الصناعة المصرية سوف تظهر كارثة عظمى النتائج سوف تصل إلى أرقام مذهلة ربما تصل إلى عشرات أو مئات المليارات تلك الطاقات المعطلة تجعل دور رأس المال في التنمية أقل فاعلية لأن التراخيص الصناعية غير المخططة تؤدى إلى شل حركة رأس المال في الصناعات المتناظرة

٩ - **الورقة الضريبية و توجيه الاستثمار:** لقد استخدم نظام الإعفاء الضريبي مع بداية إنشاء المدن الجديدة دون لتحفيز الاستثمار، وهو ما دفع بقطاع عريض من الصناع إلي الانتقال نحو المناطق الصناعية بالمدن الجديدة نتيجة لهذا الإغراء، ولكن دون مرجعة دورية للصناعات التي تستحق هذا الإعفاء، أو تميز بين الصناعات الاستهلاكية أو الراسمالية، ومن ثم عدم توجيه رأس المال حسب رأس المال الوطني نحو الصناعات الهامة.

ومن ثم يجب رفع الضريبة للحد من الاستثمار العشوائي، علي بعض الأنشطة، ودراسة رفع الضرائب إلي ٤٠ % علي أرباح مثل هذه الصناعات من خلال تشريع جديد يراعي عودة نظام الضرائب التصاعدية، وذلك بهدف الحد من التوسع في الاستثمار غير المتخلف تكنولوجيًا، وإتاحة الفرصة أمام رأس المال الوطني والأجنبي للتغلغل داخل مجالات الإنتاج الصناعي الرأسمالي، يجب أن تحرم الاستثمارات الاستهلاكية والهشة من أي مزايا ضريبية.

١٠- **تعديل الخريطة الزراعية:** وتضارب الآراء حول إمكانية إنتاج خامات دوائية محلية نظراً للندرة أو الوفرة في المادة الخام المحلية اللازمة لإنتاج الخامة الدوائية فالبعض يري أن مصر بها نباتات عطرية أكثر من النباتات التي يمكن أن تستخدم في صناعة الدواء، ومن هنا يكون دراسة إمكانية فتح الباب أمام ضخ استثمارات جديدة في زراعة النباتات و الأعشاب الطبية للاستثمار الزراعي داخل الصحاري

المصرية و خاصة أن هذه النباتات منها الكثير قليل الاستخدام للمياه و يمكن أن تتم الزراعة علي المياه الجوفية.

تخطيط هذا المشروع الضخم و تنفيذه أمر ليس بالهين، ولكنه قد يكون مضمون النتائج وتعد مسؤولية الدولة وضع الدراسات في المجالات الدوائية التي يمكن البداية في إنتاجها أذا كان ذلك ممكنا، أو التي يمكن زراعتها، هذا المشروع الطموح سوف يفتح مجالات للتشغيل المتنوع في الاستثمار الزراعي النوعي، و هو ما يوفر فرص عمل لخريجي كليات الزراعة، والكيميائيين، والصيادلة، البداية الطموحة يمكن أن تنطلق من المقومات المحلية القائمة، مع التخطيط لإنتاج نباتات دوائية بالتدريج أذا أقر المختصون سلامة هذا الطرح.

الفصل الخامس

اقتصاد الخدمات

انتشرت تجارة الخدمات علي الصعيد الدولي بصورة لم يسبق لها مثيل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، واقترنت حركة رأس المال والتطور التكنولوجي الهائل بتجارة الخدمات، و كانت نقطة الصعود عام ١٩٨٧م حيث بلغت تجارة الخدمات ٢٠% من حركة التجارة الدولية استحوذت الدول المتقدمة علي ٨٥ % منها بينما حصلت الدول النامية على ١٣.٥% من هذه التجارة و شرق أوروبا علي ١.٣ % وبلغ معدل النمو في هذه التجارة بنسبة ١٥ % سنوياً،وتعد مصر من الدول التي تمثل تجارة الخدمات فيها أكثر من ٦٠% من الدخل القومي .[١]

وتشمل تجارة الخدمات المجالات التعليمية، والمتمثلة في الجامعات، والمدارس ،والصحة، والنقل، والخدمات المصرفية، والسياحية، علاوة علي أنشطة التنمية البشرية، وخدمات الكمبيوتر، والاتصالات، والإعلام، والترجمة، وحقوق المؤلف، والخدمات المهنية، التي تشمل علي سبيل المثال الاستشارات الطبية، والهندسية، والمحاماة، والخدمات القانونية، والمحاسبية، والمراجعة، وغيرها.

أصبحت الخدمات عامل هام من عوامل التجارة الدولية، وأبرز صورة علي ذلك تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتي بلغت ١٨.٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، وزادت التحويلات في العام المالي ٢٠١٢/ ٢٠١٣ لتبلغ ١٨.٧ مليار دولار، وبلغت قيمة التحويلات ١٩.٢ مليار دولار خلال العام المالي

---

[١] - راجع خلاف عبد الجابر، الاتفاقات الاقتصادية والمالية وتطورها، د.ن، الجيزة، ٢٠١٠

٢٠١٤/٢٠١٥، لتنخفض خلال الفترة من يوليو إلى مارس من السنة المالية ٢٠١٥/ ٢٠١٦ إلى نحو ١٢.٤ مليار دولار. [(١)]

ولو نظرنا إلى حجم الدخل القومي سوف نجد أن التطور في الخدمات المحلية يمثل الحجم الأكبر لهذا الناتج فهو مقترن بالصناعة والتبادل السلعي، وحركة رأس المال لأن الخدمات لا تقدم بصورة منفصلة، فهي مقترنة بالنشاط الاقتصادي وأصبح التلاصق و التلازم بين قطاع الخدمات والحركة الإنتاجية علي درجة في غاية الأهمية، بما يجعل من الصعب الفصل بينهما، وقد بلع قطاع الهدمات بمصر عام ٢٠٠٧ نحو ٥٤% من حجم الاقتصاد. [(٢)] ومن هنا كانت الضرورة لعرض بعض النماذج لهذا القطاع من داخل أكتوبر كعينة من سوق الخدمات المصري للوقوف علي التجربة وبحث مالها وما عليها،وكيفية تطويرها بما يفيد عملية التنمية الشاملة.

أولا الدور الاقتصادي للتعليم: مما لا شك فيه أن التعليم هو الأساس في برامج تنمية الموارد البشرية، والتي تنعكس علي الاقتصاد ككل، وقد شهد النظام التعليمي الحديث تطورات أسهمت في تطوير برامج التنمية، من أهم التطورات التي شهدتها مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر وارتبط ارتباطا وثيقا بالمشروع السياسي النهضوى الذي ارسي دعائمه مُحَمَّد على باشا (١٨٠٥ – ١٨٤٨) وقبل تولية مُحَمَّد على باشا حكم مصر لم تعرف مصر نظام تعليمى بالمعنى الدقيق الذي يدل عليه هذا المصطلح فلم يكن هناك سوى الأزهر وبعض المدارس الملحقة بالمساجد والكتاتيب بالمدن والقرى، وظل ينمو ويتدهور طبقا لظروف البلاد. [(٣)] حتى بلغت قمة تدهوره في الوقت الراهن.

ويتميز التعليم بأنه أهم منتج للموارد البشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية الحقيقية،

---

(١) - نشرة البنك المزكري المصري ٢٠١٦.

(٢) - شرين بيومي، أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد المصري، وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٧

(٣) - http: cu.edu.eg

حيث يوفر الكوادر المتنوعة، من مهندسين، وأطباء، ورجال اقتصاد، وعمال، وفنيين، وإداريين، وبالتالي تصبح النفقة التي تتحملها الدولة في هذا المجال من أهم أنواع النفقات التي تعود علي النشاط العام بأكبر قدر من الإنتاجية، ولكن هذه الإنتاجية تكون دائماً علي المدى الطويل، فتأهيل المهندس يستغرق ١٧ سنة، والطبيب ١٩ سنة، والفني ١٢ سنة، والإداريين ١٦ سنة، وبالتالي فإن النفقة التي تجريها الدولة في هذا المجال تثمر في مدي زمني طويل، ومن المفهوم والمقبول أن تكون الدولة هي الراعي الأوحد أو الأول للتعليم بوصفه حقًا رئيسيًا ضمن منظومة حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م.

وقد نصت المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل شخص الحق في التعليم علي أن يكون التعليم في مراحله الأولي و الأساسية بالمجان، وكذلك تضمنت الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية الصادرة ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ في المادة ١٣ حق كل فرد في التعليم علي أن يكون التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحاً بالمجان، وجعل التعليم الفني متاحاً، و ميسوراً للجميع بالوسائل المختلفة، وتشجيع التعليم العالي، وأيضاً إعلان القاهرة الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٩٠ وقد جاء في المادة التاسعة أن طلب العلم فريضة، والتعليم واجب علي المجتمع والدولة كذلك. [١]

يحرص الدستور المصري على حق الفرد في التعليم، بيد أن موجة التعليم الخاص التي تجتاح مرحلة التعليم الأساسي أمر في منتهي الخطورة، وقد يرى البعض أن ذلك الاستثمار يخفف العبء عن المدارس الحكومية، وربما كانت هذه النظرة ضيقة، لأن القطاع الخاص الذي أقتحم مجال التعليم الخاص يحتوي علي عناصر غير مؤهلة لهذه الرسالة، ولا يوجد أدني اعتراض علي أن يتحمل القادرون من أبناء الوطن تكاليف التعليم الأساسي، ولكن هل المدارس الخاصة تؤدي دورها التعليمي بصورة جادة، وتتفق مع الرسالة السامية المنشودة من التعليم.

---

[١] - راجع أ.د زين العابدين، النظم المالية ، د.ن ؛ الجيزة، ٢٠١٠

وبشكل عام تبلغ نفقات التعليم الحكومي ما نسبته ١٤% من حجم الإنفاق العام بالموازنة العامة للدولة، وهي نسبة متدنية عند مقارنتها بدول نامية أو متقدمة أخرى يصل فيها هذا المعدل لنحو ٢٠ و٢٢%.

ورغم النقد الموجه للتعليم الحكومي مازال هو الأفضل إذا ما قورن بالتعليم الخاص في مجمله، بدليل أن أوائل المراحل الدراسية هم أبناء المدارس الحكومية، اللهم باستثناء بعض المدارس الخاصة التي تحظي برعاية أجنبية من قبل بعض الدول الغربية التي تستقبل المتفوقين بها بجامعات أوروبا وأمريكا.

١- **التعليم الخاص والتعليم الأساسي:** أخطر ما يهدد عملية بناء الدول هو طرح التعليم الأساسي للاستثمار الهادف للربح، فتلك العملية قد تكون غير مناسبة، وتحتاج إلي مراجعة، حتى لا يمر حق المعرفة علي أساس طبقي أو طبقا للملاءة المالية فقط، فالتعليم الخاص في بعض الحالات بات يعتمد علي الشكل دون الجوهر، بعد أن أقتحم هذا المجال بعض الراغبين في الربح دون الاهتمام بالرسالة التنويرية، شأنهم في ذلك شأن مراكز التسويق التجاري، في حين أن هذا الاستثمار لا يصلح أن يكون سوي رسالة تنويرية.

أ - **نموذج التعليم الخاص في مدينة ٦ أكتوبر:** توجد في مدينة ٦ أكتوبر ٤٥ مدرسة حكومية وأكثر من ١٥ مدرسة خاصة في مراحل التعليم الأساسي والثانوي، وذلك حتى ٢٠١١.[١].

بيد أن بعض ملاك المدارس الخاص يلجأون إلي تدلل الطالب علي حساب السلوك التربوي، وأحياناً يفصل المدرس إذا زجر الطالب لعدم قيامه بعمل الواجب المدرسي، أو حتى عند محاولة تقويم سلوكه الأخلاقي، لقد أصبح المدرس هو الطرف الأضعف داخل منظومة التعليم الخاص، وتحول الطالب وولي الأمر إلي الطرف الذي يجب إرضاءه في كل الحالات في بعض المدارس، ويمكن فصل المدرس مقابل بقاء

---

[١] - مركز المعلومات بمحافظة ٦ اكتوبر سابقا. ٢٠١٠م

الطالب بالمدرسة في حال حدوث أي خلاف، وهذا الوضع المختل أزاح الأعراف التربوية من منظومة الأداء.

- **حالة إذعان كنموذج:** ففي أحدي المدارس الخاصة تم فصل أحدي المدرسات لأنها قالت لطالب سوف أخبر أباك بأنك لا تذاكر، ما هو الخطأ هنا ؟ هل أن الطالب لم يذاكر؟ أو مستواه ضعيف؟ صنف الخطأ في نظر ولي الأمر ومالك المدرسة أنها تلفظت بكلام بيئة، كان علي المدرسة أن تقول له سوف أخبر (your father) أو دادي، هذا هو الخطأ الجسيم، مع أن كلمة أبيك هي كلمة عربية فصحي، وقد وردت في القرآن الكريم في سورة الكهف:(وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة و كان تحته كنز لهما وكان أبوهما صالحا فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك) وحديث رسول الله صلي الله عليه و سلم عندما جائه سائل قائلاً: من أحق الناس بصحبتي يا رسول الله قال: أمك قال: ثم من قال: أمك قال : ثم من قال أمك قال: ثم من قال أبوك) ، أن كلمة أبيك من الأسماء الخمسة ومن كلمات اللغة الأم للعالم العربي، ولا يمثل نطقها أو التلفظ بها أي جريمة في بلد عربي اللسان.

- **دعاية سينمائية:** أصبح أسلوب الدعاية في بعض هذه المدارس يعتمد علي إقامة حفلات، ولا توجد مشكلة أذا كانت الحفلات في الإطار التربوي، ربما قيام البعض بدعوة أهل الفن، والمشاهير، في هذه الحفلات أمر قد يكون مقبولا علي اعتبارهم من نجوم المجتمع، بيد أن بعض هذه الحفلات للرقص، فهناك واقعة شهيرة، وهي أن إحدى المدارس الخاصة أقامت حفل نهاية العام باستدعاء راقصة مشهورة لإحيائه، وتناولت قناة المحور عرض هذا الأمر في برنامج ٩٠ دقيقة عام ٢٠٠٩، في حين أن حفلات نهاية العام الدراسي أو نصف العام يجب أن تكون لتكريم الأوائل، أو عرض مواهب الطلاب، أو دعوة العلماء و النماذج الناجحة للإقتداء بها، وليس بدعوة راقصة.

- **جودة التعليم الخاص:** شريحة كبرى من المدارس الخاصة تتسابق بدرجة محمومة للفوز بالطلاب، وهذا مقبول علي المستوي الاقتصادي لضمان تغضية التكاليف والربح، بشرط جودة العملية التعليمة، ولكن المشكلة فيما ينقل عن بعض المدرسين، حيث أنه من شروط امتحانات الشهر لدي بعض هذه المدارس، ألا تكون صعبة، ويجب رفع الدرجات مابين مستوي٩٠ %و ٩٩ % بهذا يصبح كل الطلاب في نظر ذويهم من المتفوقين و المدرسة نموذجية، و خاصة داخل بعض الطبقات التي لا تتابع أبنائه لعدم الخبرة التربوية أو بسبب ضغط العمل، ومن ثم يجب وضع ضوابط لضمان جودة التعليم.
- **مشاكل المدرسين:** في بعض المدارس تتنوع طرق التخلص من المدرسين بعد امتحانات آخر العام، للهروب من دفع الرواتب في إجازة العام الدراسي الصيفية، إضافة إلى استبدال المدرس القديم بآخر جديد في العام القادم حتى لا يتم رفع الأجر، وأحيانا يكون إنهاء الخدمة بأسلوب مهذب، وفي أحيان أخري يتعمد المختص التحدث بأسلوب متعجرف مع المعلمين لفقع مرارتهم ودفعهم لترك العمل، أو أن يطلب بعض أاصحاب المدارس من المدرس أعمالاً تحقر من شأنه مع علمه مسبقاً أنه سيرفضها، وذلك بهدف طرده عند الرفض. وإذا صبر أحدهم علي اعتبار أن أكل العيش مر سوف يجد الأمن في اليوم التالي يبلغه أنه إجازة حتى بداية العام الجديد، أضف إلي ذلك عدم تمتع بعض العاملين في هذه المدارس بمزايا التأمينات الاجتماعية أو الصحية.

ب- سبل تطوير الأداء: ما هو الحل الواجب أتباعه في هذا الأمر؟ ومن ثم يجب دراسة تلك الاقتراحات لتطوير التعليم ومنها:-

- **أسلوب تعين المدرسين بالتعليم الخاص:** في ظل هذا الوضع أذا تعذر علي الدولة أن تضمن للمعلم استقلاليته، هل من الممكن أن يتم توافير هؤلاء المعلمون عن طريق مسابقات محلية تحت رعاية الإدارات التعليمة، وبأجر المثل

بالمدارس الحكومية أو عن طريق مكاتب القوي العاملة، مع حفظ الحقوق التأمينية، وفق عقود تشرف عليها الوزارة المختصة، لضمان استقلالية المدرس من أجل جودة التعليم.

- **عقوبات رادعة:** يجب دراسة عدة بدائل لمعاقبة بعض أصحاب المدارس الذين يخالفون القانون، بعقوبات متنوعة، منها الإيقاف أو طرح هذه المدارس لمستثمرين آخرين، أذا كان هناك خروج عن المعايير التربوية أو معايير الجودة، لأن ضبط هذا النوع من الاستثمار في منتهي الأهمية بالنسب.

- **مجانية التعليم في مراحل التعليم الأساسي:** يتعذر فصل التعليم عن الاقتصاد هناك ترابط وتوازى في المسار صعودا وهبوطاً، وربما يكون الحل الأمثل في أن تحتكر الدولة التعليم الأساسي حتى إتمام الشهادة الإعدادية لكل المواطنين.

وأن عملية التتوسع في التعليم التجريبي والمميز يجب يجب أن تتسم بالمجانية المقترنة بالتفوق بالمرحلة الثانوية، ويقتصر دور التعليم الخاص على المراحل الثانوية بأنواعها، حتى يكون التشكيل الوطني والأخلاقي وبث روح الفضيلة والانتماء في يد الدولة، تلك القيم فى غاية الأهمية ومن الصعب غرسها في أبنائنا في ظل منظومة التعليم الخاص الحالي.

- **الاهتمام بالتعليم الحرفي:** وذلك بدراسة إمكانية إقامة مراكز لتعليم الحرف للطلاب الحاصلين علي أقل من نسبة ٦٥% في نهاية المرحلة الابتدائية، أو حسب ما يحدده المختصون وذلك مثل حرف الكهرباء والسباكة والنجارة والحرف الزراعية في صناعة منتجات الألبان وغيرها علي أن يستكمل الطالب تعليمه الثانوي في المدارس الفنية المناظرة حال حصوله علي مجموع ٧٥% وذلك بشرط جودة التدريب بالتوازي مع تعليم اللغة العربية والأجنبية والحاسب الآلي في حدود ما يسمح بأداء العمل، وتكون الدراسة النظرية يومان والعملية ٤ أيام، أو حسب ما يحدد المخبراء.

- **وضع ضوابط للمراحل الثانوية:** يجب دراسة أن تكون مجانية التعليم في مراحل التعليم الثانوي للطلاب الجادين، بحيث لا تقل درجات التعليم المجاني بالتعليم الفني عن ٦٥ % وفي الثانوي العام عن ٧٥%، أو حسب ما يحدد الخبراء، علي أن يستكمل الباقون الدراسة بنفس المدارس الحكومية بمصرفات مرتفعة عن الطلاب المجتهدون، ودون مبالغة في هذه المصروفات لتحفيزهم علي التفوق، مع رفع الرسوم الزائدة حال الحصول علي نسب الدرجات المقررة للمجانية بالصف الثاني الثانوي، وبذلك يتحقق هدفان الأولي تربوي لحث الطلاب علي التفوق والثاني مالي يسهم في تمويل النشاط التعليمي.

- **إصلاح التعليم الفني:** بحيث تكون برامج التدريب قوية وتسمح بخروج كوادر ماهرة، والقضاء علي ظاهرة الغش الجماعي بعقاب رادع، والسماح للمتفوقين بالالتحاق بالتعليم الجامعي.

- **دراسة وضع المؤهلات فوق المتوسطة:** بلغ حجم التعليم فوق المتوسط في عام ٢٠٩٩/٢٠١٠ نحو ٤٨١٨٨ طالباً، وذلك من وقوة التعليم العالي الخاص والحكومي والزهري التي كانت ٥٢٠٢٠٥ [1]، وهي نسبة لا تمثل سوي ٩% من حجم التعليم العالي، وجزء منها يكمل تعليمه العالي إذا حصل علي ٧٥% من المجموع الكلي بالجامعات الحكومية، أو بالجامعات الخاصة، أو بنظام التعليم المفتوح بعد مرور ثلاث سنوات، ومن ثم يعد إلغاء التعليم فوق المتوسط بالنسبة للتعليم التجاري أمر يستحق الدراسة، أما التعليم الفني الصناعي فوق المتوسط، يجب تطويره حتي لا يتم تبديد أعمار الدارسين في عملية شكلية.

- **ربط كادر المعلم بمستوي** هناك خللاً في التقييم والأداء، فعلي سبيل المثال الكادر الذي تم منحه للمدرس يجب أن يرتبط بالإنتاجية، وإنتاجية المدرس تقاس

---

[1] - أرقام مجمعة ونسب محسوبة اعتمادا علي بيانات وحدة المعلومات، مكتب وزير التعليم العالي، النشرة الدورية، ٢٠١١

بالمستوي العلمي للطلاب داخل الفصول، علي أن تحدد النسب العالمية الطبيعية لمتوسط الأداء العام كمقياس استرشادي، ومن خلال الامتحانات الشهرية أو النصف سنوية يتم تحديد الكادر علي أساس نتائج الامتحانات التي يم يتم إجراءها من قبل مدرسين آخرين، وفي ظل رقابة صارمة، ومراجعة لأعمال الكنترول لمنع المحاباة، من هنا سوف يكون للكادر أثر في تحفيز المعلم علي بذل أقصى جهد بالتزامن مع إجراءات الجودة المزمع تطبيقها في هذه المدارس بحيث لا يزيد عدد الطلاب عن ٤٠ طالب، وذلك بالتدريج طبقًا للحالة الاقتصادية.

- **تحديد درجة للأخلاق:** دراسة تغير نظام أعمال السنة بات مطلباً هاماً، حتى يتجه إلي أسلوب جديد يحقق طفرة في المستوي السلوكي والثقافي، مثلاً تحدد درجات أعمال السنة كنسبة من المجموع ولتكن ١٠ % تقسم علي أجزاء، ويكون الجزء الأكبر منها على الحضور وخاصة فى المرحلة الثانوية حتى نقضي علي ظاهرة الغياب المتعمد، وجزء على السلوك لإعلاء مكارم الأخلاق، وجزء يخصص لنظافة البيئة المحيطة عن طريق تحديد يوم لكل مرحلة سنية.

هذا سوف يؤسس لزرع ثقافة العمل اليدوي، وسوف يولد احتراماً شعبيا للعمل اليدوي وينمى سلوك المحافظة علي الشارع، والمحيط السكني للطلاب، لأن دور المدرسة لا يجب أن يتوقف على التلقين، والحفظ، ثم إفراغ محتويات الذاكرة في ورقة الإجابة، وبما يكون تحديد نسبة ١٠ % من المجموع الكلي كاعمال سنة كفيلة بالقضاء على ظاهرة غياب الطلاب من المدرسة الثانوية وإهدار مئات الملايين من الجنيهات كأجور لمدرسين في مدارس لا تعمل،وهذا سوف يقضي علي التدهور الأخلاقي في الأجيال الصاعد لأن ترسيخ ثقافة الأخلاق سوف تسهم بدور مهم في رفع الناتج المحلي لأن قوة العمل التي سوف تدخل الأسواق ستكون أكثر التزاماً وجدية فى أداء العمل وحريصة على النظام العام لأنها تعودت على الضبط والربط و عدم الغش.

- **محاسبة المقصرين بعقاب رادع:** يجب أن تكون يد الدولة مطلقة لإ نزال أقصي

درجات العقاب علي الفئة المستهترة داخل منظومة التعليم الحكومي، وذلك باستخدام أساليب العقاب الصارمة مثل العزل أو الفصل أو الإبعاد أو خصم الكادر أو مكافآت الامتحانات، هناك نوع من البشر لا يعمل إلا تحت سلطان العقاب، وهناك الآلاف من خرجي كليات التربية يمكن تعيينهم فور إقصاء الفئة المنحرفة في مجال التدريس. إن الإصلاح الاقتصادي في مصر لن يأتي إلا بالتزامن مع إصلاح التعليم بوصفه بوابة التنمية البشرية.

٢- **التعليم الجامعي:** ظهرت نواة التعليم الجامعي بمصر عندما تولى على باشا مبارك ديوان المدارس عام ١٨٦٨ جمع عددا من المدارس الخصوصية (العالية) بسراى درب الجماميز فخصص لكل مدرسة ناحية من السراي وأقام معملا مجهزا للكيمياء والطبيعة ومكتبة عامة (دار الكتب الخديوية) عام ١٨٧٠ ومدرجا كبيرا تلقى فيه محاضرات عامة في مختلف فروع المعرفة فكادت بذلك تتهيأ الفرصة لقيام جامعة مصرية إذ حقق التواجد المكاني نوعا من التواصل العلمي بين الأساتذة وبعضهم البعض وبينهم وبين الطلاب ولو قدر لهذه التجربة الاستمرار لكانت نواة لقيام أول جامعة مصرية، واستمرت سياسة التعليم قائمة على الارتباط بين حاجة الدولة إلى الموظفين والتوسع في المدارس طوال عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ – ١٩٢٢) وعندما أعلنت سياسة الاحتلال التعليمية عام ١٨٩٣ التي ذهبت إلى عدم التزام الحكومة بتعيين خريجي المدارس المختلفة قل إقبال التلاميذ على الالتحاق بالمدارس العليا

واعتبارا من عام ١٩٠٥ للحد من الإقبال على التعليم العالي، وقصره على أبناء الأعيان وحدهم ومن ثم جعل التوظف في الإدارة المصرية قاصرا على النخبة الاجتماعية المتعاونة مع الاحتلال وإبعاد أبناء الطبقة الوسطى الذين تركزت بينهم خميرة العمل الوطني المعادى للاحتلال. [١] ولولا بقاء التعليم الحكومي رغم ما يوجه إليه من نقد

[١] - تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/٥/١٢ http: cu.edu.eg

لتكرر النهج الاستعماري في قصر التعليم علي أبناء الأثرياء المسار اليوم ليقترب من ذلك النهج ولو جزئيا.

ويوجد بمصر بالتعليم الحكومي حسب إحصائيات ٢٠١٢ /٢٠١٣م نحو ٣٤٢ كلية ومعهد عالي، منهم ١٧ معهد دراسات عليا، و١٧ معهد متوسط، وكان عدد المقبولين بالجامعات ٣٠٥١٧٧ طالبا [١] هذا بخلاف التعليم الخاص والأزهري.

أ- **المقارنة بين التعليم الخاص والحكومي:** وتم اختيار عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ لإجراء المقارنة نظرا لتوافر البيانات التي يمكن من خلالها قراءة الوضع بطريقة استرشادية، و كان إجمالي الطلاب الخرجين بالجامعات والمعاهد الحكومية نحو ٢٧٨٠٣٦طالبا.، وقد أزداد عدد الجامعات المصرية بمعدل ٥٠% عن عام ٢٠٠٠م، بينما استقبل التعليم الأزهري في ٦٤ كلية نحو ٧٢٩٢٩ بمعدل تناقص في أعداد المقبولين بلغ ١٥ % عن عام ٢٠٠٤ /٢٠٠٥. [٢]

ب- **حجم التعليم الخاص:** وتضم التعليم العالي الخاص نحو ٤ جامعات ونحو ٣٢ كلية، وكان المقبولين بمرحلة البكالوريوس والليسانس نحو ١٠٩١٢ طالبا وفق إحصائيات ٢٠٠٩، وبلغ النمو نسبة ٢٣٨% عن عام ٢٠٠٠م، وبلغ عدد المقبولين بالجامعة الأمريكية نحو ١٢٥١ طالبا، وبلغ عدد المقبولين بالعاهد العليا الخاصة بمصر نحو ١٠٨٩٨٩ طالبا، عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ م [٣]

ج- **حجم التعليم العالي الخاص:** ومن هذه الأرقام يتضح أن التعليم العالي الخاص يستحوذ علي ٣٥% من قوة التعليم الجامعي في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ .وسوف ترتفع هذه النسبة بالتدريج نظرا لزيادة أعداد المقبولين بالتعليم الخاص سنويا

---

[١] - بيانات إحصائية عن التعليم الجامعي بمصر، المجلس العلي للجماعات، مركز بحوث تطوير التعليم، إدارة الإحصاء، مارس ٢٠١٤

[٢] -- وحدة المعلومات، مكتب وزير التعليم العالي، النشرة الدورية، ٢٠١١

[٣] - وحدة المعلومات، مرجع سابق

بنسبة ٥%، وربما قصد بذلك إسناد الزيادة السنوية في أعداد الطلاب بعد المرحلة الثانوية إلي القطاع الخاص للتخفيف عن كاهل الدولة.

د- **مدينة ٦ أكتوبر والتعليم الخاص:** تستقطب المدن الجديدة جزءا كبيرا من الاستثمار في مجال التعليم العالي الخاص، وتستأثر مدينة ٦ أكتوبر بخمس جامعات خاصة، تضم ١٩٥٨٥ طالباً، فقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٩، علاوة علي جامعتين تحت الإنشاء (هما فرع جامعة القاهرة حكومية) وجامعة النيل الدولية ، علاوة علي عدد ١٧ معهداً عالياً خاصا وتضم هذه المعاهد ٢٧٦٤٥ طالباً. [1] ومن ثم يكون إجمالي المقيدين في جامعات ومعاهد مدينة أكتوبر نحو ٤٧٢٣٠ طالبا من مجموع ٤٤١٢٦٥ طالب مقيد بالجامعات والمعاهد العليا الخاصة، ووفقًا لنسب زيادة المقبولين بمعدل ٥% سنويا تقدر هذه الأعداد بنهاية العام الجامعي ٢٠١٦ /٢٠١٧ بنحو ٠.٥٦٦ مليون طالب تقريبًا، وهذا يعني أن مدينة أكتوبر وحدها تستقطب نحو ١٠.٧% من قوة التعليم الخاص بمصر.

س - **الضغط علي موارد مدينة ٦ أكتوب:** سبب الكم الهائل من عدد الطلاب ضغطا علي وسائل الموصلات من قبل ٤٧٢٣٠ طالباً جامعياً يومياً، علاوة علي زيادة الطلب علي الإسكان والموارد الغذائية و غيرها، أضف إلى ذلك أعضاء هيئة التدريس، مما شكل زيادة فى الطلب على موارد المدينة.

ض - **الدور الاجتماعي:** ربما كان الدور الاجتماعي لهذه النوع من التعليم هو إتاحة فرص للتعلم بالجامعات، وخفف بعضًا من الأعباء عن كاهل الدولة، كما أن أستقطاب الطلاب العرب يسهم في ربط الخريجين بمصر معنويًا.

ط - **محاذير الاستثمار في العقول:** تعد الجامعات، والمعاهد الخاصة في مصر تجربة

[1] - مركز المعلومات بمحافظة ٦ اكتوبر سابقا.

قابلة للنمو والازدهار، ولكن الخوف أن يتسرب أصحاب الشهادات المزورة إلى هذه الجامعات كمدرسين مما يعد ضربة للعملية التعليمية في مقتل أو تسربهم في مجال الاستثمار الجامعي، و في هذه الحالة سوف يكونوا مدمرين لكل القيم، فمن حسن الحظ أن الرعيل الأول لأصحاب هذه الجامعات الخاصة في أكتوبر كمثال من أسر مشهود لها بالكفاءة العلمية وهذا خلق نوعاً من الثقة فى المحيط العربي في هذه المؤسسات مما كان له عظيم المردود على استمرار النمو الاقتصادي لهذه الكيانات.

يتخوف البعض من المواجهة الثانية في الاستثمار الجامعي، ويجب ألا تكون متاحة لأصحاب الأموال فقط لأن العلم لا يمكن أن يطور إلا من خلال العلماء.

ق – **نموذج التعليم التعاوني:** هذا النموذج مهم، ويحقق معادلاتان الأولي هي التخفيف عن كاهل الدولة، والثانية أن تكاليفه منخفضة ويناسب بعض الشرائح، لتوضح أهمية التوسع في مثل هذا التعليم التعاوني للتخفيف عن كاهل الأسر الفقيرة والمتوسطة، قد بلغت مصروفات المعهد العالي للدراسات التعاونية عام ٢٠١٤ نحو ١٣٧٣جنيه في حين ان المعاهد العليا الخاصة المناظرة لنفس التخصص هي ٤٣٢١ جنيه بالمعهد العالي **شعبة** إدارة أعمال بالتجمع الخامس [(١)]، وسوف يتضح أن التعليم الخاص أعلي من التعاوني بمعدل ٣١٤% من التعليم التعاوني، أو بعبارة أخري تمثل تكلفة التعليم التعاوني ٣٢% تقريبا من تكلفة التعليم الخاص، أو نصفه في بعض المعاهد المناظرة الأخري، ومن ثم تكون عملية تشجيع التعليم التعاوني هي الحل للتخفيف الأعباء، أما التعليم الأهلي هو ذروة الحل وذلك بتكوين جامعات أهلية تمول بالتبرعات ومصروفات دراسية مخفضة.

[(١)] - بوابة فيتو، ، تحت عنوان: ننشر أسماء ومصروفات المعاهد الخاصة المعتمدة من التعليم العالي، ٢٠١٤/٧/١٨، الدخل للموقع ٢٠١٤/١٠/١٤ م.

ومن ثم هناك عدة اقتراحات للنهوض بالتعليم الجامعي منها:

- **مراجعة وتنظيم منظومة التعليم الجامعي ككل:** علي مستوي التعليم الجامعي ككل يجب تطوير المناهج بحيث يكون معظمها يخدم قدرة الخريج في سوق العمل، ففي الكليات والمعاهد العليا ذات الطابع الهندسي يجب أن تطرح مشاكل الصناعة والطاقة الحالية كمواد في مقررات دراسية بهدف الحث علي ابتكار حلول لها، وتدريب الكوادر علي ممارسة التفكير العملي في حل المشاكل، ومتابعة الابتكارات والاختراعات العلمية بما ينعكس علي تطوير المخترعات محل الدراسة أو تقديم ابتكارات جديدة.**وفي المجال الطبي:** يتم تدريس أهم الاكتشافات الجديد وتشرح بالتفصيل فكرة الاكتشاف، وفي الصيدلة نفس الأمر. ومما لاشك فيه أن كليات الطب والهندسة بالجامعات المصرية الحكومية تتمتعان بمستوي علمي رفيع، وربما تكون الفروع الاخري متباينة الكفاءة، ويجب تطويرها.

- **مراجعة التعليم الجامعي الخاص:** وذلك بهدف توجيه لخدمة سوق العمل، بدراسات نوعية هامة وجديد مثل مجالات الطاقة الشمسية، وتوليد الرياح، زراعة الطحالب البحرية كنباتات لها استخدمتا صناعية، وغذائية كأعلاف للحيوان، الاستزراع السمكي، وتحلية مياه البحار المالحة، وغيرها من مجالات نوعية للتكامل مع الجامعات الحكومية بإنشاء فروع غير قائمة.

- **فرض رسوم لتمويل الخدمات العامة:** يتصف بعض طلاب هذه الجامعات بأنهم من ميسوري الحال، ومن ثم يجب دراسة فرض رسوم نسبية على المصروفات لصالح ميزانيات التعليم بمصر، بحث لا تتجاوز المبالغ المقررة ٥٠ جنيه علي كل طالب مصري، و٥٠ دولار علي الأجنبي، ترفع بنسبة ١٠% سنويا.

- **تطوير التعليم الأهلي والتعاوني:** يكمن التحدي القائم في ضرورة تصحيح مسار التعليم العالي الخاص، والاتجاه نحو تبني فلسفة التعليم الأهلي من خلال

الجامعات الأهلية لضمان نوعية متميزة في التعليم العالي، ترتكز على الحس الوطني و الأخلاقي، محدودة دون تحقيق عائد يذكر.

٣- **الكتب والتعليم:** وصلت ميزانية العام المالى ٢٠١٥ - ٢٠١٦ إلى ٧٦ مليارا و٧٠ مليونا و٥٣٣ ألف جنيه، وأن قرابة الـ٨٨% من حجم الموازنة يصرف على الأجور والمرتبات، ليتبقى ١٢% بما يعادل ١٠ مليار فقط تصرف على المبانى وأعمال الصيانة وكل مستلزمات المنظومة التعليمية فى جميع قطاعاتها. [١] وقد بلغت واردات مصر من ورق صحف وطباعة خلال الفترة من يناير – يونيه ٢٠١٥ نحو ١.٢٩٢ مليار جنيه في ستة أشهر فقط [٢]، ومن ثم تعد مشكلة الكتب من المشاكل التي تحتاج التي تحتاج إلي حال سواء مشكلة الكتاب المدرسي أو الجامعي.

الكتاب المدرسي: تبلغ تكلفة الكتب المدرسية بمصر نحو ١.٢ مليار جنيه سنويا [٣]، طبقا لإحصائيات ٢٠١٦. ورغم ذلك يتم الاستغناء عنها، بشراء الكتب الخارجية، مما يعد إهدارًا مجتمعيًا للمال العام، حيث تعمل ألف مطبعة وحوالى ١٠٠ ألف مكتبة في بيع الكتب الخارجية، بجانب الكتاب الحكومي من ثم هناك تكرار لعملية الطبع، وبداية يجب علاج هذا الخلل إما بوقف الكتب الخارجية، والاعتماد علي المدرسية، مع تطويرها بأسلوب الكتب الخارجية، أو وقف الكتب المدرسية والاعتماد علي الخارجية، وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، لأن المنطق يتطلب علاج هذه العشوائية حيث يترتب عليها زيادة حجم الواردات الورقية في عملية مكررة.

الكتاب الجامعي: يمثل الكتاب الجامعي مشكلة تحتاج إلي حل، حيث يفتقد

---

[١] - وزارة التربية والتعليم بمصر. ٢٠١٥

[٢] - الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ٢٠١٥

[٣] - وزارة التربية والتعليم بمصر. ٢٠١٦

للتحديث، وبه حشو، لضمان عدم تصويره بحيث تكون تكلفة الشراء مساوية أو أقل من التصوير.

فكرة الكتاب الإلكتروني: وهو أحد الحلول المطروحة لحل مشكلة الكتاب، وتخفيض استيراد الورق، وأحبار، وكعدات الطباعة، ولكن هذا يحتاج إلي دراسة تقارن بين التكاليف السابقة، وتكاليف إقتناء أجهزة الكمبيوتر والتبليت، لأن تنفيذ هذا المشروع دون دراسة يعني تحويل قيمة المنتجات الورقية نحو المنتجات الرقمية، ويجب ربط هذا التحول بخطة متدرجة بهدف تطوير صناعة البرمجيات وأجهزة الكمبيوتر محليا، مع الخذ في الاعتبار أن الكتاب المدرسي مهم في مرحلة التعليم الإبتدائي، وأن الكتب الإلكترونية من الوارد طبعها من قبل الطلاب، ومن ثم هناك إمكانية لبقاء جزء من تكلف الوارد يصاحب هذه الطفرة الإلكترونية، وهذا يتطلب حذف الحشو من الكتاب إلكتروني، وحسن الصياغة، والتنسيق.

٤- **مشاكل التكدس بالمدارس الحكومية:** هذه المشكلة رغم خطورتها ليست هي العامل الاساسي في أداء المدرس، بدليل أن المراكز التجارية الخاصة، والتي تقوم بإعطاء دروس خصوصية لطلاب الثانوية يزيد أعداد الطلاب بها عن مائة طالب في الأيام العادية، وتصل إلي ٥٠٠ طالب في مراجعة ليلة الإمتحان، ومع هذا يستطيع المدرس أداء مهمته، أذن المشكلة تكمن في رغبة المعلم في العمل، والشق الثاني يتمثل في ضبط سلوك الطالب، وأعمال السنة كفيلة بضبط السلوك، لقد استطاع المعلم خارج أسوار المدرسة من تأدية دوره، الأزمة الحالية أن مهنة التدريس بعد أن كانت رسالة تحولت إلي وظيفة، ثم إلي سبوبة، وهذا هو لب المشكلة.

ولحل مشاكل التكدس يمكن استغلال المرافق الحكومية بالدولة، مثل مراكز الشباب، وقصور الثقافة، وبعض دور العبادة مع التوسع في نظام الدراسة علي فترتين بالمدارس الحالية، ولحين حل مشاكل التكدس بالتدريج.

٦- **الدروس الخصوصية:** يمكن حل هذه الأزمة عن طريق تطبيق الضوابط القانونية التي وضعت من قبل الحكومة في هذا الصدد، علاوة علي مايلي:

- إنشاء مواقع إليكترونية تُشرح فيها المقررات الدراسية بأسلوب حديث مع دعم الشرح بالصور، وحسن الإخراج، بحيث يمكن للطالب متابعة هذه المادة المسجلة بسهولة.
- وضع نماذج أسئلة من قبل محترفين تتسم بالشمولية لتغطي المنهج، وتشرح إلكترونيا عقب كل درس، ثم تضاف كمادة مكتوب علي الموقع الإليكترونية، ويأتي منها الإمتحان.

ثانياً: دور المنتجات الفنية والإعلامية في بناء الاقتصاد

تعد المنتجات الثقافية من أدوات الدبلوماسية الناعمة لبناء الإنسان في الداخل، وأهم وسائل الغزو الثقافي، والتآثير في الآخر، سياسيًا، واجتماعيًا، واقتصاديًا، وذلك من خلال المنتجات الثقافية، وخاصة الإنتاج الفني، والإعلامي، وذلك قد يؤدي بالضرورة إلي التوغل في المحيط الإقليمي، ومن ثم الانتشار الاقتصادي حال قدرة الدولة علي توظيف هذا الانتشار، بمنتجات سلعية وخدمية قابلة للتصدير، وحسب حاجة السوق.

وللدبلوماسية الناعمة الناجحة وجهان للتآثير الاقتصادي، الأول غير مباشر ويتمثل في تهيئة الأسواق الدولية نفسيًا للاستقبال المنتجات المصرية المتنوعة، والأثر الثاني مباشر ويتمثل في تصدير المنتجات الفنية، كالسنيما، والدراما، علاوة علي المنتجات الإعلامية.

١- **المنتجات الثقافية والفنية:** تتميز المنتجات الفنية بتعدد مجالاتها، وتأتي السنيما والدراما، والمسرح، والأغنية، في صدارة هذه المجالات، علاوة علي المنتجات الورقية المكتوبة في مجالات الأدب، كالشعر والرواية، والقصص القصيرة، والصحف، وغيرها، ومن ثم يمثل هذا الكم هيكلا كبيرًا في صناعة الثقافة المصرية

بصفة عامة، وتستقطب هذه الأنشطة عشرات المليارات من الجنيهات، سواء في الأنشطة المباشرة، أو في الصناعات المغذية لها، ولذا يعد تطوير هذه الصناعة وفقا للمعايير الاقتصادية من الأمور الهامة، والمبشرة، وذلك حال تفعيلها وفقًا للأساليب العلمية في الإدارة.

ونظرًا لتعدد المجالات، وكثرتها سوف يتم تناول السينما المصرية من منظور اقتصادي، وأن ما ينطبق عليها بالضرورة سوف ينطبق علي باقي المنتجات الفنية الفنية تقريبًا.

وعموماً تمثل المشاريع الثقافية في الكثير من دول العالم مصدرًا هامًا للدخل من مصادر الدخل القومي القومي وخاصة صناعة السينما حيث تبلغ قيمة العائد من هذه الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مئات المليارات، وترجع أهمية هذه الصناعة أنها تشمل أبعاداً اقتصادية، وثقافية تكمن في نشر ثقافة، وفكر الدول المنتجة لها، وسوف يتم طرح السينما كنموذج اقتصادي.

السينما المصرية

بعد أول عرض سينمائي تجارى في باريس خلال ديسمبر ١٨٩٥ م، استقبلت مصر فن السينما بالعام التالي في مقهى (زوانى) بمدينة الإسكندرية في يناير ١٨٩٦م، ثم مدينة القاهرة في ٢٨ يناير ١٨٩٦م في سينما (سانتى)، ثم كان العرض السينمائي الثالث بمدينة بورسعيد في عام ١٨٩٨م واعتبر ٢٠ يونيو ١٩٠٧م [١]، هو بداية الإنتاج السينمائي المصري.

ويري الخبراء أن العصر الذهبي للسينما المصرية كان ما بين عام ١٩٤٠ و حتى ١٩٧٠، وقد شاركت مصر في المهرجانات الدولية بنحو ١١٧ فيلما [٢]، في عام

---

[١] - تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/١٠/١٢ http://www.shorouknews.com

[٢] بوابة الأهرام، تحت عنوان: **العصر الذهبي للسينما المصرية واليونانية في أمسية ثقافية بأثينا** ٢٠١٣/١١/٩ ، تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/١٠/١٢

١٩٤٩ كانت مصر تمتلك ٢٤٤ داراً للعرض السينمائي ارتفعت في عام ١٩٧٦ إلي ٢٩٦ داراً.

وقد بلغت الأفلام المنتجة حتي عام ١٩٧١ نحو ٤١٦ فليماً، ٥٠% منها قطاع عام، ٤٠% قطاع خاص، و١٠% تمويل عربي لشركات مصرية مشتركة، وتوقف القطاع العام عن الإنتاج عام ١٩٧١ نتيجة خسائر قدرت ٨ مليون جنيه، وصدر قرار بتحويل المؤسسة العامة للسينما إلي هيئة عامة بعد ضم المسرح والموسيقي إليها، ورغم ذلك ظل متوسط الإنتاج كما هو بمعدل ٥٠ فليما سنويا.

وكانت بشائر عودة الدولة للإنتاج السينمائي مع بداية مدينة الإنتاج الإعلامي وقدم قطاع الإنتاج السينمائي ٢٨ فيلماً، وفي عام ٢٠٠١ ظهر جهاز السينما ووفرت له إمكانيات مناسبة، وقد أنتج مجموعة محدودة من الأفلام، أخرها فيلم "واحد صفر" لإلهام شاهين.[١] وبلغت ذروة المأساة في عام ٢٠١٢ حيث كانت إيرادات جهاز السينما نحو ١٥ مليون جنيه فقط مقابل مصروفاته التي بلغت ٢٦ مليون جني. [٢] وقد شهد عام ٢٠١٥ بمصر إنتاج ٢٤ فيلمًا فقط. [٣] وهذا التراجع يعكس مدي التراجع الاقتصادي، والثقافي لمصر.

مقارنة إيرادات السينما المصرية بالدولية: أصبحت صناعة السينما في مصر شبه مشلولة، وفي يد بضع أفراد بعضهم يدمر القيم المصرية، ورغم هبوط الذوق العام لم تحقق صناعة السينما المصرية سوي ٢٠٠ مليون جنيه إيرادات في عام ٢٠١٢، حيث تم إنتاج وعرض٢٩ فيلما سينمائيا فقط، وذلك حسب تقديرات

---

[١] - ***بوابة الوفد، تحت عنوان:*** *مدينة الإنتاج الإعلامي تنكر نسب جهاز السينما، نشر في ٧ /١١/٢٠١٢ ،* ***تاريخ الدخول للموقع١٢/١٠/٢٠١٤***

[٢] - صدي البلد ، تحت عنوان: جهاز السينما بمدينة الإنتاج ينفق ٢٦ مليون جنيه في العام الواحد، ٢ /٧/٢٠١٢، تاريخ الدخول للموقع ١٢/١٠/٢٠١٤ : www.el-balad.com

[٣] - http://www.youm7.com/story/2015/12/14/2015-

غرفة الصناعة المصرية. [١] وكانت حصيلة الإيرادات للسنميا المصرية عام ٢٠١٥ نحو ١٦٠ مليونا من الجنيهات، وبإجراء بعض المقارنات مع التجارب الدولية الناجحة سوف يتم استشعار حجم هذا التراجع، من التجارب التالية:

- **السينما الهندية:** السينما الهندية انطلقت في ٣ مايو ١٩١٣بعد السينما المصرية بسبع سنوات، إلا أنه تطورت بصورة سريعة،وبلغ حجم إنتاج صناعة السينما الهندية في٢٠١٢ م نحو ٨٠٠ ألف فيلم حسب الاتحاد الهندي للغرف التجارية والصناعة و بلغ حجم إيرادات صناعة السينما الهندية نحو١٢٢.٤ مليار روبية (نحو٢.٢ مليار دولار) أي نحو ١٤ مليار جنيه مصري[٢].
- **السينما البريطانية:** صناعة السينما في بريطانيا تسهم في الاقتصاد بما يعادل ٦,٥ مليار دولار
- **واقع السينما الأمريكية:** تاسست عام ١٨٩٥، ومنذ ذلك الوقت تصدرت الولايات المتحدة من هوليود السيطرة علي هذه الصناعة، واستطاعت صناعة السينما الأميركية أن تحقق عائد قدره ١١مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٣م بعد عرض ٦٦٩ فيلماً في دور السينما المحلية. [٣] علاوة علي صادرتها السينمائية إلي باقس بلدان العالم. وهذا التراجع في الإنتاج حول المؤسسات الإنتاجية، والكوادر البشرية إلي طاقة عاطلة في كل من جهاز السينما، وغيرها من منشأت متخصصة، علاوة علي الكوادر البشرية من المخرجين والمصورين وكتاب السيناريو والممثلين وغيرهم.

تراجع مدينة الإنتاج الإعلامي: كانت المدينة من أبرز المشروعات الواعدة في مجال

-[١] **تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/١٠/١٢م.** - www.yabeyrouth.com

[٢] - الأهرام المصرية، ، تحت عنوان: **حكاية الإيرادات الهزلية للسينما المصرية**، ٢٠١٣/٧/١٩م.

[٣] - المصري اليوم، تحت عنوان: هوليوود ريبورتر: ١١ مليار دولار إيرادات٦٦٩ فيلمًا بأمريكا عام٢٠١٣،نشر٢ في ٢٠١٤/١/،تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/١٠/١٢م.

الفن، والإعلام، حيث تم إنشاء استوديوهات فنية علي مستوي عال، وتضاربت التقارير حول حجم التكلفة الفعلية للمدنية، ورغم هذا الثراء أخفقت المدينة في تحقق الأهداف المرجوة، فعلي سبيل المثال، وطبقاً لميزانية ٢٠٠٩ م بلغت أجمالي الموجدات ٢,٤٥٥ مليار جنيه وبلغ صافى الربح مبلغ ٧٦ مليون جنيه و هذا يعني أن ٢,٥ مليار حققت أرباحاً قدرها ٧٦ مليون جنيه [1] أي بمعدل ربحية ٣.١٣ % وهذه نسبه ضئيلة جداً لا تناسب هذا الحجم الاستثماري الضخم، ومع هذا كانت **الميزانية غير معبرة عن الحقيقة حيث** تم تسجيل مبلغ ٢٦ مليون جنيه ضمن الأرباح تبين فيما بعد أنها لا تخص الفترة، مما يعنى أن صافي ربح عام ٢٠٠٩م هو ٧٠,٨ مليون جنيه ، و بالتالي معدل الربحية على رأس المال المستثمر هو ٢.٩ % وهي نسبة ضئيلة.

ومن ثم تراجع الدور الاقتصادي والثقافي المصري جرّاء هذا التدهور، وهذا الدور كان يترجم اقتصادياً كنوع من الدعايات للسياحة، وخلق نوع من الريادة تسهم فى دفع رجال الأعمال لتفضيل التعامل التجاري مع الصناع المصريين.

أسباب التراجع في الإداء:

من أخطر ما يوجه صناعة السينما والدراما هي ظاهرة النجم الأوحد، والتي توظف كل الطاقات في خدمته، وهذا يحرم الوسط الفني من كفاءات وكوادر هائلة، علاوة علي المحسوبية، وهلامية المعايير في لجان إجازة النصوص الدرامية، وغيرها من فساد إداري ومالي،

إن هبوط المستوى الفني دفع بعض الدول العربية إلى الإعلان صراحة عن عدم تفضيل قضاء رعاياهم للرحلات السياحية في مصر لقد تحول الهبوط في المستوى الفنى إلى نوع من الدعايات السيئة التي أضرت بالاقتصاد في ظل الفشل في تلبية الطلب على الفن الراقي، وترك الساحة الفنية بلا رقابة، كما أن العملة الجيدة التي توقع

---

[1] - موقع البورصة المصرية، تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/١٠/١٢ /http://www.egx.com.eg

الكثيرين أن تطبعها الآلة الدرامية بالمدينة كانت شحيحة فظل الباب مفتوحاً على مصراعيه دون رقيب، مما أسقط جزءًا لا يستهان به من الدور التنويري للفن الذي طالما ما اطلعت به مصر لعدة عقود.

نماذج عالمية للنهوض بالسنيما: وعقب الانهيار الاقتصادي الكبير الذي حدث عام ١٩٣٠، انخفضت عائدات صناعة السينما الأمريكية من ٧٢٠ مليون دولار في ١٩٢٩ إلى ٤٨٠ مليون دولار في ١٩٣٣، أدي هذا الأمر إلي لجوء بعض الشركات إلى الاندماج مع بعضها البعض، أو حتى التوسع في حجم الأعمال الفنية ذات الإنتاج المشترك بين أكثر من شركة، لتقليل مقدار الخسارة التي سيتسبب فيها الركود الاقتصادي، ومن هذه الشركات شركة ٢٠ Century Fox films وهي واحدة من استوديوهات الأفلام الأمريكية الرئيسية الستة، والتي تأسست عام ١٩١٥ وحدث الاندماج بين شركتي ٢٠ Century و Fox films بعد الانهيار الاقتصادي الأول في الثلاثينات، وشركة Columbia للإنتاج والتوزيع والتي تأسست عام ١٩٢٤ بكاليفورنيا، استحوذت عليها شركة Sony في عام ١٩٨٩. مر علي هذه التجربة ٨٤ عاما ولم يلتفت إليها أحد مصر، ومازال المنتجون بمصر يعملون بطريقة فردية.

٢- **الإعلام:** الأهداف السياسية والاقتصادية هي المحرك الأول للرسالة الإعلامية لدي مؤسسة إعلامية، وتتنوع الرسائل الجماهيرية في كل الفترات بما يتفق مع أهداف المسيطرين علي الإعلام في أي مكان بالعلم، وقد حسمت مصر هوية الإعلام المصري بعد ثورة ١٩٥٢ ليكون إعلاما حكومياً خالصا بما له، وما عليه، إلى أن جاءت فترة الخصخصة وفتح الباب مرة أخري للإعلام الخاص علي مصراعيه مرة أخري.

ومازال التأرجح قائمًا بين ضرورة تقوية إعلام الدولة أو تحرير الإعلام برمته، وفي خضم هذا الصراع برزت مشكلة عشوائية الأداء، حيث عمدت بعض المنابرالإعلامية

الخاصة إلي تسويق بعض الأفكار الاقتصادية التي تخدم مصالها، دون ترك مساحة حقيقة للرأي الاخري، وبطريقة انتقائية يتم طرح قضايا محددة من خلال بعض البرامج دون غيرها.

وفي الإعلام الفضائي سيطرت بعض الفضائيات الخاصة علي الرأي العام، والفن، والرياضة بصورة لافته، وذلك خصمًا من الرصيد الحكومي في مجالات الإعلام، وسوف يتم عرض دور الفضائيات كنموج إعلامي.

الإعلانات تؤثر علي الرسالة الإعلامية:

لم تؤدي الفضائيات المصرية دوراً تنويرياً بالقدر الكافي كما كان يعول عليها، وحسب بعض التقديرات أن أكثر من ثمانين قناة فضائية شهيرة تقدم رسائل مكررة، وغير مهنية في الكثير من الحالات، بيد أن المشكلة الحالية هي في كيفية تمويل هذه الفضائيات الخاصة، ومكن الخطورة في أن الإعلانات هي المصدر الأول في التمويل، ومن ثم خضوع الرسالة الإعلامية لشروط المعلن بوصفه الممول، والمحرك غير المباشر للسياسات الإعلامية، والتي أصبح بعضها يسير وفقًا لرغباته، سواءً لآهداف اقتصادية، أو سياسية، وهذا هو مكن الخطورة، لأنه من المحتمل أن تتحكم قوي داخلية أوخارجية في تهئية الرأي العام حسب أهدافها، ومن الوارد أن تكون هذه الأهداف ضد الصالح العام، أو لعرقلة النظام السياسي القائم. وسوف يظل الإعلان في شق منه مقابل تسيوق الأشخاص كما في البرامج التحريرية المباعة، أو لتسويق الأفكار، وفور سقوط هذا المصدر من أي قناة فضائية سوف يتوقف إرسالها فوراً إذا كان هو المصدر الوحيد للتمويل.

وتلجأ بعض القنوات إلي وسائل متعددة للحصول علي تمويل، ومنها عائد رسائل (sms) والمكالمات التليفونية، التي يدفع تكلفتها المرسل أو المتصل، وتقسم تكلفتها ما بين شركة الاتصالات وهذه الفضائية، والمشكلة هنا تكمن في استدراج المشاهد للمشاركة في مسابقات بعضها وهمي، أو في إتصالات يتعمد فيه المسئولون علي إطالة

المدة وخداع المتصل ليظل علي الهاتف ينتظر من يرد عليه لإبدأ الرأي أو في المدخلات الجماهرية، كنوع من استنزاف المشاهد.

أما الصورة الأكثر قتامة تتمثل في بروز بعض القنوات التي تقوم بدور القواد الفضائي، وهي قنوات مصادر تمويلها تعتمد علي علي رسائل sms، بهدف التعارف الجنسي بين المتصلين، علاوة علي قنوات أخري تمارس دور القمار الفضائي، والتي تعتمد على طرح أسئلة في منتهى السذاجة، للفوز بجوائز وهمية، علاوة علي الإعلان عن السلع الوهمية، وتسويق بعض المشعوذين والسحرة، وهذا أخطر مسلك للإعلام الخاص.

التسلط علي الحكومات: وفي بعض الأحيان تصبح بعض الفضائيات الخاصة كسيف مسلط علي رقاب المسئولين عبر طرح قضايا في ظاهرها جوهرية، ولكن هذا الطرح ياتي أحيانا في إطار التجمل، أو لكسب مشاهدين جدد، وهذا لا غبار عليه، أما مكن الخطورة يتمثل في الضغط علي الوزراء أحيانا لتقديم تسهيلات غير مبررة لصالح بعض الرأسماليين، أو لغسيل أدمغة بعض متخذي القرار من أجل التسويق لبرامج اقتصادية مغلوطة، وربما يتفق بعضها علي تغيب بعض القضايا السلبية التي تخص بعض ملاكها، كقضايا الاستيلاء علي أرض الدولة، أو مشاكل التهرب الضريبي التي يضرب السياسة المالية والاقتصادية للدولة في مقتل، والتي قدرت في عام ٢٠٠٩ م بمبلغ ٣٠ مليار جنيه مصري، هذا المبلغ كفيل بحل مشاكل التكدس في المدارس بالتوسع فى بنائها وحل مشاكل العلاج بالمستشفيات العامة.

الكثير من البرامج في الفضائيات تتعمد إغفال قضايا انتهاك حقوق العمال في القطاع الخاص، في الوقت الذي تجدها تذهب مهرولة إلي مشاكل العمال في الجهات الحكومية سواء كانت شركات أو هيئات حكومية بهدف إيجاد مادة ثرية للإثارة تجذب الانتباه من أجل الإعلانات ؟

كم قضية تخص العمال داخل القطاع الخاص تم عرضها ؟ مع أن هناك فصلاً تعسفيا واستقالات تقدم علي بياض قبل استلام العمل، وعمليات تخلص جائر من العمال إذا زادت مرتباتهم، ليتم استبدالهم بآخرين بمرتبات أقل؟ كذلك يوجد من يعمل بدون تأمين اجتماعي، وصحي داخل منظومة القطاع الخاص.

ينكر الاقتصاد الحقيقي التمييز بين طبقة على حساب أخرى، فهو كما يؤكد حق رب العمل في الحصول على فرصته العادلة في الاستثمار يحرص على حصول العامل على حقه في الأجر، هي معادلة تضمن لكل ذي حق حقه، إن ما يحدث في الكثير من الأحيان فى القنوات الخاصة له آثار اقتصادية سلبية.

العبث بالعلاقات العربية: كنموذج علي هذا المنحي الخطير جاء التناول الإعلامي بأسلوب غير المسئول عند تغطية مباراة كرة قدم بين مصر والجزائر في تصفيات كأس العالم عام ٢٠١٠م في مباراتي القاهرة والخرطوم، إن شحن الأجواء كانت له آثار سياسية سلبية تصب في اتجاه تمزيق أوصال القومية العربية بما يخدم أعداء الأمة، فكما أشعل الخلاف حربا إعلامية وسياسية واقتصادية بين البلدين كان يمكن أن يشعل حربا عسكرية لو أن هنا حدود مشتركة، لقد خلق الإعلام موجة عداء الجزائرين دون سبب منطقي.

ومن الناحية الاقتصادية قد أضرت التغطية المتهورة برجال الأعمال أنفسهم، فمن وقد تعرضت شركة أوراسكوم المصرية في الجزائر إلي مشاكل عديدة، وتمت مقاطعة عدد كبير من السلع المصرية، وأحجم بعض الطلاب عن الدراسة بالمعاهد العلمية بمصر، وتوقفت بعض البعثات العلمية في الدراسات العليا بالجامعات، أضف إلي ذلك التراشق الإعلامي مع بعض الدول العربية دون مبرر، وعموما نجد أن السلوك الإعلامي كانت له آثار اقتصادية سيئة؛ لأن كل سلوك سلبي له أثر اقتصادي فوري أو مؤجل، علاوة علي تكسير فكرة الدبلوماسية الناعمة عبر بعض وسائل الإعلام.

دور الإعلام في توجيه الاستثمار: لجأت بعض القنوات الفضائية إلى الدخول في سباق

محموم من أجل الحصول على الإعلانات..لذلك استقطبت رجال الإعلام المشهورين ونجوم الكرة وأحيانا الفن والصحافة، وقد وصلت الأجور بعضهم أرقاماً فلكية وصل بعضها إلى مليون أو مليون ومائتي ألف شهرياً وأصبح الإعلامي هو الرابح الوحيد في هذه القنوات وأصبح كم الإعلانات في البرامج الرياضية أو الحوارية متلاحق، بصورة تفقد المتلقي تذكر مضمون الإعلان.

توجد إعلانات ذات آثار اقتصادية في منتهى السوء، لأنها تشجع وتحرض الأطفال والشباب على كثافة الاستهلاك لمنتجات غذائية تعتمد في صناعتها علي مركبات كميائية ومواد حافظة ضارة بالصحة، وبعضها يؤدي إلي الإصابة بالسرطان، مما أدى إلى زيادة الطلب على هذه المنتجات وحققت الشركات المنتجة لها أرباحاً طائلة، وأسفر ذلك إلى التوسع الاستثماري في إنتاج سلع استهلاكية ضارة على حساب سلع ضرورية وهامة.

تكمن خطورة الإعلانات الفضائية في أنها تعتمد على أساليب السينما في الإخراج، والإبهار، وجودة الصورة من أجل ترويج منتجات التخسيس والتجميل بصورة تأتى بنتائج سلبية على الصحة والمال، هناك احتراف في عرض مزايا مزايا وهمية لسلع رديئة..

سقوط الكثير من الفضائيات مستقبلا: وسوف تشهد الفترة القادمة سقوط بعض القنوات الخاصة لأسباب مالية أو انتقال ملكيتها نتيجة تعثر مالكوها مادياً أو رحيلهم وتقسيم التركة على الورثة، وهذا يؤكد هشاشة المؤسسات الإعلامية الخاصة، التي لا يمكن أن تتوغل في التآثير فى ظل إدارة إعلام الدولة وقنواتها الفضائية بطريقة علمية.

فقد بلغت ديون بعض القنوات الفضائية بمصر عام ٢٠١٢ بأكثر من١٠٠

مليون جنيه [1] وارتفعت إلي مائتين وخمسة وعشرين مليون جنيه حتى تاريخ ٣٠ يونيه ٢٠١٤. [2] وحسب بعض التقديرات أن الديون المستحقة على الفضائيات وصلت إلى أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه للقنوات الخاصة والحكومية.

فساد بعض الإعلاميين: يضرب الوسط الإعلامي سلسلة من حوادث الفساد فقد ألقت المباحث العامة في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥ في القضية رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠٠٥ أمن دولة علي أحدي مذيعات التليفزيون المصري بتهمة الحصول علي منافع مادية وعقارية وأراض من بعض المسئولين بالجهاز الإداري بالدولة والمتهم أحد روؤساء جهاز مدينة ٦ أكتوبر، وتبين صحة المعلومات. [3] وهناك العديد داخل المؤسسات والصحف القومية حولوا إلي النائب العام بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وبعضهم وصلت ثروته إلي ثلاث مليارات جنيه.

مؤسسات لدعم الإعلام

الشركة المصرية للأقمار الصناعية : تولد أملاً لدي البعض في أن تحقق الشركة المصرية للأقمار الصناعية النايل سات التى أنشئت عام ١٩٩٦ نوعاً من الريادة الإعلامية، فقد أطلقت الشركة عدة أقمار متتالية نايل سات ١٠١ عام ٢٠٠٠ ثم قمر ١٠٢ ثم إطلاق القمر الصناعي المصري نايل سات ٢٠١٠، وذلك بهدف تأكيد قدرات مصر الإعلامية فى مجال البث الفضائي لدعم مركز مصر التنافسي في هذا المجال الاستراتيجي باقتحام آفاق جديدة يحققها القمر من

---

[1] - الأهرام اليومي ، تحت عنوان: **الأرقام السرية لديون الفضائيات المصرية والعربية تبدا من٤٠٠ ألف جنيه وتنتهي بأكثر من١٠٠ مليون جنيه**، نشر ٢٥ /١٠ / ٢٠١٢، تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/١٠/١٢.

[2] - الأهرام الرياضي ، تحت عنوان: **نكشف بالمستندات والأرقام.. ديون القنوات الفضائية تجبرها علي التقشف**، نشر ٢٠١٥/٤/٨

[3] - احمد شلبي، المصري اليوم ، تحت عنوان: **ظهور أول ضحية في القضية المتهمة فيها أماني أبو خزيم**،،نشر ٢٠٠٦/٢/٢٦، تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/١٠/١٢

خلال إمكانات تكنولوجية فائقة تلبى الاحتياجات الفنية حتى ١٥ عاما قادمة. ويغطى القمر الجديد كامل المنطقة العربية والشرق الأوسط وجنوب أوروبا وجنوب السودان ومنابع النيل ويستطيع إتاحة أكثر من ٥٠٠ قناة فضائية جديدة فضلا عن ٥٦٠ قناة حالية.

أهمية دخول مصر عصر مجالات الفضاء: هناك حاجة ملحة لوجود مشروع فضائي مصري بالمعني الشامل، ليحقق لمصر عدة مزايا منا بإيجاز شديد ما يلي

- **فعلي المستوي التكنولوجي:** وذلك بإتاحة الفرصة للكوادر المصرية بالتعامل مع تكنولوجيا الفضاء، فامتلاك التكنولوجيا والقدرة على بناء الأقمار الصناعية ذاتيا، يعزز القدرة العلمية على بناء منظومات صناعية أخري، ويترتب على ذلك من قيام الصناعات المغذية مثل (الطاقة الشمسية – المستشعرات – التحكم – البصريات – أجهزة الاتصال) وتحديث الصناعة الحالية وتحفيز البحث العلمي وخلق طلب حقيقي على البحث العلمي. وإن هذا التوجه سوف ينشأ عنه صناعة محلية قادرة على إنتاج واختبار المكونات الصناعية بدرجة جودة فضائية، ما يرفع مستويات الأداء والإنتاج عامة للصناعات التي تتعرض لهذا التداخل بينها وبين تكنولوجيا الفضاء.إن مصر إذا نجحت فى هذه المهمة ستستطيع بعد ذلك تصدير تكنولوجيا الفضاء والتكنولوجيات المتعلقة بها؛ إذ ستتمكن من الدخول فى برامج مشتركة للتصنيع الفضائى على المستويات العربى والإفريقي والمتوسطي.
- **وعلي الصعيد العسكري:** تستطيع تكنولوجيا الأقمار الصناعية حال استخدمها من توفير بيانات ومعلومات إستراتيجية هامة للأمن القومي المصري، فعن طريق القمر الصناعي يمكن استطلاع المناطق الحساسة التى لا تظهر فى الصور التى تلتقطها الأقمار التجارية، كما أنه يتيح لنا امتلاك إمكانية التصوير الفضائي إذا حُجبت الصور عن مصر، وخاصة أن إسرائيل تستحوذ على المجال الفضائي الخاص بمنطقة الشرق الأوسط بالكامل.

- **ومن الناحية الاقتصادية:** يمكن تحقيق معدلات نمو تسمح بتشغيل عمالة مصرية، وتنشيط حركة السوق، وأن ما حققته الشركة المصرية للنايل من أرباح قدرت عام ٢٠٠٩ قدرها ٣٦,٩٨٠مليون دولار أمر لا يذكر إذا ما قورن بالفوائد الاقتصادية الكبيرة إذا اتجه هذا المشروع نحو الاستقلالية الصناعية، فمن الأهداف الطموحة لبرنامج الفضاء المصري، الدخول فى مجالات الطيران والأفيونكس، وهى مجالات من الممكن تحقيق إنجاز فيها إذا تبنت الدولة هذا التوجه والدخول في مجال الطيران. (١)

المشروع الفضائي المصري: أن شراء الأقمار الصناعية لا يلبي الطموح الوطني، وليس ذلك هو معيار النهضة الفضائية، فالمعضلة هي إنتاج الأقمار الصناعية محليا، وغزو الفضاء بواسطة علماء مصريون، وقد توقف المشروع الفضائي المصري عام ٢٠٠٧م. (٢) إن مصر تستطيع تصنيع قمر صناعي ٨٠% من المكون المصري بنهاية عام ٢٠١٧، وأن نجاح مصر في هذه المهمة يتوقف بنسبة كبيرة على استمرار وتطوير برنامج الفضاء المصري الحالي الذي نجح في تحقيق هدف نقل تكنولوجيا الأقمار الصناعية، ويعمل خلال الفترة القادمة على توطين هذه التكنولوجيا. (٣)

ومن المبشر انه تم إحياء المشروع الفضائي، بأن تم الانتهاء من جميع الإجراءات اللازمة لإصدار قانون جديد لإنشاء وكالة الفضاء المصرية، أحد أبرز وأهم المشروعات القومية،. (٤)

---

(١) -محمد بهى الدين عرجون أستاذ هندسة الطيران والفضاء بكلية الهندسة بجامعة القاهرة.

(٢) - **بوابة الوفد ، تحت عنوان: عالم فضائى: شراء الأقمار كذب على الشعب ،١٤ نشر في** /٢٠١٤/٤، تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/١٠/١٢.

(٣) - محمد بهى الدين عرجون، مرجع سابق

(٤) -http://www.almasryalyoum.com/news/details/979193 - تاريخ الدخول للموقع ١٠/ ٢٠١٦

الحلول المقترحة

١- في مجال الإنتاج الفني

- تطبيق فكرة الاندماج بين شركات الإنتاج الفني بالقطاع الخاص
- بناء دور عرض سينمائية: وذلك بالمركز والمدن الجديدة بكثافة، علي أن تصمم هذه الدور بحيث تكون صالحة للعرض المسرحي أيضا لتحقيق أقصي استفادة ممكنة.
- القضاء علي ظاهرة الاحتكار والاستعانة بالشباب
- عودة الدولة للإنتاج: وذلك برصد ميزانية كبيرة تدار عبر متخصصين بعيدا عن أي اعتبارات حتى يصبح المنتج الفني في خدمة السوق المحلي والدولي، عن طريق خطط إنتاج تفصيلية، بأن تحدد ميزانية لإنتاج خمس أعمال عملاقة عالية التكلفة، وعشرين عملا متوسط التكلفة، ٣٠ عملا منخفض التكلفة، مع جودة فنية عالية.

٢ - في مجال الإعلام

- **تطوير الإعلام الحكومي:** بات من الضروري أن تسيطر الدولة علي الإعلام مرة أخري، لحماية المجتمع، وذلك بعودة وزارة الإعلام وفقا أساليب علمية وبإعلام حقيقي.
- **وضع ميثاق شرف:** يحتاج الإعلام المصري إلي ميثاق شرف يحظر عدم المساس بالعلاقة العربية والإقليمية والإسلامية والوحدة الوطنية، التركيز علي الجوانب الأخلاقية للسلوك في كل المجالات، ومحاربة التعصب الرياضي، ومحاسبة المخالفين لذلك الميثاق قانونيا بعقوبات رادعة، وبما لا تؤثر علي علي حرية الإعلام.

ثالثا: ـ الدور الاقتصادي للنقل الخارجي والداخلي وأهمية تتدخل الدولة:

يعد النقل هو المحرك الأول للنشاط الاقتصادي سواء في نقل القوي العاملة من العمل إلي محل الإقامة والعودة، أو نقل الخامات الزراعية، والصناعية، والسلع تامة الصنع، ولذا أصبح من أهم وظائف الدولة الحديثة، سواءً بقيامهم بهذا النشاط عبر القطاع العام، أو بإسناده إلى القطاع الخاص وفق معايير تضمن العادلة والاستمرارية، وقد أدركت الحكومات في العالم بأثره أهمية الاهتمام بهذا النوع من النشاط، ومدي تأثيره علي الاقتصاد السياسي، والاجتماعي، ولذا وضعت الخطط، والنظم التى تكفل ضبط الأداء في هذا المجال الحيوي، ويمكن تقسيم مجالات النقل في مصر كما يلي:

١- النقل البحري: يوجد بمصر حوالي ١٥ ميناء تجاري أهمها ميناء الإسكندرية والكثير من الموانيء التخصصية وتنقسم الي موانيء بترولية وعددها ١١ وأهمها ميناء رأس غارب وموانيء تعدينية وعددها ٧ وأهمها ميناءسفاجا التعديني (أبوطرطور) وموانيء سياحية وعددها ٥ وأهمها ميناء بورت غالب وموانيء صيد وعددها ٤ وأهمها ميناء الصيد البحري ببور سعيد كما يوجد بمصر ١٧ نقطة سروج وأهمها الانفوشي وابو قير وميناء مطروح.

٢- النقل النهري: يبلغ مجموع الطرق الملاحية بمصر التي يمكن استخدامها في النقل المائي الداخلي نحو ٣١٣٦ كم منها ٢١٩٢ كم طرق مصنفة درجة أولي ملاحيا، وتم إنشاء العديد من الموانئ لخدمة المنشأت التي تم إنشائها بالقرب من مجري النيل للاستفادة بمزايا النقل النهري ويصل عددها ٤٢ ميناء، أما فروع الملاحة النهرية بمصر كمايلي:

•الطريق الملاحي أسوان / القاهرة عبر نهر النيل. ويبلغ الطول الكلي لهذا المجري ٩٦٠ كم حتى القناطر الخيرية، ويستخدم المجري في النقل النهري بكافة وسائله للبضائع والركاب بصفة منتظمة لايعوقها سوي الفترات الموسمية لنقص المياه وإنخفاض العمق المسموح به.

•الطريق الملاحى القاهرة / الإسكندرية عبر الرياح البحيري وترعة النوبارية، ويعتبر هذا المجري الخط الرئيسي الحالي الذي يربط ميناء الإسكندرية البحري بشبكة النقل النهري ويصل طوله ٢٠٣ كم (٨٢ كم بالرياح البحيري – ١٢١ كم بترعة النوبارية).

•الطريق الملاحي القاهرة / دمياط: هو ممر مائي رئيسي يمتد من قناطر الدلتا حتى ميناء دمياط بطول ٢٤١ كيلومتر.

•ترعة الإسماعيلية: وتمتد لمسافة ١٢٨ كم وتصل القاهرة بقناة السويس عند بحيرة التمساح بالإسماعيلية.

وبقارنة النقل النهري بمصر مع الدول الأجنبية، سوف يتضح لنا ضعف معدلات الاستفادة من هذه الطاقة المتاحة، والتي لا تتجاوز ١% من إجمالي حركة نقل البضائع، بينما يصل حجم النقل النهري في هولندا ٤٧%، وفي ألمانيا من ١٨ – ٢٠%.

٣– النقل الجوي: تعتبر مصر من أوائل الدول التي استخدمت الطيران في النقل، فقد تأسست أول شركة طيران وطنية في ٧ مايو ١٩٣٢م، وبذلك أصبحت مصر صاحبة أول خط جوي في المنطقة العربية والشرق الأوسط وسابع شركة طيران ناقلة على مستوى العالم. وبحسب إحصاءات عام ٢٠١٢، فإن مصر تمتلك ٣٠ مطاراً مدنياً.

٤– النقل البري: زاد الاهتمام بهذا النشاط في مصر بأن بلغ إجمالي أطوال شبكات الطرق المرصوفة والترابية بمصر نحو ١٦٣ ألف كيلومتر، منها ١٥٥ ألف كيلومتر طرق مرصوفة بنسبة ٩٥.٢%، و٨ ألاف كيلومتر طرق ترابية بنسبة ٤.٨%، كما أن عدد الكباري بلغ ٢٣٧٠ كوبري، منها ١٥٣٠ كوبري تابع للهيئة العامة للطرق والكباري بنسبة ٦٤.٦%، و٥٨٦ كوبري تابع للهيئة القومية لسكك حديد مصر بنسبة ٢٤.٧%، و٢٠٨ كباري تابعة لمديريات

الطرق بالمحافظات بنسبة ٨.٨%، و٤٠ كوبري تابع لهيئة المجتمعات العمرانية بنسبة ١.٧%، و٦ كباري تابعة للشركة المصرية لإدارة وتشغيل مترو الأنفاق بنسبة ٠.٢%.، وذلك حتي نهاية عام ٢٠١٤م. وقد مكنت هذه الشبكة النقل البري من تغطية مصر.

سكك حديد مصر: من أهم وسائل النقل بمصر هي سكك حديد مصر، هي أول خطوط سكك حديد في أفريقيا، والثانية على مستوى العالم بعد المملكة المتحدة، حيث تم إنشاؤها في ١٨٣٤، بمد خط السويس الإسكندرية إلا أن العمل ما لبث أن توقف بسبب اعتراض فرنسا لأسباب سياسية ثم أحييت الفكرة مرة أخرى بعد ١٧ عاما في ١٨٥١ م، ومع الوقت غطت السكك الحديدة أرجاء مصر، إلا أنها تعاني من مشاكل كثيرة بسبب القصور في عمليات الإحلال والتجديد، والبيروقراطية.

مترو الأنفاق: فكرة إنشاء مترو الأنفاق ترجع لعهد الملك فؤاد الأول، عندما أرسل إليه عامل مصلحة السكة الحديد المهندس سيد عبد الواحد أول اقتراح لعمل المترو، ولكن اقتراحه تم تجاهله من قبل الملك، وطرحت الفكرة بعد نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢، ووضع الخبراء الفرنسيون تصورًا خاصًا بإنشاء شبكة من مترو الأنفاق، ولكن المشروع توقف نتيجة حرب ١٩٦٧م، تم التصديق على إنشاء هيئة مترو الأنفاق في عهد الرئيس الراحل أنور السادات في عام ١٩٧٣ وتم تشغيله بعد تولي الرئيس مُحَمَّد حسنى مبارك بالقانون رقم ١١٣ لسنة.

ويعد أول خط مترو يتم تسييره في مصر والوطن العربي وقارة أفريقيا، وأحد أهم وسائل المواصلات في القاهرة الكبري. وتم افتتاح المرحلة الأولى: رمسيس – حلوان وتم افتتاحها في عام ١٩٨٧ بطول قدره ٢٩ كم.

عدد السيارات بمصر: أن إجمالي عدد المركبات المرخصة فى مصر بلغ ٨.٦ مليون مركبة في فى نهاية ديسمبر ٢٠١٥، وكان العدد الأكبر للسيارات الخاصة (ملاكي)، حيث بلغت ٤.١ مليون سيارة، تليها سيارات الأجرة بعدد ٣٢٤.٤ ألف سيارة

بنسبة ٧.٣%. وقد بلغ إجمالي عدد الأتوبيسات المرخصة ١٣٧.٥ ألف، منها ٤٥.٥ ألف أتوبيس خاص بنسبة ٣٣.١%، و١٢ ألف أتوبيس مدارس بنسبة ٨.٨%، من إجمالي الأتوبيسات. [1]

وقد بلغ إجمالي عدد سيارات النقل المرخصة ١.١ مليون سيارة بنسبة ١٣.٢% من إجمالي المركبات، أما إجمالي عدد المقطورات المرخصة ٧٦.١ ألف مقطورة بنسبة ٠.٩% من إجمالي المركبات.

استهلاك الطاقة: جاءت المركبات التي تستهلك البنزين في المرتبة الأولى بعدد ٦ ملايين مركبة بنسبة ٧٠.٧%، والسيارات الخاصة في المرتبة الأولى في استهلاك الوقود بنسبة ٤٧.٧% وفى المرتبة الأخيرة الهيئة الدبلوماسية بنسبة ٠.١% من الإجمالي. أما المركبات التي تستهلك السولار تصل إلي بعدد ١.٨ مليون مركبة بنسبة ٢١.٤%، والتي تستهلك الغاز في المرتبة الثالثة بعدد ٦٦٥.٩ ألف مركبة بنسبة ٧.٩% من إجمالي المركبات المرخصة عدا (المقطورات – ملحقة – جمارك – تجاري ومؤقت).

أما المشكلة الحالية: تكمن في تراجع دور شركات النقل العام، وعشوائية النقل الخاص والنقل الداخلي، وهذا يحتاج إلى مراجعة حتى لا ينتقل السخط العام تجاه الحكومات ومتخذ القرار، ولذا تعد الرقابة والعدالة هما السبيل في ضبط هذا القطلاع الحيوي.

مدينة ٦أكتوبر كنموذج لمشكلة النقل: وسوف يتم عرض هذه المشكلة في مدينة ٦ أكتوبر كنموذج للمدن الجديدة التى كان من المفترض أن تطبق فيها استيراتيجات حديثة في النقل، والرقابة، والمتابعة لتعديل أي خلل، وأن ما ينطبق عليها سينطبق علي مدن الجمهورية، حيث برزت ذروة القصور في خدمات النقل العام بهذه المديبة منذ انسحاب شركات النقل العام في مطلع عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٣، بسبب نزيف الخسائر، بيد أن الخسارة الاقتصادية ربما كانت أعظم في حالة غياب هذا المرفق

[1] - تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦

الحيوي، و لو استعرضنا آثار هذه الأزمة علي المستوي الاقتصادي العام بعيداً عن البعد الاجتماعي، سوف يظهر لنا حقيقة أخري لتؤكد أن زيادة كثافة عدد الميكروباصات العاملة في النقل الخارجي بنسبة غير مسبوقة أكثر ضرراً على الاقتصاد العام للدولة، لأن هذه الميكروباصات تعتمد في عملها علي السولار المدعم، الميكروباص وحمولته فى الرحلة الواحدة ١٤ راكباً بينماً الأتوبيس العام قد تصل حمولته في أوقات الذروة إلى ١٠٠أكثر من راكب، علاوة علي ميزة النقل الجماعي في أنه يقلل من كثافة السيارات علي الطرق داخل القاهرة الكبرى.

ومن جهة أخري لو تمت مقارنة كمية السولار المستخدم في الأتوبيس الواحد والكمية المستخدمة في الميكروباص فى الرحلة الوحدة لنفس عدد الركاب سيتضح سيرتفع استخدام الطاقة، فلو افترضنا أن استهلاك الأتوبيس من الوقود ضعف الميكروباص مع العلم أن حجم الركاب فى الأتوبيس يمكن أن يكون تسع أضعاف ركاب المكروباص، ومن ثم الفارق سوف يكون كبيراً.

لأن الزيادة في استخدام السولار، نتيجة الاعتماد علي الميكروباص كوسيلة أساسية للنقل، يعني ببساطة زيادة مبالغ الدعم التي تدفعها الدولة لدعم الطاقة،وهي أضعاف الخسارة في شركات النقل العام التي كانت خسائرها بسبب المشاكل الإداري، علاوة علي رفع فاتورة الواردات بالعملة الصعبة.

أضف إليي ذلك زيادة نسبة التلوث البيئي بسبب تضاعف الكميات المحروقة ومن ينجم عنها من غازات ضارة، يعقبها ارتفاع النفقات الصحية، ومن هنا كان من الأفضل للدولة أن تغطي عبر شركات النقل العام أكبر قدر ممكن من النقل الخارجي لمدينة ٦ أكتوبر، وباقي مدن الدولة.

أ- مثال توضيحي: ويكفى الإشارة أنه في عام ٢٠٠٩ تم ترخيص ربع مليون سيارة خاصة، نصفها علي أقل تقدير كانت مبادرات شخصية من أصحابها لحل مشكلة المواصلات بمصر، وأيضاً نسبة كبيرة منهم من موظفي القطاع الخاص والحكومة،

النتيجة أن جزءاً كبيراً من الأموال التي أنفقت اتجهت إلى قطاع صناع السيارات التي تقوم معظمها علي صناعة التجميع المستوردة من السوق الخارجي، كما أن كمية البنزين المستهلكة نتيجة استخدام هذه السيارات على أقل تقدير = ١٥ لتر استهلاك يومي× ٣٦٥يوم ×٢٥٠٠٠٠ عدد السيارات الخاصة = ١.٣٦٩ مليون طن سنويا من البنزين، هذا بخلاف كميات الوقود المستخدمة في الميكروباص.

البعض قد يري أن كمية البنزين المقدرة مبالغ فيها و هذه وجهة نظر صائبة فالسيارات لا تعمل يومياً و ربما تستهلك فعلياً كميات أقل أو أكبر من ١٥ لتراً يومياً، ولو كان ذلك صحيحاً فأن الاستهلاك الفعلي للبنزين لا يقل عن مليون طن سنوياً لهذا القدر الهائل وهو ربع مليون سيارة، وحتى لو كانت النصف أو الربع فهي أيضاً كميات كبيرة،الدولة قبل إجراءات رفع الدعم كانت تدعم الطاقة بعشرات المليارات سنوياً، وانسحابها من النقل العام في مصر لا يؤدي إلى تحجيم الخسارة، لكن ينقلها من شركات النقل إلى الخزانة العامة للدولة في صورة دعم الطاقة،بسبب قيام شريحة كبيرة من المجتمع باتخاذها قرار شراء السيارات الملاكي لحل مشكلة المواصلات بطريقتها الخاصة. فالمستفيد هم مجمعو السيارات ومستوردوها.

ب – ضرورة تدخل الدولة: الحل يكمن في تدخل الدولة مرة أخري في خدمة النقل العام، ولكن بصورة اقتصادية تعتمد فيها علي التشغيل الأمثل بمعني أن تنتهي المحسوبية في التعيينات، ويكفي حتي أن تؤدي الخدمة بالتكلفة أو بصورة تقترب من التكلفة، وهذا لو حدث سوف يكون إنجاز داخل مصر كلها، وقد تحقق نوعًا من الاستقرار عقب وصول ٢٠٠ أتوبيس كدفعة أولى جاءت منحة من دولة الأمارات من إجمالى ٦٠٠ أتوبيس، لتطوير أسطول النقل العام بالقاهرة.

ج – مد خطوط المترو: وهذا الحل قد يناسب بمدينة ٦أكتوبر ويناسب غيرها، نظرا لوجودها بمحيط القاهرة الكبرى، وخاصة مع التوقعات التي تشير أن سكان مدينة ٦ أكتوبر سوف يصل إلي ٥.٥ مليون نسمة حسب التوقعات في عام

٢٠٥٠، بعد أعمار من مشروع أبني بيتك وباقي المشاريع العمرانية الأخرى.

تدهور النقل الداخلي: تعاني الكثير من المدن المصرية من سوء خدمات النقل الداخلي، والتي من الصعب أن تقوم الدولة بها، وربما يكمن الحل في تفعيل القوانين والتشريعات التى تحقق التوازن بين مصالح جميع الأطراف.

- **الوضع القائم عشوائي: تظهر العشوائيات كأسلوب عندما يكون هناك خلل ما في الأنظمة الحاكمة للسلوك البشري أو وجود فراغ تنظيمي داخل الحياة الاقتصادية، والاجتماعية وهذا يتبعه حالة فوضى، والعشوائيات عموماً ليست مقصورة علي البيئة الفقيرة وحدها بل تمتد لتشمل البيئة الثرية أيضا.**

- **نموذج عشوائية النقل في مدينة ٦أكتوبر: تعتمد مدينة ٦ أكتوبر على وسائل نقل داخلي عشوائية ومتهالكة، من خلال سيارات ربع نقل بعضها من مخلفات الخمسينيات والستينيات، تم عمل تعديل بدائي عليها بتركيب صندوق خلفي، وبعضها يعمل بدون ترخيص، وأحياناً يقودها أطفال، وأصبحت هذه السيارات هي الوسيلة شبه الوحيدة لوصول العامل إلى المصنع أو البيت، وعادة تكون العشوائيات هي الحل السريع للأفراد داخل المجتمع في حالة قصور برامج التخطيط.**

- **تعثر التجارب العشوائية دوليا: تقترن العشوائية بفوضى التخطيط، فمثلاً في عام ١٨٠٠م مع بداية الثورة الصناعية فى أوروبا تتدفق مئات الألوف من الأشخاص علي الطرق السريعة التي تم بناؤها علي أطراف المدن الكبرى في العواصم الأوروبية، وقد عبرت أوروبا تلك المرحلة بعد عصر النهضة، ولكن هذه الدرجة من العشوائية كانت مسلكاً لمعظم الدول بالعالم الثالث فبعد سنة ١٩٥٠م انفجر بركان الزحف من الريف المصري إلى القاهرة فظهرت التشوهات، و في الصين عام ١٩٧٩م كانت بكين قد استقبلت١٠٠ مليون نسمة في أكواخ علي**

أطرافها وواكب عملياً هذا التدفق عشوائيات في البناء. [1] والغريب أن جزء من هذه العشوائيات ظهر في الحالة المصرية بالمدن الجديدة المفترض أنها سوف تعالج تلك الأمور.

تقريبا حدث نفس الشيء لمرافق النقل الداخلي في مدينة ٦ أكتوبر حيث تدفق المئات من السائقين وأصحاب السيارات المنتهية الصلاحية فكانوا هم البديل بسبب النقص في هذه الخدمة.

د- النقل الداخلي في مدينة ٦ أكتوبر: رغم أن هذه الفكرة ظهرت مع بداية عام ٢٠٠٠ بقوة، وكانت تجربة صعبة، لأنه لا يوجد مستثمر سوف يضحي بنحو ٥٠ أو ١٠٠ مليون جنيه في مشروع للنقل الداخلي، لضعف الربحية مع إقامة هيكل إداري وفني للشركة، سوف يلتهم رأس المال نفسه، وأنسب صورة في المواصلات الداخلية هي إما أن تكون مشروعاً فردياً لأن صاحب السيارة هو السائق والمستثمر و صاحب رأس المال أو أن تتم عن طريق الدولة وإن كان ذلك صعبًا وغير مفضل حسب الكثير من الأراء.

وقد أسفرت هذه التجربة عن تعثر شركة الوهاب للنقل الداخلي، لم يستمر سوي بضعة أشهر، وبعدها تم حل الشركة لأن الأعباء المالية كانت مرتفعة وأكبر من العائد، وسبقته في نفس المصير الجمعية التعاونية لنقل الركاب من الجيزة إلي مدينة ٦أكتوبر، التي تم تصفيتها وبيع السيارات للسائقين و انتهت تماماً مع عام ٢٠٠٦م.

ومن هنا كان إطلاق المشروعات الفردية هو الحل لوضع نهاية لأزمة المواصلات الداخلية.

ر- حلول ناقصة: رغم أن مشكلة النقل الداخلي متفاقمة منذ أن نشأت مدينة ٦ أكتوبر عام ١٩٨٠ م، وقد شهد عام ٢٠١٠ حراك فكري حيث تم الاستجابة

---

[1] -هرناندوي سونو، ترجمة كمال السيد، سر رأس المال، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م.

لاقتراح يقضي بالسماح للشباب بتراخيص سيارات للنقل الجماعي حمولة ١٤ راكب، المفاجأة أنه تم طرح مائة سيارة للنقل الداخلي للتراخيص حمولة ٧ راكب ثم زيادة العدد إلى ٣٠٠ سيارة ثم طرح عدداً أخر لتصل السيارات إلي ٥٠٠، الفكرة كانت صائبة، ولكن المأخوذ عليها أنها حددت سعة السيارة بعدد ٧ راكب، وهذا عدد قد يكون غير مجدي اقتصادياً، لأن الطريق به مطالع كثيرة، والسيارة ضعيفة ولا تقوي علي الاستمرار طويلاً في الخدمة مما يعني أن معدل إهلاكها سوف يكون أعلي، ومن ثم تكون الشيخوخة المبكرة، وهذا يدفع أصحاب هذه السيارات لرفع تعريفة الركوب لتحقيق الجدوى الاقتصادية وهذا ما حدث.

لم تستطيع هذه السيارات الوفاء بالنقل فالمدينة في عام ٢٠١٠ كان يوجد بها ١٤٠ ألف عاملا تقريبًا، وذلك بالمصانع والقطاعات الخدمية الأخرى، بخلاف العمالة المنتشرة فى مختلف المهن، وللأسف حمولة السيارات المعلن عنها هى=٥٠٠ سيارة × ٧ راكب = ٣٥٠٠ راكب فى الرحلة الواحدة، ومن هذا الرقم نجد أن العدد المطروح ليس له أي جدوى في مجال النقل الجماعي يكاد يكون نقطة في بحر\، كما أن السيارة التي اعتمدت للنقل الداخلي منفذة ومصممة من قبل الشركة الأم علي أنها سيارة ملاكي، واستخدامها فى النقل الداخلي حل غير مناسب يعكس القصور فى التعامل مع المشاكل، ما هو السبب فى اختيار هذه السيارة؟ ومع فرض حسن النية يكون الاختيار دليلاً على غياب الرؤيا والقدرة على اتخاذ القرار السليم، ومن ثم ظلت السيارات المتهالكة تعمل ولم تحل المشكلة حتى عام ٢٠١٦.

الحلول المقترحة لعلاج مشاكل النقل الداخلي بأكتوبر، والكافة المدن المصرية يكمن فى دراسة ما يلي:-

- مسح شامل للمناطق الصناعية و عدد العمال بها و الورديات، وتحديد أعداد السيارات اللازمة بمجالات نقل العمالة

•مسح شامل لسكان الأحياء و أوقات الذروة في النقل

•تحديد خطوط سير منظمة، ومراقبة الالتزام بهذه الخطوط.

•إعادة طرح فتح باب التراخيص لسيارات كبيرة ذات سعة ١٤ فرداً والتنسيق مع الصندوق الاجتماعي، والبنوك الحكومية حول إمكانية تقديم قروض للشباب لدعم مشروع النقل الداخلي، هذا هو الحل الذي يجب دراسته لأنه سوف يحقق حلاً جذرياً لمشكلة النقل الداخلي

•تحديد تعريفة ركوب عادلة حسب المسافة بكل خط، وبما يضمن التوازن في تحقيق مصالح الركاب وملاك السيارات.

وعلي المستوي القومي:

•أما على المستوى القومي يجب إعادة التوسع في استخدام شركات النقل العام، وبأسلوب اقتصادي، وبالتدريج وبما يتفق مع قدرة الاقتصاد الوطني.

•مراقبة عمل النقل الخاص بصرامة، وطبقًا لخطوط السير، وتعريفة الركوب.

•تفعيل الاستفادة من النقل النهري، وتطوير سكك حديد مصر بالتدريج.

رابعًا: الجمعيات الأهلية والدور التكافلي، ومحاربة الفقر.

عقد أمل كبير علي الجمعيات الأهلية للقيام بدور اجتماعي فعال، علي أساس قيامها بإعادة توزيع جزء من الثورة القومية بطريقة تطوعية، واختيارية عن طريق جمع تبرعات من أهل الخير القادرين، وإعادة إنفاقها علي الأسر الفقيرة، والأطفال الأيتام، هناك أغراض متعددة، ومتنوعة، ولكن السؤال هل قامت هذه الجمعيات بالدور الاقتصادي المنوط بها تجاه الفئات المستهدفة ؟

تعود بدايات ظهور المنظمات الأهلية في مصر إلى القرن التاسع عشر، حيث نشأت أول جمعية أهلية في مصر عام ١٨٢١ باسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية.

وبعدها توالي تأسيس الجمعيات. فهناك جمعيات ذات طابع ثقافي مثل جمعية مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية عام ١٨٥٩، وجمعية المعارف عام ١٨٦٨ والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥، وهناك جمعيات ذات طابع ديني مثل الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨، وجمعية المساعي الخيرية القبطية عام ١٨٨١م.

وازدهرت الجمعيات الأهلية في مصر وزاد عددها مع اعتراف دستور ١٩٢٣ في مادته رقم (٣٠) بحق المصريين في التجمع، وتكوين جمعيات، حيث زاد عددها من١٥٩ جمعية في الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٢٤ إلى ٦٣٣ جمعية، لقد جاء في إحصائيات الأمم المتحدة أن الجمعيات الأهلية في مصر تقدم ٦٠% من احتياجات ١٢ مليون تحت خط الفقر، ففي مصر ٣٠ ألف جمعية أهلية، و١٥٠ مؤسسة خيرية تتلقي الدعم الحكومي، و أيضاً الخارجي، وقد بلغت الجمعيات الأهلية في عام ٢٠١٣ نحو ٤٣ ألف جمعية من جمعيات العمل الأهلي، وهناك تطلعات لوصول عدد الجمعيات الأهلية إلى ١٠٠ ألف جمعية.[١]

وغم هذه الأعداد، تصل الجمعيات، والمؤسسات الفاعلة فقط ٥٠٠ جمعية، ومؤسسة، والباقي يتأرجح دوره مابين الأداء الضعيف، والجمد، فما بالك لو أن هذا الكم الهائل أصبح يعمل بكفاءة وجدية، ربما لو حدث ذلك سوف تقوم هذه المنظومة بنشاط هائل، سوف يكون للمجتمع المدني دور كبير في إحداث تنمية مجتمعية، وبصورة تنعكس علي الأداء الاقتصادي العام بصورة إيجابية. ومن الجمعيات رائدة في مجال العمل الخيري كأمثلة:

- **جمعية رسالة للأعمال الخيرية:** هي جمعية خيرية تقوم بالكثير من الأنشطة في مصر، تأسست عام ١٩٩٩ كحركة طلابية في كلية الهندسة جامعة القاهرة ثم أشهرت كجمعية خيرية في ٢٠٠٠/٥/٢٩ ولها العديد من الفروع التي تنتشر على مستوى الجمهورية والمتمثلة في أكثر من ٦٠ فرعاً.

---

[١]- *بوابة الشروق نشر ٢٠١٣/٥/٢٢، تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/١١/١٤.*

- **الجمعية الشرعية:** ولها نحو ١٠٩٠ حضّانة منتشرة في ١٨ محافظة، بالإضافة إلى ٣٠ مركزًا طبيًا في التخصصات الطبية باهظة الثمن، والتي تقدمها بالمجان للفقراء، والمحتاجين، لاسيما أنها تركز على علاج الأمراض المزمنة مثل الغسيل الكلوي، ومراكز رعاية الأطفال المبتسرين، والأشعة التشخيصية، وعلاج الحروق، والأورام، بالإضافة إلى مشروعاتها المتعددة لرعاية الأيتام، وأمهاتهم، وطلاب العلم الفقراء، والبالغ عددهم ٥٤٠ ألف يتيم، و٢٥٠ ألف من أمهاتهم، ومحطات تنقية مياه الشرب، والتي يصل عددها إلى ٧٠٠ محطة يشرب منها ماءً نقيًا ٨.٥ مليون مواطن يوميًا والميزانية السنوية للجمعية الشرعية ٦ مليارات، وهى ميزانية معلنة، ويشرف عليها ويراجعها الجهاز المركزي للمحاسبات.

- **الجمعية الطبية الإسلامية:** وهي مشهره بوزارة التضامن برقم ٢٣٨٦ لسنة١٩٧٧م، وهي نموذج ممتاز للجمعيات الأهلية، ويتبعها ٣٠ مستشفى بالقاهرة، والأقاليم، وبعض المحافظات بأسعار رمزية وبها ٢٢ مستشفى، مركز متخصص لعلاج العيون، مركزالتلقيح الصناعي، ٤ مراكز غسيل كلوي، مركز ذوي الاحتياجات الخاصة، ويستفيد منها نحو أكثر من ٢ مليون مريض سنويا، أغلبهم من محدودي الدخل، إلى جانب ٧٥ ألف عمليه جراحية سنويا، وتقدم خدماتها لآلاف مرضى الفشل الكلوي، والأطفال المبتسرين والعناية المركزة وذوي الاحتياجات الخاصة.

- **الجمعيات القبطية:** شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر نشأة الجمعيات المسيحية في مصر، وكانت أولى الجمعيات التي تأسست في تلك الفترة هي "جمعية المساعي الخيرية القبطية" ويرجع الفضل في إنشائها عام ١٨٨١، إلى بطرس باشا غالي، وكان يهدف من تأسيسها زيادة ثقل مجتمع الإصلاح القبطي، ومساندة المجلس الملي، وزيادة دوره في الأشراف على أوقاف الكنيسة وإدارة أموالها، وكان لتنوع الطوائف في مصر أثره في تنوع الجمعيات ورغبة كل طائفة في إنشاء جمعيات تعبّر عن أبناء طائفتها، ومثال ذلك "الجمعية الخيرية الكاثوليكية بالقاهرة وقد تم

تأسيسها عام ١٨٨٦ وأسسها باغوص باشا غالي وطوبيا كامل تويج باشا، وكذلك الجمعية الخيرية للموارنة الكاثوليك عام ١٨٨٠ وجمعية الطلبة المصريين البروتستانتية ١٩٠٨. [1] وتقدر الجمعيات القبطية المسجلة بنحو ٧٠٠ في حن يقدر البعض أن الجمعيات غير المسجلة أكثر من ٩٠٠ جمعية.

- **جمعيات تهتم بالمرأة:** مع ازدياد المشاكل التي تواجه المرأة في المجتمع المصري، بدأت الكثير من الجمعيات تتخصص في الدفاع عن المرأة المصرية وتكثف جهودها من أجل السعي للحصول على الأفضل لها، ومنها: مؤسسة المرأة والذاكرة، وأنشأت المؤسسة عام ١٩٩٥، وهي تهدف لتحسين أوضاع النساء والتأكيد على حصولهن على حقوقهن، والمركز المصري لحقوق المرأة، وهو يعمل على تحسين وضع المرأة السياسي والقانوني منذ عام ١٩٩٦، ويهدف إلى مساعدة المرأة للحصول على كامل حقوقها، وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل. ومؤسسة قضايا المرأة المصرية، وأنشأت المؤسسة عام ١٩٩٥، وجمعية نهوض وتنمية المرأة، وتأسست الجنمعية عام ١٩٨٧، وهي أول جمعية تستهدف النساء اللاتي تعُلن أسرهن في مصر،رابطة المرأة العربية.

١ - **مشاكل بعض الجمعيات الأهلية:** باستثناء الجمعيالت الناجحة، يعد تأسيس الجمعيات الأهلية في ظل عدم وجود برامج خدمات حقيقية عمًلا عشوائياً في كثير من الحالات، فبعضها أنشئ لغرض استثماري، و بعضها مكون من غرفة أو أثنتين، وأخرى أصبحت بدون مقر هناك عدم تنسيق في تبادل المعلومات بين هذه الجمعيات. إن الجمعيات الفاعلة في مصر نسبة ضئيلة جداً ضمن هذا الكم الهائل من الكثافة العددية.

٢- **خطورة العمل الأهلي:** يحذر البعض من أن يمتد عمل الجمعيات ليحقق أهداف غير اجتماعية، سواء كانت سياسية، أو لنشر أراء متطرفة وتصادمية، أو لنشر

---

[1] - /http://coptcatholic.net/p4256

ثقافة إباحية لا تناسب قيم المجتمع المصري المستمدة من الوسطية، والاعتدال، ولذا بات من الضروري أن يأخذ في الحسبان الرقابة علي مصدر المال، وطرق إنفاقه، ومنع السطو عليه أو التربح منه من قبل بعض القائمين علي إدارته.

٣- **جمعيات تنشأ بهدف التربح:** تقودنا هذه المقدمة إلى نتيجة أخري، وهي أن هناك أهدافاً أخري لدي البعض دفعتهم لاقتحام هذه التجربة، ومن هذه الأهداف السطو علي الأموال، وعلي حقوق الفقراء، والفئات الأولي بالرعاية من مرضي، ومعدمين، و طلاب علم، هناك علامات استفهام ضد أسماء كثيرة جعلت قطاعاً عديداً من المتبرعين يتوقفون عن دعم العمل الخيري.

٤- **التناحر بين بعض أصحاب الجمعيات:** علي سبيل المثال يوجد في محافظة ٦ أكتوبر وحدها قبل عودتها لمحافظة الجيزة ٥٨٢ جمعية أهلية. [١]، وفي مدينة ٦ أكتوبر فقط نحو ٢٨ جمعية، ولا يشعر بمعظمها أحد, هناك شيئ غريب ألا وهو عدم الثقة المتبادلة بين بعض إدارات العديد من هذه الجمعيات، هناك صراع خفي، وتلميحات لا حدود لها، مع أن طبيعة الإنسان الذي يبحث عن الخير إنه لا يتصارع مع شركائه في هذا المجال، ولو حدث صراع كما نري هذا يعني ببساطة أن من بين هؤلاء المتصارعين من ليس لهم علاقة بالعمل الخيري.

٥- **أمثلة علي فساد بعض الجمعيات:** علي سبيل المثال في الفترة من يوليو وجد أن المبالغ التي تم إنفاقها بدون وجه حق بلغت نحو ٥٥ مليون جنيه، وتمَّ صرف أموال لبعض المقاولين بدون وجه حق، وعدم تحصيل بعض الأموال من الجهات المدينة، وهناك مظاهر لضعف الرقابة داخل هذه الجمعيات، وهناك عجز بلغ أكثر من ٢٣٢ ألف جنيه، فضلاً عن عدم اتباع المسئولين عن المخازن الأساليبَ الجيدة في التخزين؛ مما أدى إلى إهدار بضائع بلغت قيمتُها ٢.٧ مليون جنيه.

---

[١] - مركز المعلومات بمحافظة ٦ أكتوبر، مرجع سابق

٦- **نموذج لتعثر الجمعيات التي تقوم بمجهودات فردية:** يتعذر قيام أي جمعية أهلية علي قدرات فرد، لأن هذا أمراً في منتهي الخطورة، فمهما أوتي هذا الفرد من قوة فإن رحيله أو تعرضه لمكروه يعرض المؤسسة لخطر الانهيار، أو الضعف، ولكن وجود مجلس متنوع يتيح البقاء والاستمرار، وينظر المراقبون إلي مؤسسة "**ليلة القدر**" الخيرية كمثال حى، كانت في منتهي القوة فى ظل رعاية الراحل "**مصطفي أمين**" لها كشخصية لها ثقل أدبي كبير داخل المجتمع المصري، أما بعد رحيله الوضع قد تغير، وأصبحت المؤسسة الخيرية أقل كفاءة في الأداء.

٧- **تطوير الجمعيات الأهلية:** هناك طرح آخر هو قيام نظام شبيه بالشركات المساهمة التي تعتمد علي فصل الإدارة عن الملكية، وفي الجمعيات الأهلية يمكن عمل هيئة من المؤسسين، تراقب عمل مجلس الإدارة بالإضافة إلى الجمعية العمومية، ووزارة التضامن، لحماية المال العام.

الحقيقة إن الإنسان السوي محب للخير، لا يهمه فعلاً أي لقب، وسوف يستمر في دعم المؤسسة بكل ما أوتي من جهد وقوة، هذا الطرح سوف يوسع قاعدة المشاركة الأهلية، ويشعر أصحاب الطاقات بأهمية دورهم في المجتمع، إن الفكرة الأساسية، وتوسيع قاعدة المشاركة سوف يكشف أمام مجالس الإدارات بهذه المؤسسات الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.

يجب أن يستمر في هيئة المؤسسين كل شخص له ثقل فعال في إدارة العمل الخيري كهيئة استشارية لدعم مجالس الإدارة، إن الكثرة توفر فرصة انتخاب الأصلح علاوة علي بعد آخر سوف يثري الحياة السياسية، وهو التأسيس لحياة ديمقراطية حقيقية تعتمد علي مبدأ تداول السلطة.

يمكن أن يكون المؤسسين رعاة لهذه الجمعيات مدي الحياة عن طريق تقديم الدعم وحث المجتمع علي التبرع، إن تغييرمجالس الإدارة، وضم أعضاء جدد يتيح أيضاً للجمعيات ضخ دماءً وأفكارًا جديدة، هذا الطرح يحتاج إلى دراسة متعمقة لأن البعض

ربما يري أن الاستمرار في مجلس الإدارة يكون عامل استقرار، وخاصة إذا كان الفرد المؤهل لذلك له قدرات إدارية تسمح له بتنشيط عملية التمويل، أو شخصية عامة تتصف بالأمانة، ولكن مثل تلك النوعية من البشر يمكن أن تقدم للخير كل ما في وسعها من دون ألقاب، فقط النوايا السيئة، او المتربحون من المال العام هم من يتمسكون بالتواجد في مجالس الإدارة، هناك إمكانية لوضع تشريع ينظم عمل مجالس الإدارة ويأخذ في الحسبان كل ما سبق.

مقترحات لتطوير وتفعيل دور الجمعيات الأهلية: يجب دراسة بعض المقترحات بجدية ومنها:

- حظر قيام الجمعيات الأهلية بأي أنشطة سياسية.
- ألا تزيد مدة رئاسة مجالس إدارة عن مدتين، ٤ سنوات لكل دورة
- ألا يكون في مجلس الإدارة أي أقارب من الدرجة الأولي أو الثانية حتى نضمن الاستقلالية.
- إلزام القائمين علي إدارة الجمعيات إقرارات ذمة مالية لكل عضو من أعضاء مجالس الإدارة قبل بداية العمل لمتابعة أي تغير علي الأوضاع المالية.
- يجب ألا يكون هناك اتصالا مباشر لأي جمعية بالخارج لتلقي الدعم، وأن تمر المساعدات عبر وزارة التعاون الدولي، وهي التي توجه الدعم للنشاط المخصص حسب رغبة الداعمين، أو الجهة المانحة، سواء كان رعاية أيتام، أو فقراء، أو غيرها، وذلك لمنع اختراق الأمن القومي.

الفصل السادس

مستقبل الطاقة بمصر

أن متوسط استخدام الكهرباء اليومي الذي رصد بمصر في نهاية عام ٢٠١٢ سجل ٢٢٥٠٠ ميجاوات كأقصى حمل، و١٥٩٠٠ ميجاوات كأقل حمل وهذا يتطلب ترشيد لحين حل المشكلة، وتشمل الإستراتيجية الوصول بالطاقات المتجددة إلى ٢٠% من إجمالي الطاقة المولدة عام ٢٠٢٠, من خلال إقامة مزارع رياح يساهم القطاع الخاص بحوالي ٦٣% منها، كما تعمل حالياً أول محطة شمسية حرارية بقدرة ١٤٠م. [1] العشرين سنة القادمة حتي عام ٢٠٢٩م، حيث قدرت حاجة الدولة إلى ٥٠ ألف ميجا وات، كما أن الطاقة الكهرومائية المولدة من السد العالي باتت لا تذكر أذا ما قورنت بالكم الهائل من الطاقة المستخدمة، من الآن فصاعداً سوف يكون هناك تزايد مطرد في استهلاك الكهرباء.

بدأت مشكلة الطاقة في الظهور منذ عام ٢٠١٠ وزادت الإحساس بها عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣م، ولكن تفاقم حجم المشكلة هو التحدي الأكبر.

تزايد حاجة المدن الجديدة للطاقة: يوجد بالمدن الجديدة ٥٣٥١ فقط مصنعا، وعلي سبيل المثال يوجد في بمدينة ٦ أكتوبر وحدها نحو ١٤٠٠ مصنع منها ما هو تحت الإنشاء سوف يتضاعف العدد مستقبلاً بالمدن الجديدة، علاوة على الكثافة السكانية الهائلة والمتوقعة في الأعوام القادمة، هذا الأمر يفرض تحدياً

---

[1] - موقع الهيئة العامة للاستعلامات ، الطاقة الكهربائية ومصادر أخري، نشر ٢٠١٣/٨/١١، تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/١١/١٢.

جديداً أمام الحكومة المصرية في توفير الطاقة للصناعة، وكافة النشطة الاقتصادية والمنزلية. وذلك في كاافة المجالات المتعلقة بإنتاج الطاقة من مصادر غير تقليدية، ومن هذه المصادر مايلي:

أولاً - الطاقة النووية بمصر: تُعد مصر من أوائل الدول التي استخدمت الطاقة النووية السلمية في المنطقة حيث تعددت المحاولات من خلال أنشاء لجنة الطاقة الذرية عام ١٩٥٥، ثم أنشاء مؤسسة الطاقة الذرية عام ١٩٥٧، وقد تم تشغيل أول مفاعل نووي في مصر عام ١٩٦٠، وهو مفاعل انشاص بغرض إجراء الأبحاث النووية، وإنتاج النظائر المشعة لخدمة التنمية الصناعية، والطبية وللكشف عن البترول في أعماق الآبار والكشف عن لحامات أنابيب الغاز، وبلغت قدرته ٢ ميجاوات، ثم تقرر أنشاء مفاعل بحثي جديد متعدد الأغراض والاستخدامات السلمية بقدرة أعلي وبدأ تشغيله عام ١٩٩٧ ويعمل حالياً بقدرة ٢٢ ميجاوات. وسوف يتم عرض بعض النقاط الهامة مثل:

١- **بطيء حركة المشروع النووي:** فمصر عام ١٩٦٤ اتخذت خطوات لإنشاء مفاعل نووي، ولكن المشروع توقف بسبب حرب ١٩٦٧، وبعدها شرعت مصر اعتباراً من عام ٢٠٠٦ في إقامة محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية خاصة مع وجود نماذج سابقة للاستخدامات منها محطة معالجة النفايات السائلة، والمتوسطة، ومنخفضة المستوى الإشعاعي عام ١٩٩٤، ومصنع الوقود النووي وبنك العينات البيئية عام ٢٠٠٠، ومعمل رقابة الجودة على النظائر المشعة عام ٢٠٠١، وقد شهد عام ٢٠٠٧ قرارًا ببدء تنفيذ البرنامج النووي المصري من خلال إنشاء عدد من محطات إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية. [١] ولكن لم يترجم ذلك إلي واقع، إلا بتوقيع اتفاقية مع روسيا لإنشاء أربع مفاعلات نووية بمنطقة الضبعة.

[١] - الهيئة العامة للاستعلامات، الطاقة الكهربائية، نشر ١١ /٢٠١٣/٨،، تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/١١/١٢.

٢- **الطاقة النووية بالعالم العربي:** بعد تدمير قدرات العراق النووية نهائيا بكل الطرق أنتهي هذا الأمل بالعراق بعد غزو الولايات المتحدة للعراق ٢٠٠٣ م، وعلي الصعيد العربي تعد دولة الأمارات العربية هي أولي الدول العربية التي تقترب من تشغيل ٤ مفاعلات لإنتاج الكهرباء بحلول عام ٢٠١٧، وهذه دعوة صريحة للحاق بدول المنطقة لقد سبقتنا إسرائيل وإيران.

٣- **الطاقة النووية بالعالم:** يوجد أكثر من ٤٤٠ مفاعلاً نوويًّا سلميًّا على مستوى العالم، و٣٠ آخرون قيد الإنشاء، لكن لا أحد يعلم إلى أين ستقودنا المفاعلات النووية؟ وتزود الطاقة النووية دول العالم بأكثر من ١٦% من الطاقة الكهربائية؛ فهي تلبي ما يقرب من ٣٥% من احتياجات دول الاتحاد الأوروبي. وفرنسا وحدها تحصل على ٧٧% من طاقتها الكهربائية من المفاعلات النووية، ومثلها ليتوانيا، أما اليابان فتحصل على ٣٠% من احتياجاتها من الكهرباء من الطاقة النووية، بينما بلجيكا، وبلغاريا، والمجر، وسلوفاكيا، وكوريا الجنوبية، والسويد، وسويسرا، وسلوفينيا، وأوكرانيا، يعتمدون على الطاقة النووية لتزويد ثلث احتياجاتهم من الطاقة على الأقل. [١]

٤ **تكلفة الطاقة النووية:** يقدر بعض الخبراء حسب التقديرات أوائل عام ٢٠١٠م، أن تكلفة الكيلووات من الكهرباء المولدة من المحطات النووية يبلغ ٦٦% من تكلفة الكيلووات المولد باستخدام الفحم، كما تبلغ تكلفة حوالى ٣٠.٤% من تكلفة الكيلووات المولد باستخدام البترول [٢]، وهذه التكاليف متغيرة، طبقًا

---

[١] -تاريخ الدخول للموقع ١٢/١١/ ٢٠١٤www.uae.ii5ii.com ،

www.alshamsi.net/friends/b7oo...ric/nuclear.ht

[٢] -احمد السيد النجار، الأهرام الرقمي،، تحت عنوان: نتاج واستهلاك الطاقة فى مصر الواقع. خيارات المستقبل نقلا عن السياسة الدولية،نشر ١ /١٩٨٥/١٠، تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/١١/١٢.

للعرض والطلب، وتذبذب أسعار الصرف، وأنماط التكنولوجيا المستخدمة.

٥- **أخطار الخيار النووي:** ورغم الميزة الاقتصادية لدخول عصر العلوم النووية؛ فأن هناك خطورة تتمثل في أمرين:-

أ- **خطورة التلوث الإشعاعي:** ويمكن أن يستمر تأثير الإشعاعات الضارة بحيث تؤثر على الأجيال المستقبلية، ويمك من خلال استخدام تكنولوجيا حديثة الحد من تلك الخطورة.

ب- **معارضة الدول المتقدمة لهذا الخيار بمصر**: بسبب الخوف من استخدم التقنية النووية في صناعة أنواع الأسلحة النووية التالية:-

- **الأسلحة النووية الانشطارية:** وهي احد أنواع الأسلحة النووية التي تكمن قوتها في عملية الانشطار النووي لعنصر ثقيل مثل اليورانيوم ذو كتلة ذرية رقم ٢٣٥ (يورانيوم-٢٣٥) و بلوتونيوم ذوكتلة ذرية رقم ٢٣٩ (بلوتونيوم-٢٣٩) حيث تحفز هذه العناصر الثقيلة على الانشطار بواسطة تسليط حزمة من النيوترونات على نواتها والتي تؤدي إلى انشطارها إلى عدة أجزاء وكل عملية انشطار يؤدي إلى خلق كميات كبيرة من الطاقة الحركية، ترجع بداية هذه الفكرة إلى العالم الفيزيائي ألبرت أينشتاين حيث قام في عام ١٩٠٥.
- **الأسلحة النووية الاندماجية:** منذ نشوء فكرة خلق كميات هائلة من الطاقة خلال عملية الانشطار النووي أدرك العلماء أن خلق نفس الكمية الهائلة من الطاقة ممكنة من الناحية النظرية والعملية بإجراء عملية معاكسة تماما لعملية الانشطار النووي ألا وهي فكرة اندماج نواتين لذرتين خفيفتي الكتلة في عمليات اندماج متسلسلة تسمى بعملية الاندماج النووي، وكانت ذرة الهيدروجين هو الاختيارالأنسب لكونها خفيفة الكتلة. يمكن تعريف السلاح النووي الاندماجي بأحد أنواع الأسلحة النووية التي تكمن مصدر قوتها مع عملية الاندماج، وجربت هذه النوعية من القنابل لأول مرةعام ١٩٥١ م في الولايات المتحدة ثم تلاها الاتحاد السوفيتي في ١ مارس ١٩٥٤م.

- هناك ٣ نظائر للهيدروجين، وهي الديتيريم deuteriumوالتيتيم tritiumوالبر وتيم protium، وعندما يتحد الديتيريم مع التيتيم يتكون نتيجة لهذا الاندماج ذرة هليوم، ويتكون أثناء هذه العملية طاقة حركية هائلة ولكنها أقل بالمقارنة بعملية الانشطار النووي، وتتطلب هذه العمليات الاندماجية كميات كبيرة من الحرارة تصل إلى ملايين الدرجات المئوية، ولهذا السبب يطلق تسمية القنابل النووية الحرارية على هذا النوع من الأسلحة النووية.
- الأسلحة النووية التجميعية: هي احد أنواع الأسلحة النووية التي تتم صناعتها بخطوتين، تكمن فكرة هذا النوع من السلاح في خلق مايسمى الكتلة الفوق حرجة، ويتم هذا بدمج كتلتين تعتبران ذو كتلة دون الحرجة، ولغرض عملية الدمج هذه يسلط ضغط هائل على الكتلتين لدمجهما في كتلة واحدة، تعتبر فوق الحرجة، وينشأ من عملية الدمج هذه كميات هائلة من الطاقة الحركية.

٦ - **حتمية دخول النادي النووي:** تأخرت مصر كثيراً في هذا المجال وخاصة أن تقارير الخبراء في الطاقة تشير إلى أن استهلاك مصر من الكهرباء يتزايد بمعدل ٧٪ سنوياً، والتقديرات الأولية تشير إلي أن الاحتياطي المصري من الغاز والبترول يكفي لمدة ٢٠ عاماً قادماً فقط، إذن أصبحت الحاجة الآن أكثر من ذي قبل للطاقة النووية علي المدى المتوسط، ولكن الدول الكبرى تضع قيودا هائلة علي نقل التكنولوجيا النووية لاعتبارات سياسية متعلقة بالصراع الدولي، لمنع الدول محل الصراع الإيدلويجي من الحصول علي تلك التكنولوجي، واعتبارات بعضها علمي لمنع دول العالم الثالث من حق المعرفة، واعتبارات اقتصادية تبقي بعض المزايا النسبية حكرا علي الدول الكبرى في المجالات الاقتصادية، وحاليا لا يوجد بديل أمام مصري سوي اقتحام هذا المجال للحصول علي كافة المزايا السلمية للطاقة النووية.

ثانيا- الطاقة الشمسية: فالثروة الحقيقة الكامنة علي الأراضي المصرية الآن هي الشمس وبالتالي يجب أن يتم استغلالها بطريقة اقتصادية فمصر تتمتع بنسبة كبيرة

من سطوع الشمس طوال العام، وتعتبر عمليات الاستفادة من الشمس في الطاقة متاحة لكل المدن المصرية علي المدى فوق المتوسط أو البعيد.

يكمن الحل الأمثل لأزمة الطاقة المتوقعة في تطوير تكنولوجيا محلية لإنتاج الطاقة الشمسية، وذلك لسد العجز المتوقع في استهلاك الطاقة، لقد بحت أصوات المفكرين، وأصحاب الطموحات الوطنية في المطالبة باقتحام هذا المجال منذ عقود عديدة، وربما تكمن المشكلة في توفير السيولة أو غياب الإرادة الحقيقة للتنمية، ويبقي التحدي الأول للصناعة، والاقتصاد المصريين في تأمين تكنولوجيا وطنية تضمن إنتاج الكهرباء من الشمس، حيث أن مصر تقع في نطاق المنطقة المدارية، وتتميز هذه المنطقة بارتفاع درجات الحرارة.

١- **بطء تطبيق برامج الطاقة الشمسية بمصر:** كانت هناك خطة مصرية طموحة في هذا الشأن عام ١٩٨٥م أعدها المجلس الأعلى للطاقة، وكانت تهدف الي وصول نسبة استخدام الطاقة الشمسية المتجددة ٥ % عام ٢٠٠٠، و لكن المشروع تم تأجيله عدة مرات، وبذلك فقدت مصر القدرة علي استخدم تلك الميزة النسبية، ورغم أن يتطور العالم في هذا الصدد لم تزل الخطوات المصرية بطئية نحو هذا المجال، وعلي سبيل المثال ظهرت فكرة رائدة بشأن الاستخدام المنزلي للطاقة الشمسية بمدينة ٦ أكتوبر بمساكن الشمس بالحي الثاني عشر قبل عام ١٩٩٠م ولكنها لم تنجح ومات الحلم جرًاء الإهمال في المتابعة، والتطبيق، ومن سوف يتم عرض بعد البرامج البحثية القابلة للتطبيق بمصر:

- **الطاقة الشمسية في تحليه المياه:** أسفرت بعض الأبحاث المصرية عن تصميم أنظمة لمعالجة التلوث الميكروبي للمياه بالطاقة الشمسية، وتطوير هذه الأنظمة يمكن أن يقضي على التلوث الكيميائي أيضا، إن الاتجاه الجديد الذي تحاول كل دول العالم تطبيقه هو الابتعاد قدر الإمكان عن استخدام الإضافات الكيميائية في المنتجات ذات الصلة بالإنسان؛ ولذلك بدأت تجري بعض الأبحاث الجديدة

في مجالات الأغذية بهدف تصنيع ألوان طبيعية من بعض المصادر الطبيعية لتكون بديلا عن الألوان الصناعية، وفي مجال مياه الشرب بدأت الكثير من دول العالم تتجه نحو التسخين الحراري للمياه حتى درجة حرارة ٧٥°م، والتي ثبت أنها كافية لقتل الميكروبات كبديل عن استخدام الإضافات الكيميائية كالكلور الذي ثبت أيضا ضرره على صحة الإنسان.

- **الطاقة الشمسية وتوليد الكهرباء:** وقد أنتج العلماء المصريين فكرة المجمعات الشمسية التي تستخدم في تسخين الزيت كإبتكار مبشر، حيث تقوم المجمعات بتبخير المياه، وينتج عن ذلك قوة بخار تقوم بتحريك ريش المولد الكهربائي، ليتم إنتاج الكهرباء بعد ذلك من المولد، فترة الاعتماد على الطاقة الشمسية في هذه المحطة هى ١٠ ساعات، وفى فترات غروب الشمس يتم الاستعانة بالطاقات العادية لتشغيل المحطة، وتعد التكلفة أعلى من المحطات العادية لأن التكنولوجيا مازالت جديدة لأنها نعتمد على أجهزة تتبع إلكترونية للشمس ومركزات، وأسعار هذه المكونات غالية جدا، ويأمل الجميع في إنتاج مكونات اقتصادية للاستفادة من الطاقة الشمسية علي نطاق واسع.

- **التكييف الشمسي:** تسير مصر نحو الطاقة الشمسية ببطيء غير مبرر، علي الرغم من وجود العقول القادرة علي اقتحام مجالات البحث العلمي باقتدار، وكان قيام أربعة باحثين بقسم الطاقة الشمسية بالمركز القومي للبحوث بابتكار بيتا شمسيا يعتمد علي الطاقة الشمسية في إنتاج الاحتياجات المنزلية أو معظمها أمراً مبشراً، المنزل المبتكر يعتمد علي التسخين والتبريد معا، وهذا الابتكار يمكن أن يسهم في توفير طاقة لا حصر لها، وخاصة أن ارتفاع معدلات استخدام أجهزة التكيف في مصر في نمو مستمر، فقد كشفت إحصائيات عام ٢٠١٠ أن المصرين اشتروا خلال العام ٧٥٠ ألف جهاز تكيف، أن كم الطاقة الكهربائية المستخدمة في هذه الأجهزة كبير جداً، ويمكن للطاقة الشمسية حل مشكلة ارتفاع درجة الحرارة عن طريق المنزل الشمسي الجديد الذي يمتص أشعة الشمس،

ويحولها إلي هواء بارد، أو تطبيق الفكرة على المساكن الحالية، هذا الاكتشاف الجديد يعد أملا في مجال تنمية البحث العلمي لإنتاج أجهزة تكيف تعمل بالطاقة الشمسية بمصر.

٢ - **بعض مشروعات الطاقة الشمسية بمصر:** وسوف تسهم الطاقة الشمسية حال نجاح تطبيقاتها العملية في حل مشكل كثيرة بمصر ومن التطبيقات المبشرة:

- **إنتاج خام البوليسيليكون:** هي كبداية عملية جيدة، وخاصة الاتفاق مع الشركات الهولندية العاملة في مجال إنتاج خام البوليسيليكون، والذي يدخل كمادة خام لتصنيع أشباه الموصلات التي تستخدم في الصناعات الالكترونية الدقيقة، وكذلك في صناعة الخلايا الشمسية التي تستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية من خلال الطاقة الشمسية، حيث ستقوم الشركة بتنفيذ مشروع يهدف في المرحلة الأولي منه إلي إنتاج حوالي٣٠٠٠ طن سنويا من خام البوليسيليكون بالإضافة إلي١٥٠٠ طن سنويا من غاز السيلين، ويتضمن المشروع إنشاء مركز أبحاث عالمي لأبحاث تكنولوجيا الطاقة الشمسية، والمشروع سيقام في منطقة شمال غرب خليج السويس، علي مساحة حوالي٢٠٠ ألف متر مربع, باستثمارات تصل إلي٤٦٠ مليون دولار، وسوف يتيح المشروع إدخال تكنولوجيا متطورة، وتعمل بأحدث التقنيات العالمية في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الجديدة والمتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. [١] وهذه خطوة جيدة

- **محطة الكريمات الشمسية الحرارية**: هي أول محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية، بتكلفة ١٢٥ مليون دولار طاقتها ١٥٠ ميجاوات، والمبشر أن الخبير الفني، الذي يشرف على المحطة مصري الجنسية، لكنه قادم بصفته خبيراً تابعاً

---

[١] - سارة العيسوي، الأهرام الرقمي، تحت عنوان : مصنع لإنتاج أشباه الموصلات ومركز أبحاث عالمي للطاقة الشمسية ، عن الأهرام اليومي نشر ٢٠١٠/٣/٢١، تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٤/١١/١٢.

للمكتب الاستشاري الألماني وهذا يؤكد قدرة العقول المصرية علي العمل حال توفير مناخ اقتصادي ملائم، وتعتبر محطة الكريمات الشمسية الحرارية جزء من مرفق كبير يضم ثلاث وحدات آخري لا تعمل بالطاقة الشمسية، ومن المتوقع أن تولد ٢٩٠ ميجاوات من الكهرباء عند تشغيلها، ويشار إلي أن الحكومة المصرية خصصت في فبراير ٢٠١٣، نحو ٥٠ الف متر مربع بصعيد مصر، لإقامة مدينة صغيرة للطاقة الكهروشمسية، تقام بها محطات توليد الكهرباء علي مراحل. [١]

٣- **مشكلة ارتفاع تكلفة الطاقة الشمسية:** وأن كان المشكلة هي ارتفاع تكاليف إنتاج التكنولوجيا المستخدمة في الطاقة الشمسية، وربما كانت في السابق لا تناسب المستهلك المصري لأن سعر الكيلو وات كان يتكلف من ٢ الي ٢.٥ جنيه وهو مبلغ كبير إذا ما قورن بتكلفة سعر الكيلو وات المنتج من الكهرباء والذي كان يقدر فقط بمبلغ ٤٠ قرش حسب أسعار ٢٠١٠، ويجب عدم الاستسلام، وإنتاج تكنولوجيا رخيصة، لقد تأخرت مصر كثيراً في استخدام المصباح الشمسي الذي أنتشر علي نطاق واسع في الهند، و بنجلاديش كبديل لمشكلة ندرة الطاقة هناك، وهذا المصباح يشحن بالنهار من خلال الضوء، وتخزن الطاقة بالبطاريات المعدة لذلك، وفي وقت الظلام يعمل هذا المصباح اعتماداً علي الطاقة المخزنة داخله. [٢]

٤- **مقارنة مصرية ببعض المشروعات العالمية:** المشكلة الحالية تكمن في إنتاج تكنولوجيا متطورة تسمح بجدوى التشغيل الاقتصادي علاوة على إمكانية حل مشاكل تحليه المياه وتنقيتها، يحذر الخبراء من أن غياب فكرة الابتكار التكنولوجي تعد من أهم مشاكل الاقتصاد المصري، وسوف يظهر ذلك باستعراض بعض التجارب الدولية في مجالات الطاقة الشمسية كما يلي:

---

[١] - الهيئة العامة للاستعلامات، الطاقة الكهربائية، ٢٠١٣/٨/١١، مرجع سابق

[٢] - موقع الدكتورة سلوى عزازي ، الدخول للموقع ٢٠١٠/١٠/١١ ، kenanaonline.com/azazystudy

- **أوروبا الطاقة الشمسية:** في الغرب يدرسون فكرة إقامة محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في صحراء أفريقيا، و نقلها عبر مضيق جبل طارق إلى أوروبا.

- **في الولايات المتحدة المريكية:** نجح علماء مركز أبحاث الطاقة الشمسية بولاية فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية في ابتكار طلمبات رفع مياه تعمل بالطاقة الشمسية، هذا الذي دفع بالحكومات في الدول الكبرى إلى رصد ميزانيات ضخمة من أجل تطوير الأبحاث في مجال توفير المياه النقية، وكذلك مصادر الطاقة الجديدة بدلاً من الوقود الحفري، الذي بدأ يتناقص وجوده في باطن الأرض نظراً للاستهلاك المتزايد.

- **الطاقة الشمسية والمياه الارتوازية:** تستخدم الولايات المتحدة الطاقة الشمسية لإدارة مضخات مياه، وذلك عن طريق خلايا شمسية تستطيع إنتاج فرْق جهد ما بين ١٢–٣٠ فولت من التيار المستمر تستخدم الطاقة الكهربية في إدارة موتور يعمل على تشغيل مضخات رفع المياه والري. ويصل العمق الذي يمكن أن يستخدم فيه هذا النوع من الطلمبات إلى ٦٠ مترا تحت سطح الأرض، تطوير تكنولوجيا الطاقة الشمسية مكن العلماء من إضافة نظام تحكم يستطيع تعديل قيمة الجهد الكهربائي في حالة غياب الشمس ليستمر في العمل وذلك عن طريق جهاز يصل وزنه الي ٢٨ كيلو جرام وعمره الافتراضي يتراوح بين ٢٠ الي ٣٠ سنة أو معدل عمله ٨٠٠٠ ساعة تشغيل.

- كانت قديماً تُستخدم طلمبات تعمل بحرق الوقود الحفري في موتور يشبه موتور السيارة حيث يحتوي على عدد من السلندرات وهو في الغالب ثنائي الأشواط، ويعمل على إدارة مضخات رفع المياه من الأنهار أو الأبار، فحرق الوقود ينتج عنه ملوثات كثيرة للبيئة، علاوة علي الثمن.

- **إسرائيل والطاقة الشمسية:** نجحت إسرائيل في تطبيق الاستخدمات الاخري للطاقة الشمسية ومنها تسخين المياه، والطهي وتحلية المياه، فعلي سبيل المثال

إسرائيل استفادت من الطاقة الشمسية في بناء المستوطنات منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية، وهى تعتمد على الطاقة الشمسية منذ الخمسينيات، للمساعدة في تعويض نقص مصادر الطاقة بها، وبحلول عام ١٩٦٧ كان هناك حوالي سخان واحد لدى كل ٢٠ أسرة إسرائيلية تسخن مياهها باستخدام طاقة الشمس، ومع أزمة الطاقة ١٩٧٠، أقر الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٨٠ قانونا يلزم تركيب سخانات المياه الشمسية في جميع المنازل الجديدة. ويعمل الآن السخان الشمسي في المستوطنات، ونتيجة لذلك أصبحت إسرائيل الرائدة في مجال استخدام الطاقة الشمسية للفرد (٣% من الاستهلاك الوطني الأساسي للطاقة)، السخان الشمسي يعمل حالياً في ٩٠% من المنازل الإسرائيلية، وتؤكد وزارة البنية التحتية الوطنية الإسرائيلية أن الألواح الشمسية لتسخين المياه تلبى ٤% من إجمالي الطلب على الطاقة في إسرائيل، وتوفر مليوني برميل من النفط سنوياً.

- **السعودية والطاقة الشمسية:** تتجه الدول المحيطة، ومنها المملكة العربية السعودية نحو تعزز إعمال بحوث تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية، وتكنولوجيا النانومتر، فهي من البلدان التى تعانى من ندرة فى المياه بصورة غير مسبوقة، وتحلية مياه البحر هي المصدر الرئيسي للمياه بالنسبة للسكان هناك لمزيد من تعزيز كفاءة تحلية المياه، وخفض التكاليف الصناعية، قامت مدينة العاهل السعودي الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا ببرنامج تطوير بحثي يرمى إلى استخدام الطاقة الشمسية وتكنولوجيا النانومتر في تحلية مياه البحر، وترتبط تحلية المياه في المملكة العربية السعودية بالصناعة الأساسية للاقتصاد الوطني وحياة الشعب، ولها أهمية استراتيجية بالغة، وقد أنشأت مدينة العلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع شركة آي بي إم الأمريكية مركز بحوث، لتطوير تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الشمسية في عملية التقطير بدلا من الوقود الحفري عالي التكلفة.

- **أفريقا والطاقة الشمسية:** استطاعت السنغال كدولة أفريقية نامية من استخدام هذه التكنولوجيا٥

ثالثاً: الطاقة المائية: يشكل منخفض القطارات حسب كل الدراسات الفئة التى أجريت عليه إمكانية هائلة لتوليد الطاقة لمصر، حيث يقل مستواه عن سطح البحر أكثر من ١٧٠ مترا، ويحتاج الأمر إلى مشروع لتوصيل مياه البحر إليه، حيث يمكن توليد كم هائل من الكهرباء من قوة سقوط المياه من الهضبة المحيطة بالمنخفض إلى أرضه، وإضافة إلى إنتاج الطاقة النقية جدا من هذا المشروع فإن منخفض القطارة يمكن أن يستخدم كمزرعة سميكة عائلة، وتؤكد بعض الدراسات الفنية صلاحية المشروع، ويري البعض أن تكاليف مثل هذا المشروع لن تزيد عن ثلث تكاليف محطة نووية واحدة.

رابعاً: طاقة الرياح: تتميز مصر بنشاط رياح ثابت نسبياً، ومعدل سرعة يصل إلي (١٠ أمتار في الثانية) وذلك في منطقة خليج السويس وساحل البحر الأحمر بين رأس غارب وسفاجا، وفي منطقة شرق العوينات، وقد تم إنشاء محطات رياح لتوليد الكهرباء بالغردقة والزعفرانة، بلغ إجمالي قدراتها المركبة ١٤٥ ميجاوات توفر استهلاكاً من الوقود البترولي يصل إلي حوالي ١٢٥ ألف طن بترول متكافئ سنوياً الأمر الذي ينعكس ايجابياً علي اقتصاديات مشروعات الطاقة المتجددة.

خامساً: طاقة الكتلة الحية: تتوافر المخلفات الحيوانية والنباتية في مصر بكميات كبيرة وهي مصدر جيد للوقود الغازي الطبيعي بالغاز الحيوي وبعض الغازات الأخرى كالايثانول والميثانول.

سادساً: الفحم : يوجد فى العالم احتياطي مؤكد هائل من الفحم، بما يجعل فترة نضوبه لا تلوح إلا بعد مئات السنين، ووفقا للأسعار الحالية لكل من الفحم والبترول فإن تكلفة إنتاج الكيلووات من الكهرباء المولدة باستخدام الفحم يبلغ ٣٥ سنتا للفحم، ٧٥ سنتا للبترول، أى أن تكلفة الكهرباء المولدة باستخدام البترول، أى أن الفحم مصدر أرخص كثيرا للحصول على الطاقة، وليست هناك مشكلة بالنسبة لتأمين الواردات منه، نظرا لأن العالم يحتفظ كما ذكرت باحتياطات هائلة

منه تتوزع فى الأغلب بين الدول المتقدمة شرقا وغربا وأعتقد أن مصر يجب أن تستخدم الفحم بدلا من البترول فى محطات توليد الكهرباء، نظرا لأفضليته من زاوية تكلفة الكيلووات المولد عن تكلفة الكيلووات المولد باستخدام البترول. ولكن المشكلة هي في حجم التلوث نتيجة استخدام الفحم.

ومن المقارنات السابقة يتضح أن تخلف مصر لم يكن بسبب نقص الكوادر أو عجز العقول عن ابتكار تطبيقات في مجالات الطاقة الشمسية؛ أنما بسبب مشاكل إدارية، وأيضًا بسبب إحتكار صناعة الطاقة ككل من قبل بعض الدول الكبري، وفرض قيود علي صادرات تكنولوجيا الطاقة، ومحاربة حق المعرفة لضمان التفوق، ولذا قد يكون من المناسب دراسة مايلي:

- تخصيص مبالغ من دعم الطاقة لتطوير برامج ومنتجات تعمل بالطاقة، وإجراء البحوث الدقيقة.
- فرض رسوم رمزية علي أسعار الطاقة المستخدمة في النشاط الاقتصادي لتكون رافداً مساعداً للدولة.
- إلزام القرى السياحية والإسكان الفاخر ضرورة استخدام هذه الطاقة في الإنارة والاستخدامات المنزلية بالتدريج.
- وضع خطط خمسية لإحلال الطاقة المتجددة محل الطاقة الإحفورية، أو لتغطية الزيادة في الطلب علي الطاقة.

الخلاصة

مشاكل مصر: من كل ما سبق يتضح أن مشكلة تنمية المدن الجديدة ومصر تتلخص في ثلاث عوائق رئيسية:

- مشاكل إدارية
- ندرة المياه
- ندرة الطاقة

ويمكن حل هذه المشاكل عن طريق:

- تحقيق العادلة الاجتماعية
- تطوير نظم التعليم والبحث العلمي
- الأخذ بالنظم العلمية للإدارة

التوصيات

في مجال التنمية

١- إعمار سيناء زراعيًا وصناعيا

٢- بالنسبة لمشروع قناة السويس، هناك بعض الملاحظات التي يجب مراعاتها أثناء إقامة هذا المشروع : وذلك للتقليل من السلبية ورفع الإيجابيات قبل وأثناء وبعد بدأ المشروع منها:

- ألا تؤدي المشاريع الجديدة إلي توقف المشاريع القائمة وزيادة نسب الطاقات العاطلة بمصر
- أن تكون الأرضي المخصصة للأنشطة الاستثمارية بمقابل انتفاع
- أن تكون المشاريع الصناعية لسد احتياجات السوق المصري من السلع المستوردة أو للتصدير
- ربط الموافقات علي المشروعات الأجنبية بنسب التصدير للسوق الخارجي

٣- تفريغ القاهر الكبري تدريجيا من السكان، وأن تبقى هناك مساحات مفتوحة بين المدن القديمة والجديدة تستغل كحدائق أو مزارع.

بالنسبة للمشروعات العمرانية:

- يجب أن تكون التوسعات بمدينة أكتوبر بعد زمام الحزام الأخضر أو المحيط الصحراوي مع إلزام ملاك هذا الحزام بزراعة الأرض بالطرق الحديثة.
- إعادة النظر في تخطيط المدن الجديدة: علي أن تلتزم المخططات العمرانية بوجود مساحات فضاء بين الأحياء تخصص للزراعة بما لا يقل عن كيلوا متر مربع بين كل حي.

- تنشيط الحركة التعاونية : في بناء إسكان محدودي الدخل.
- اعتماد نماذج العمارة البيئية لتقليل الكثافة علي الأرض
- تطبيق قوانين تجريم إهدار المياه: وذلك عند استخدام المياه في رش الشوارع أو الإسراف غسل السيارات.
- زراعة نباتات تناسب طبيعة الندرة المائية، ويفضل النباتات ذات العائد الاقتصادي لتعظيم القيمة المضافة
- عدم قص الأشجار لأسباب اقتصادية وبيئية سواء كانت تلك الأشجار علي الطرق أو بين الأحياء السكنية، أو المساكن، وذلك لأمرين، الأول هو توفير نفقات القص من زاوية اقتصادية ، والثاني لأن المجموع الخضري يسهم في تنقية البيئة من الغازات الملوثة المنبعثة من السيارات والمصانع.
- مدة ترعة من النيل إلي مدينة ٦أكتوبر: وذلك لمواجهة الطلب المتزايد علي المياه على المدى المتوسط أو الطويل.
- ربط نسبة من التمويل العقاري بأسعار الوحدات السكنية منخفضة التكاليف

في المجال الصناعي:

- إعادة تخطيط صناعة السيارات من جديد، وتقليص عدد المصانع في تكتلات صناعية. وتوجيه الدعم لصناعة موتور محلي.
- في صناعة الدواء تفعيل قوانين التراخيص الإجباري، وإنتاج الأدوية الحديثة، ودمج الشركات الأدوية في تكتلات محدودة وتعزيز دور الدولة في صناعة الدواء.
- وفي الصناعات الكيماوية ضرورة التوأمة مع البحث العلمي للقضاء على فرص انتقال الأمراض عن طريق إيجاد حلول علمية مبتكرة، وفرض رسم على هذه الصناعة يوجه للخدمات الصحية.

- تخطيط المشروعات الصغيرة
- دعم صناعة العصائر التي تعتمد علي الخامات الطبيعية.
- مراعاة متطلبات الجودة اقتصاديا وبيئياً في كافة الصناعة المصرية.
- إقامة كيانات صناعية كبري في صناعة النسيج، والسيارات والأدوية، والجهزة المنزلية.
- حماية السوق المصري وتفعيل أدوات حماية الصناعات الناشئة.
- أن تكون الصناعات الجديدة صناعات ذات تكنولوجيا عالية.
- تحديد سعر المنتج النهائي للسلع الصناعية المنتجة.
- ربط البحث العلمي بالصناعة .
- ربط الموافقات باحتياجات السوق حتي لا تتفاقم ظاهرة الطاقات العاطلة.
- سن التشريعات التي تضمن حقوق العمال في الحقل الصناعي، وتطوير برامج رفع الإنتاجية.
- تطوير التأمين الصحي ليغطي العمالة الصناعية وكافة المواطنين.

وفي مجال الخدمات:

- ضمان مجانية التعليم في مراحل التعليم الأساسي، لتكون هذه المرحلة من خلال التعليم الحكومي فقط لضمان تشكيل النشأ وفقًا للمعايير التربوية والوطنية.
- ربط كادر المعلم بمستوي الطلاب في السنوات الدراسية.
- الحد من التعليم الخاص الجامعي لصالح نموذج التعليم التعاوني والأهلي
- وفي مجال الفن تخطيط المنتجات السنمائية والدرامية وفقصا لأسس اقتصادية وأخلاقية لبناء المجتمع.

- مواجهة سيطرة الإعلام الخاص، بإعلام حكومي قوي.
- إنشاء برنامجًا مصريًا حقيقًا للفضاء.
- تغطية البلاد بشكبة نقل عام فعالة

وفي مجال الطاقة

- وضع برنامجًا للطاقة النووية بمصر يشمل كافة الجوانب المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية.
- السعي لأنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة ووضع معدل مرتفع للإحلالها محل الطاقة الأحفورية.

قائمة المراجع

الباب الأول

أولا : الكُتب

١- أحمد السروي، التلوث البيولوجي للبيئة المائية، الدار العلمية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢- أحمد محمد رفعت، المشكلات السياسية المعاصرة في العالم الإسلامي، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، د.ن، ٢٠١٠ م.

٣- السيد عبد الفتاح، أباطرة الفساد، دار الحياة، القاهرة، ٢٠١١ م

٤- سمير الحفناوي، وراء كل مخلوع امرأة، أقلام عربية ، القاهرة، ٢٠١١م.

٥- خلاف عبد الجابر، الاتفاقات الاقتصادية والمالية وتطورها، د.ن، الجيزة، ٢٠١٠م.

٦- أ.د زين العابدين، النظم المالية ، د.ن ؛ الجيزة، ٢٠١٠م.

٧- د. محمد محمد النبراوي، الآثار السلامية العمارة والفنون والنقود، د.ن، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٨- هرناندوي سونو، ترجمة كمال السيد، سر رأس المال، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٩- يوسف حسن، مبارك والذين معه، دار الحياة ، الجيزة، ٢٠١١ م

١٠- Anastas, P.; Farris, C. Benign by Design. Am. Chem. Soc. 1994–

ثانيا : الدراسات والنشرات والتقارير والدوريات

١. دراسة د .شاكر الحاج مخلف/رئيس تحرير جريدة المدار الأدبي، " الفصل الأخير في مواجهة الاحتلال "، ٢٠٠٥

٢. دراسة بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، وهيئة التنمية الصناعية، دراسة عن سوق السارات في مصر، ٢٠١٠

٣. دراسة المهندس فؤاد فارس، تلوث البيئة والأمن الصناعي، منشورات جامعة البعث، ١٩٨٢-.١٩٨٣

٤. تقيم التجربة المصرية . Engineering Sciences (JES), Assiut University Dr. Ali Mohamed Al−Din Esam

٥. نشرة البيانات القومية، مجلس الوزراء المصري، العدد ٣٠ ديسمبر ٢٠١١

٦. نشرة وزارة الإسكان عام ٢٠٠٩ م

٧. نشرة الجهاز المركزي للتعبئة العامه والإحصاء النشرة السنوية عن إحصاءات الزواج والطلاق خلال عام ٢٠١١

٨. تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامه والإحصاء٢٠١٥

٩. تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامه والإحصاء ٢٠١٦

١٠. نشرة البنك المركزي ، قطاع البحوث والتطوير، ٢٠١٠

١١. نشرة محافظة شمال سيناء، مركز المعلومات، كتيب بيانات إحصائية موجزة، أبريل ٢٠١٣

١٢. نشرة محافظة شمال سيناء، مركز المعلومات، التوجه الاستراتيجي للدولة لتعمير وتنمية سيناء، ابريل ٢٠٠٩

١٣. نشرة معهد بحوث البساتين،نشرة رقم ٧٢٠، ٢٠٠٢ محمَّد السيد السيد محمَّد، أكرم سعد الدين.

١٤. نشرة مركز المعلومات بمحافظة ٦ اكتوبر سابقا ٢٠١٠

١٥. ، النشرة الدورية، التعليم العالي ،٢٠١١م.

١٦. نشرة بيت الصناعة، اتحاد الصناعات، العدد السابع أغسطس، ٢٠١٠

١٧. التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، ديسمبر ٢٠١٢، المجلد ٨ العدد ٢.

١٨. التقرير الشهري لوزارة المالية، يناير ٢٠١٤

١٩. تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المصري في أول يناير ٢٠١٢.

٢٠. التقرير السنوي عام ٢٠٠٩ غرفة صناعة الحبوب ومنتجاتها

٢١. بيانات جمعية الصناعات الصغيرة بمدينة ٦أكتوبر

٢٢. بيانات إحصائية عن التعليم الجامعي بمصر، المجلس العلي للجماعات، مركز بحوث تطوير

التعليم، إدارة الإحصاء، مارس ٢٠١٤

٢٣. بيانات من جهاز مدينة ٦ أكتوبر

٢٤. مجلة برج التعاون، ملحق العدد ١٦١ مارس ٢٠١٣

٢٥. مجلة نقابة التجاريين

ثالثًا: الموقع الصحفية

– الهيئة العامة للاستعلامات، الأهرام اليومي، الأهرام الرقمي، الأهرام المسائي ، بوابة الأهرام، الأهرام الرياضي – اليوم السابع + صدي البلد – بوابة الوفد– الدستور – البورصة – أخبارك – الوطن – العربية نت– بوابة فيتو – بوابة إيجيبتي

رابعًا: المواقع الإلكترونية

www.urban-comm.gov.eg/about.asp

http://www.northsinai.gov.eg .

http://www.southsinai.gov.eg/

http://www.caae-eg.com/

cu.edu.eg: http

http://www.egx.com.eg/

http://www.nbe.com.eg/ExchangeRate.aspx

http://alexbank.smetoolkit.org

www.uae.ii5ii.com

kenanaonline.com/azazystudy

http://www.mawhopon.

مؤلف الكتاب

د. صلاح شعير

مواليد المنوفية ١٩٦٦ ، حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد.

عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

عضو اتحاد كتاب مصر.

صدرت له عدة مؤلفات منها في المجال الاقتصادي: الاقتصاد السياحي بالوطن العربي، بناء الاقتصاد العربي، التخطيط الاستراتيجي بالصين ومستقبل الصراع الاقتصادي العالمي، حروب الذكاء الاصطناعي القادمة واحتمالات فناء البشر، النهوض الاقتصادي، وتنمية المدن المصرية الجديدة، التنمية الصناعية في المدن الجديدة وأسباب تعثر التجربة المصرية.

وفي المجال السياسي والاجتماعي: الطائفية والتقسيم – أخطار الصراع الطائفي بمصر والعالم العربي، عبقرية النكتة المصرية.

علاوة على بعض الأبحاث العلمية المحكمة، ونشر أكثر من ٤٠٠ مقال ودراسات بالصحف الورقية والإلكترونية حتى تاريخه، كما أن أصدر وترأس جريدة جماهير أكتوبر عامي ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م.

من أعماله الأدبية: روايات العنيدة والذئاب، الظمأ والحنين، أحلام الملائكة، كفر الهوى رواية يسطرون، رحيق النساء، عبيد وأقلام، توتة محبوب رواية.

وفي المسرح: صدر له وطن للبيع، عالم ستات، لصوص الرحمة، أغصان العسل والصبار، القلب الجريح، بأمر نفسه، ليلة عاصفة مونوا دراما، الساحرة والحكيم مسرح إذاعي، عين الشمس.

وفي أدب الطفل: صدرله مسرحيات: حرامي الفيل، وعد الحر -حرامي الفيل، المفتري ندمان، تفاح وشطة، مملكة الأسود، جزيرة الأرانب-تفاح وشطة. **وفي قصص الطفل: أخلاق** الفرسان، النعامة والأسد، القط والصياد.

وفي النقد الأدبي والسيناريو صدرله: أدب الطفل وقيم البناء، روايات نشأت المصري، الفيلم الوثائقي المقاتل الأسمر، الفيلم السينمائي لسان ونص.

وقد حصل على بعض الجوائز منها: جائزة أفضل مقال عربي عن المرأة بالإقليم العربي– مركز الكوثر – تونس ٢٠١٥م، جائزة القصة القصيرة -وزارة القوي العاملة المصرية عام ٢٠١٦م٢٠١٩، المركز الأول بجائزة إحسان عبد القدوس للرواية عام ٢٠٢٠م، جائزة اتحاد كتاب مصر أدب الطفل (مسرح الطفل) ٢٠٢١م.

الفهرس